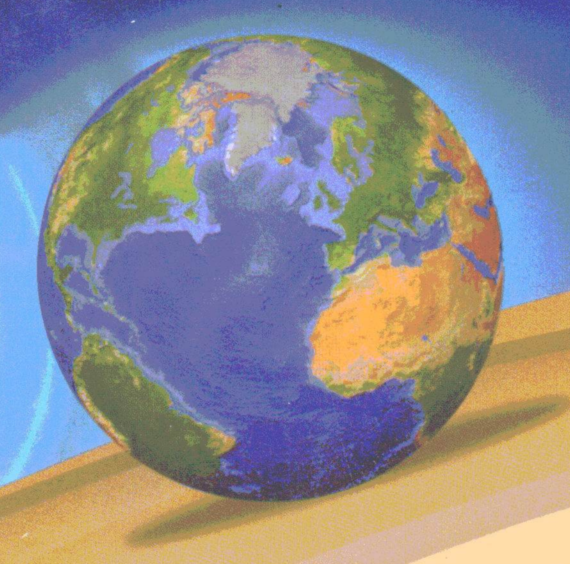
إتحاد المغرب العربي
الجامعة المغاربية
طرابلس - ليبيا

الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي



دكتور
علي الحوات

الطبعة الأولى
منشورات الجامعة المغاربية
طرابلس - ليبيا
2007

الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي

د. علي الحوات

الطبعة الأولي

منشورات الجامعة المغاربية

طرابلس – ليبيا

2007

دار الكتب الوطنية

رقم الإيداع المحلي

252 ■ 2007

الإهداء

الى الشباب الأفريقي

الذي يصارع الحياة من أجل

الحياة ..

حسن يوسف الموسى

- **ملاحظة :**

لا تمثل هذه الدراسة وكل ما ورد فيها من أحكام وأراء وتحليلات ونتائج وتوجهات وسياسات الموقف الرسمي للجامعة المغاربية من الموضوع المطروح ، وإنما تعبر عن الآراء العلمية والشخصية للمؤلف .



بسم الله الرحمن الرحيم

- **مقدمة عامة** :

تهدف هذه الدراسة الى بحث مشكلة الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي ، وهذه مشكلة أو ظاهرة عالمية وليست إقليمية أو محلية ، وبالتالي لا يمكن لباحث بمفرده دراستها بكل أبعادها وتعقيداتها ، ولذلك فقد رأيت دراسة هذه المشكلة في إطار محدود نسبياً في بلدان اتحاد المغرب العربي فقط (ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا) لاعتبارات واضحة . أن هذه البلدان تشكل مجموعة إقليمية ، ومنها وعبر أراضيها وشواطئها تنطلق الكثير من الهجرات غير الشرعية الى جنوب أوروبا وبخاصة إيطاليا وأسبانيا .

وهذه الهجرات غير الشرعية الى جنوب أوروبا تشكل تحد ومشكلة إقليمية ودولية الآن ، ومن المنتظر أن تتفاعل أكثر في المستقبل وتكون لها نتائج غير مرغوبة على الجميع .

وفي الجملة فإن الغرض من هذه الدراسة هو إلقاء الضوء على ظاهرة أو مشكلة ذات أبعاد متعددة ومتداخلة اجتماعية واقتصادية وأمنية وسياسية وإستراتيجية ، والواقع أن هذه المشكلة بدأت في أواخر التسعينيات من القرن الماضي ، ولكنها بدأت تنمو وتتعقد الآن بحيث أصبحت من أولويات البلدان الأفريقية

والمغاربية والأوروبية ، ذلك لأن هذه البلدان الأفريقية أصبحت مصدراً للهجرة غير الشرعية الى جنوب أوروبا عبر بلدان الشمال الأفريقي ، هذا إضافة الى المهاجرين غير الشرعيين من أبناء بلدان المغرب العربي الذين يهاجرون بشكل غير قانوني عابرين البحر المتوسط الى جنوب أسبانيا ، أو عابرين الضفة الأفريقية للمحيط الأطلسي الى جزر الكناري بأسبانيا عبر الأراضي الموريتانية . فالبلدان الأفريقية متأثرة بفقدانها شبابها المهاجرين ، والبلدان المغاربية متأثرة لأنها منطقة عبور لهذه الهجرة غير الشرعية ، ولمناطق العبور مشاكلها المترتبة عن العابرين ، والبلدان الأوروبية متأثرة لأنها محطات وصول المهاجرين غير الشرعيين وكل ما يترتب عن ذلك من التزامات ومشاكل اجتماعية واقتصادية وأمنية .

هذا ويتكون هذا الكتاب من الفصول التالية :

- **الفصل الأول** : الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي ، كمشكلة للبحث العلمي : إطارها العام وأبعادها .
- **الفصل الثاني** : أسباب الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي .
- **الفصل الثالث** : الأوجه المتعددة للهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي .

- **الفصل الرابع** : الآثار والتداعيات المختلفة للهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي .
- **الفصل الخامس** : الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي "نموذج من ليبيا" .
- **الفصل السادس** : مقترحات للتعامل مع الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي .

وفي الوقت الذي أقدم فيه هذا العمل إنني آمل أن يكون مفيداً للباحثين والدارسين ومتخذي القرار في مختلف المستويات الإدارية والإقليمية وفي مختلف درجات العمل والمسئولية ، كما آمل أيضاً أن يكون هذا العمل وما تضمنه من مادة علمية وبيانات ونتائج إثراءً للمكتبة العلمية في هذا الميدان ، وحافزاً للمزيد من البحث العلمي والتفكير في موضوع علمي وإنساني بامتياز ، هذا الموضوع الذي هو في الواقع ليس موضوعاً علمياً عادياً ، وإنما هو مشكلة وتحد من التحديات الكبرى في الفضاء الأفريقي والأوروبي المتوسطي ، أو الفضاء المغاربي الأفريقي في الألفية الثالثة .

وأود أن أقدم خالص شكري وتقديري لخبراء وأساتذة وأخوة وزملاء كان لآرائهم العلمية واستشاراتهم الفنية دور كبير في تطور العمل في هذا المشروع منذ أن كان فكرة في ذهن الباحث ، وهؤلاء كثيرون وأخص منهم :

- الدكتور أحمد ظافر محسن ، من جامعة الفاتح والمركز القــومي للبحوث والدراسات العلمية (طرابلس – ليبيا) .
- الدكتور أحمد الفيتوري ، من المركز الأفريقي للبحــث التطبيقــي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي ACARTSOD (طرابلس – ليبيا) .
- الدكتور علي عطية ، من جامعة الفاتح (طرابلس – ليبيا) .
- الدكتور عبدالحكيم الأريد ، من جامعة الفاتح (طرابلس – ليبيا) .
- الدكتور الهادي حنيش ، من جامعة الفاتح (طرابلس – ليبيا) .
- البروفسور/ انطونيو لوكي ، من معهد العلاقات بين إيطاليا وبلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط بروما "إيطاليا" ، لقراءة مقترح الدراسة والتعليق عليه .
- البروفسور/ عوني العاني ، الخبير الدولي ورئــيس بعثــة الأمــم المتحدة السابق في ليبيا لتفضله بقراءة بعض أجزاء هذا الكتاب ، ومتابعته للعمل وتقديم المشورة طوال العمل في المشروع .
- الأستاذ/ عبدالرحمن شلقم ، أمين اللجنة الشعبية العامة للاتــصال الخارجي والتعاون الدولي "ليبيا" ، الذي تفــضل بقــراءة مقتــرح الدراسة ، وأقترح إضافة أبعاد جديدة للدراســة تتعلــق بالتعــاون الدولي وتعاون بلدان المنطقة للتصدي لهذه المشكلة .
- الأستاذ/ أحمد الرياني ، من إدارة شئون اتحاد المغــرب العربــي باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي "ليبيــا"

الذي تابع الدراسة وقدم لها كل التسهيلات الإدارية والفنية اللازمة في إطار الاتحاد المغاربي .

- د. عبدالسلام أحمد ضو ، من الإدارة العامة لشئون اتحاد المغرب العربي باللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي "ليبيا" الذي تابع الدراسة ووفر لها كل التسهيلات اللازمة .
- الأستاذ/ حامد أبوهدرة ، من جامعة الفاتح بطرابلس "ليبيا" ، لمساعدته في توفير مادة علمية من شبكة الانترنت وتقديم بعض المقترحات والآراء في الموضوع .
- الأستاذ/ علي بالنور ، من الهيئة العامة للأوقاف (طرابلس – ليبيا) .
- الأستاذ/ صلاح الرابطي ، طالب دراسات عليا بكلية الآداب "جامعة الفاتح" (طرابلس – ليبيا) .
- الأستاذ/ عبدالله سولاي ، من المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي ACARTSOD (طرابلس – ليبيا) .
- الأستاذة/ سامية الغرياني ، من المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية (طرابلس – ليبيا) .
- الأستاذ/ رمضان سعد فرج الله ، من المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية (طرابلس – ليبيا) .

ولهؤلاء المذكورين كل الشكر والتقدير ، فقد قدموا عوناً ومساعدات علمية وفنية لمشروع هذا الكتاب كل في تخصصه

وفي مجال اهتمامه العلمي والمهني . وأتقدم بشكر الجزيل وعرفاني للأستاذة الدكتورة خديجة المدماد أستاذة القانون الدولي بجامعة الحسن الثاني (الدار البيضاء – المغرب) ، لمراجعتها لمقترح الكتاب وإعطاء الأذن بترجمة بعض الأجزاء من أعمالها ووضعها كملاحق في هذا الكتاب ، وسيشار الى ذلك في المكان المناسب . والشكر موصول أيضاً الى الأستاذة سمية تابيا (Semia De Tapia) من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية – مكتب شمال أفريقيا بالرباط (ECA – NA) ، لتفضلها بقراءة مقترح الدراسة والتعليق عليه ، ومساعدتها بكثير من البحوث والدراسات في مجال الهجرة والهجرة غير الشرعية التي قدمت في مؤتمرات ولقاءات علمية مختلفة في أوروبا وأفريقيا حول هذا الموضوع العلمي والإنساني ، والمهم في العلاقات بين ضفتي البحر المتوسط الشمالية والجنوبية في العصر الحديث .

ولابد من الاعتراف بأنه لم يكن من الممكن أن يخرج وينجز هذا العمل لولا الدعم العلمي والأدبي والمادي الذي قدمته الجامعة المغاربية (جامعة المغرب العربي) بطرابلس – ليبيا ، التابعة لاتحاد المغرب العربي ، والمركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي (ACARTSOD) بطرابلس – ليبيا ، والمركز القومي للبحوث والدراسات العلمية

بطرابلس – ليبيا . فلهذه المؤسسات الثلاث وكل العاملين بها كل الشكر والتقدير والعرفان ، فبفضل ما قدمته هذه المؤسسات ظهر هذا العمل وتم إنجازه بفضلهم وفضل الله سبحانه وتعالى .

وتحية للأخ حسني وحيده من المركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي (ACARTSOD) لطباعته لهذا الكتاب وصبره الطويل أثناء كل التعديلات التي أجريت على النص عدة مرات .

وختاماً ، وفي الوقت الذي أتقدم فيه بخالص الشكر والتقدير والعرفان لهؤلاء المذكورين ولكل الذين قدموا العون والمساعدة العلمية والفنية لمشروع هذا الكتاب ، فإنني وحدي أتحمل كامل المسئولية العلمية والأدبية عن هذا العمل العلمي وما يتضمنه من تحليلات وأحكام ووجهات نظر .

وإنني إذ أقدم هذا العمل آمل أيضاً أن يسهم في حركة البحث العلمي ويسهم في توفير المعرفة العلمية التي يمكن أن توظف علمياً في مختلف برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتم الآن أو في المستقبل في الفضاء الأفريقي المتوسطي أو الفضاء المغاربي الأفريقي ، أو تلك التي تتم بشكل ثنائي بين ضفتي البحر المتوسط الشمالية والجنوبية ، أو التي تتم بين بلدان القارة الأفريقية مع بعضها البعض .

كما أنني آمل أن يسهم هذا العمل العلمي في مزيد من الحوار والبحث العلمي في قضية إنسانية تمس الإنسان في وجوده وحياته وكرامته الإنسانية ، ألا وهي البحث عن العيش الكريم والبحث عن الرزق ، والبحث عن الآمل ، وما الحياة إلا أمل ورجاء .. ولو مات الآمل مات الإنسان وماتت معه الحضارة الإنسانية .

فالإنسان مدعو لإنقاذ أخيه الإنسان من الهلاك ، وهنا يسمو الإنسان بمساعدة أخيه الإنسان ، طبقاً لحكمة أفريقية قديمة تقول "إن جميع الناس في الكون أقرباء وأخوة" والأخوة الإنسانية إذا ضاعت واختفت اختفى الإنسان ، واختفت الحضارة الإنسانية ، ونحن لا نريد أبداً إلا أن تزدهر الحضارة ، ويتألق الإنسان في الكون معتزاً بمساعدة وعون أخيه الإنسان أينما كان في أرض الله الواسعة ، فارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. علي الحوات

مدينة طرابلس – ليبيا

يوم الاثنين ، 2007/1/1

الفهرس

الموضـــــــــوع

الصفحة

((الفصل الثالث))

الأوجه المتعددة للهجرة غير الشرعية الي أوروبا

عبر بلدان المغرب العربي

((الفصل الرابع))

الآثار المختلفة للهجرة غير الشرعيةالي أوروبا عبر بلدان المغرب العربي

((الفصل الخامس))

الهجرة غير الشرعية الي أوروبا عبر بلدان المغرب العربي : نموذج من ليبيا

((الفصل السادس))

مقترحات للتعامل مع الهجرة غير الشرعية الي أوروبا عبر بلدان المغرب العربي



الملاحق

- **ملحق رقم** (1) :

الأذن بترجمة فصلين من كتاب حول المهاجرون وحقوقهم في بلدان المغرب العربي ، "للدكتورة خديجة المدماد" ، ووضعهما كملاحق ، والفصلين هما : الملحق رقم (1) و الملحق رقم (2) .

- **ملحق رقم** (2) :

حقوق المهاجرين في بلدان المغرب العربي (تونس ، الجزائر ، المغرب) .

- **ملحق رقم** (3) :

المهاجرون وحقوقهم في الجزائر .



((الفصل الأول))

الإطار العام للدراسة ومنطلقاتها وأهدافها



- **تمهيد .**
- **مشكلة الدراسة ومنطلقاتها وأهدافها .**
- **الإطار المنهجي للدراسة وخطة تنفيذها .**
- **البنية العلمية للدراسة .**
- **أهم مراجع الفصل الأول .**

  - *أولاً : باللغة العربية .*
  - *ثانياً : باللغة الإنجليزية*



الإطار العام للدراسة ومنطلقاتها وأهدافها

- **تمهيد** :

يسعى هذا الفصل الى تحديد مشكلة الدراسة ومنطلقاتها وأهدافها ، إذ أن موضوع الهجرة غير الشرعية من السعة ، بحيث يصعب عملياً تناوله من جميع جوانبه ، فلابد لغرض عملي وعلمي من تحديد عناصر يتم التركيز عليها ، وبطبيعة الحال فإن هذه الدراسة تتوجه الى دراسة الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي ، بمعنى أن هناك هجرة غير شرعية تأتي من كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء مضافاً إليها هجرة أبناء بلدان المغرب العربي ، وكلتا النوعيتين من الهجرة غير الشرعية تتوجه بطريقة غير مشروعة الى جنوب أوروبا وخاصة أسبانيا وإيطاليا ، وحالياً أضيفت جزر الكناري في أسبانيا عابرة المحيط الأطلسي من خلال الأراضي الموريتانية ، وعلى ذلك فالبحر المتوسط والمحيط الأطلسي أصبحا يشكلان طرقاً بحرية للهجرة غير الشرعية الى جنوب أوروبا ، وبعد ذلك الى بقية البلدان الأوروبية .

ويحاول هذا الفصل أيضاً إلقاء الضوء على الهجرة غير الشرعية كقضية مطروحة للدراسة والبحث العلمي ، مع التأكيد على خصوصيتها الجغرافية والاجتماعية .

- **مشكلة الدراسة ومنطلقاتها وأهدافها :**

تشهد منطقة بلدان المغرب العربي هجرة بشرية مكثفة من كل أجزاء وأقاليم أفريقيا ، وهذه الهجرة البشرية تستقر في البلدان المغاربية مؤقتاً ثم لا تلبث أن تواصل هجرتها بطرق قانونية وغير قانونية (الهجرة غير الشرعية) الى أوروبا وبخاصة بلدان جنوبها (إيطاليا وفرنسا وأسبانيا) . وفي كل الأحوال تشكل هذه الهجرة مشكلة اجتماعية واسعة المدى والتأثير ، فهي تؤثر على كل منطقة المغرب العربي وعلى كل أوروبا وخاصة جنوبها (إيطاليا وفرنسا وأسبانيا) . فهذه الهجرة بكل أنواعها تؤثر على كل منطقة المغرب العربي من الجوانب الاقتصادية والثقافية والسياسية والأمنية ، وفي ذات الوقت تؤثر على منطقة جنوب أوروبا ، وتدفع بلدان الجنوب الأوروبي الى اتخاذ إجراءات مضادة لهذه الهجرة وخاصة الهجرة غير الشرعية ، كما أن البلدان الأوروبية تنتقد بلدان المغرب العربي لضعف قدرتها على منع هذه الهجرة والتحكم فيها وإيقافها ، وخاصة الهجرة غير الشرعية ، بل وتطالبها باتخاذ إجراءات

مختلفة للحد منها ، وهذا ما يمكن أن يؤثر سلباً على علاقات بلدان المغرب العربي مع بلدان جنوب أوروبا ، وتصبح هذه الهجرة غير الشرعية على طاولة معظم اللقاءات الإقليمية في منطقة البحر المتوسط مثل (اجتماعات 5 + 5) ، أو لقاءات بلدان اتحاد المغرب العربي ، ودول غرب البحر المتوسط وبخاصة (إيطاليا وأسبانيا وفرنسا) .

ولهذه الظاهرة الاجتماعية – الهجرة غير الشرعية – آثاراً عكسية على بلدان المنشأ خاصة في بعض بلدان تجمع دول الساحل والصحراء مثل (النيجر ومالي وتشاد) وتقريباً كل بلدان غرب أفريقيا ، إذ أنه بسبب هذه الهجرة تفقد أفريقيا شبابها الصغار وهم القوة العاملة في التنمية ، وهي نفسها أي البلدان الأفريقية المصدرة للهجرة تدخل في مشاكل اجتماعية وسياسية مع بلدان المغرب العربي فالهجرة غير الشرعية أصبحت من العناصر والعوامل التي تؤثر في العلاقات الدولية والسياسية بين بلدان الإقليم المغاربي نفسه ، أو بين البلدان المغاربية والبلدان الأفريقية ما وراء الصحراء ، أو بين بلدان القارة الأفريقية وبلدان جنوب أوروبا خاصة . وهذا ما يحتاج الى دراسة ومعالجة وتخطيط لعمل مشترك للتصدي للهجرة غير الشرعية ، وإيجاد حلول اجتماعية واقتصادية

مناسبة لها ذات طابع بعيد المدى ، وذات طابع اجتماعي واقتصادي بالدرجة الأولى .

وبالنظر الى ما سبق فظاهرة الهجرة من البلدان الأفريقية الى بلدان المغرب العربي رغم أنها قديمة قدم التاريخ العربي الأفريقي ، إلا أنها اليوم تأخذ بعداً آخراً ، ففي الماضي كانت تقف هذه الهجرة في بلدان المغرب العربي ، وتندمج في النسيج الاجتماعي والبشري للمنطقة ، ولكن اليوم فإن بلدان المغرب العربي تعتبر في نظر المهاجرين الأفارقة مراكز عبور الى أوروبا ، أو بلداناً للإقامة المؤقتة الى حين توفر الإمكانات المادية أو توفر الظروف المناسبة للهجرة الى أوروبا .

ومن هذا المنطلق فمن المفيد دراسة ظاهرة الهجرة والهجرة غير الشرعية بالخصوص لاعتبارات علمية وعملية ومستقبلية . وبشكل محدد فإن هذه الدراسة تسعى الى :

1. فهم وتحليل ظاهرة الهجرة وبخاصة الهجرة الأفريقية غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي .
2. محاولة تحديد طبيعة وحجم الهجرة الأفريقية وخاصة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي .

3. تحديد أهم الأسباب والعوامل التي تشكل هذه الهجرة الأفريقية غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي .

4. فهم الآثار المختلفة للهجرة الأفريقية بما في ذلك غير الشرعية على بلدان المغرب العربي وبلدان جنوب أوروبا ، وقارة أفريقيا بشكل عام ، ويمكن في هذا السياق تقديم نماذج أو دراسة حالات .

5. تحليل الأبعاد والآثار المختلفة لهذه الهجرة الأفريقية غير الشرعية على بلدان المغرب العربي .

6. تقديم مقترحات وتوصيات لمعالجة ظاهرة الهجرة الأفريقية غيـــر الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي .

7. تكوين قاعدة بيانات علمية حول ظاهرة الهجرة لتوظيفها في مختلف أغراض التخطيط ورسم السياسات المتعلقة بالهجرة والهجرة غير الشرعية ، سواء في إطار اتحاد المغرب العربي أو في إطار العلاقات الدولية بين الاتحاد المغاربي وبلدان أفريقيا ما وراء الصحراء ، أو بلدان الاتحاد الأوروبي والاتحاد المغاربي .

- **الإطار المنهجي للدراسة وخطة تنفيذها :**

هذه الدراسة وصفية تحليلية في بعدها المنهجي وتعتمد على الدراسات والتقارير والبيانات المتوفرة ، سواء من التحليلات النظرية والفنية ، أو التحليلات الناتجة عن الدراسات الميدانية التي أجريت في المنطقة . وإضافة الى ما سبق فإن هذه الدراسة تعتمد على جانب ميداني يتمثل في إجراء مقابلات مع بعض المهاجرين ، وبالفعل أجريت بعض هذه المقابلات مع بعض المهاجرين وأخذ رأيهم في الهجرة والصعاب والظروف التي أحاطت بهم أثناء هذه الهجرة ، وقام بهذا العمل الميداني الأستاذ عبدالله سولاي الخبير بالمركز الأفريقي للبحث التطبيقي والتدريب في مجال الإنماء الاجتماعي (ACARTSOD) بطرابلس – ليبيا .

هذا وستحاول هذه الدراسة النظر الى الهجرة غير الشرعية في المستويات التحليلية التالية :

1. طبيعة وشكل الهجرة الى بلدان المغرب العربي .
2. أسباب هذه الهجرة غير الشرعية الى بلدان المغرب العربي .
3. الأوجه المتعددة لهذه الهجرة غير الشرعية وبخاصة الأوجه التالية :

أ) الأوجه الوطنية ، مستوى البلد الواحد ، مثلاً "ليبيا" أو "المغرب" .

ب) الأوجه الإقليمية ، مستوى بلدان المغرب العربي .

ج) الأوجه الأفريقية ، مستوى القارة الأفريقية .

د) الأوجه الدولية ، مستوى بلدان جنوب أوروبا .

4. الآثار المختلفة للهجرة غير الشرعية وبخاصة :

أ) الآثار الاجتماعية .

ب) الآثار الاقتصادية .

ج) الآثار السياسية .

د) الآثار الأمنية.

ه) الآثار الصحية .

5. تحديد آثار الهجرة غير الشرعية على منطقة المغرب العربي حالياً وفي المستقبل المنظور .

6. الحلول والمقترحات للتعامل مع هذه الهجرة الأفريقية غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي ، أو تقديم مقترحات في إطار إقليم بلدان المغرب العربي وأوروبا ، أو بلدان المغرب العربي والبلدان الأفريقية ما وراء الصحراء .

ولقد تمت الاستعانة -- سواء عند جمع المعلومات أو تحليلها أو إعداد النص النهائي للدراسة – بمجموعة من الخبراء من مؤسسات البحث العلمي في اتحاد المغرب العربي ومؤسسات البحث العلمي الدولية ومؤسسات البحث العلمي الأوروبية والأفريقية . فعلى سبيل المثال فقد تمت الاستعانة بـ "الدكتورة خديجة المدماد" أستاذة القانون بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء – المغرب ، خاصة في مرحلة وضع التصور العلمي والفني للدراسة . وتمت الاستعانة أيضاً باللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة "مكتب شمال أفريقيا" (ECA-NA) بالرباط ، خاصة في توفير الكثير من نتائج المؤتمرات التي عقدت بالخصوص ، أومن خلال المشاركة في ورشة العمل التي نظمها هذا المكتب حول الهجرة والهجرة غير الشرعية ، ومنها الملتقى الثلاثي الإقليمي لحركات الهجرة بين أفريقيا جنوب الصحراء والمغرب العربي وأوروبا (الرباط 26 – 27 إبريل 2006) . وكذلك المساعدة الفنية التي قدمتها "السيدة سمية تابيا" (Semia De Tapia) خبيرة الشئون الاجتماعية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة "مكتب شمال أفريقيا" بالرباط (ECA-NA) ، خاصة مراجعتها للتصور العلمي للدراسة قبل تنفيذها .

هذا وقد استغرق العمل في هذه الدراسة مدة سنة تقريباً بداية من الأسبوع الأول من شهر يناير 2006 وحتى نهاية شهر ديسمبر 2006 ، كما سافر الباحث الى المغرب لزيارة المكتبات العلمية ومراكز البحث العلمي المتعلقة بالموضوع ، وبالفعل فقد تم الحصول على كثير من الدراسات والبحوث المتعلقة بالهجرة والهجرة غير الشرعية ، وكانت هذه الدراسات مفيدة جداً لكل مراحل تطور العمل في هذا الكتاب . وأيضاً تم استخدام شبكة الإنترنت ، وتم من خلالها الحصول على كثير من المعلومات والدراسات العلمية في الموضوع والتي أجريت في أفريقيا وأوروبا على الخصوص ، وقد أسهمت هذه الدراسات بشكل كبير في اغناء وإثراء هذه الدراسة وبلورة النتائج التي تم الوصول إليها .

- **البنية العلمية للدراسة** :

ومنذ بداية العمل فقد روى أن تسير الدراسة على النحو التالي :

- **أولاً** : الإطار العام للدراسة ، ويتضمن إطارها النظري والمنهجي ومنطلقاتها وأهدافها .

- **ثانياً** : طبيعة وشكل الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي .

- **ثالثاً** : أسباب وعوامل الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي .

- **رابعاً** : الأوجه المتعددة للهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي وخاصة :

1. مستوى بلدان المغرب العربي .
2. المستوى الأفريقي وخاصة البلدان الأفريقية المصدرة للهجرة غير الشرعية .
3. المستوى الأوروبي وخاصة إيطاليا وأسبانيا باعتبارهما البلدين المستقبلين للهجرة غير الشرعية بدرجة كبيرة .
4. التأثير والتأثر المتبادل بين المستويات الثلاثة السابقة .

- **خامساً** : مقترحات وتوصيات للتعامل مع الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي ، ومع الإشارة الى تقديم أمثلة للهجرة غير الشرعية من واقع منطقة المغرب العربي ، ونظراً لتوفر بيانات عن ليبيا فقد تم تقديمها كنموذج من نماذج الهجرات غير الشرعية في الفضاء الأفريقي المتوسطي .

هذا وفي كل الحلول والمقترحات نعتقد بضرورة مشاركة جميع الأطراف المعنية بالهجرة غير الشرعية في وضع خطط

العلاج وضرورة رسم برنامج إنمائي تسهم وتشارك فيـــه أوروبـــا واتحاد المغرب العربي والبلدان الأفريقية ، للحد من المشكلة وإيجاد فرص العمل والمعيشة في المواطن الأصـــلية للمهـــاجرين غيـــر الشرعيين ، وبذلك يمكن التصدي لهذه المشكلة والتخفيف من آثارها على كل المستويات والأطراف ، وهذا لن يتأتى مـــا لـــم ترصـــد ميزانيات وتحدد البرامج وتتوفر الإرادة السياسية لذلك من جميـــع الأطراف المعنية بالمشكلة .

• أهم مراجع الفصل الأول :

- *أولاً : باللغة العربية :*

1. اليونسكو (2003) ، اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المهاجرين ، الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ، باريس ، منشورات اليونسكو .

2. معهد البحوث والدراسات العربية بالجامعة العربية (2005) عرب المهجر ، القاهرة ، منشورات الجامعة العربية .

3. رشيد نيني (2006) ، يوميات مهاجر سري ، الطبعة الثانية ، الرباط ، منشورات عكاظ .

4. نكوس جوزيف (1999) ، المهاجرون من غرب أفريقيا في مدينة طرابلس ، أسباب هجرتهم وآثارها ، رسالة ماجستير قدمت الى كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية بجامعة الفاتح بطرابلس – ليبيا .

- *ثانياً : باللغة الإنجليزية :*

1. ACARTSOD (2006) Research Project on Migration in Africa, data base (Unpublished Materials) .
2. Ali El-Hawat (2004) Human Development in Africa, a paper presented to Research UNIT ON African Development at the National Consulting Bureau Tripoli, Libya (Unpublished paper) .
3. Channe Lind Storn (2002) Report on the Situation of Refuges in Morocco: Findings of an Exploratory Study, Cairo, American University of Cairo (Unpublished Study)

((الفصل الثاني))

عوامل الهجرة غير الشرعية الى أوروبا

عبر بلدان المغرب العربي



- **تمهيد .**

- **عوامل الهجرة غير الشرعية .**
  - *أولاً : العوامل الاقتصادية .*
  - *ثانياً : العوامل السياسية .*
  - *ثالثاً : العوامل الاجتماعية .*

- **أهم مراجع الفصل الثاني .**
  - *أولاً : باللغة العربية .*
  - *ثانياً : باللغة الإنجليزية .*



عوامل الهجرة غير الشرعية الى أوروبا

عبر بلدان المغرب العربي

- **تمهيد** :

للهجرة غير الشرعية عوامل وأسباب متعددة .. ويعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل الذي يتصدر هذه العوامل والأسباب ، وتخضع الهجرة غير الشرعية شأنها شأن ظاهرة الهجرة بشكل عام لعوامل الطرد ولعوامل الجذب ، فالبيئات الفقيرة التي لا تتوفر فيها سبل العيش الكريم تعتبر وتشكل عوامل طرد ، والبيئات الغنية نسبياً والتي تتوفر فيها سبل الحياة الكريمة وفرص العمل تشكل عوامل جذب للمهاجرين . وفيما يلي نستعرض أهم الأسباب المؤدية للهجرة غير الشرعية .

- **عوامل الهجرة غير الشرعية** :

– *أولاً : العوامل الاقتصادية :*

شهدت أفريقيا منذ منتصف القرن الماضي أنماطاً ونماذج متعددة من التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وهي أنماط إما رأسمالية أو اشتراكية ، أو وطنية أفريقية متأثرة بإحدى النموذجين

السابقين أو أكثر . ولكنها جميعاً لم تكن في السياق الأفريقي ناجحة وفعالة في إحداث التنمية المرغوبة والعيش الكريم للمواطن الأفريقي ، ونتيجة لذلك اتسعت الهوة الاجتماعية بين مختلف طبقات المجتمع الأفريقي ، وكذلك زادت الفروق الاجتماعية والاقتصادية بين الأغنياء والفقراء ، وبين الأرياف وأهل المدن . بل إن هذه النماذج الإنمائية كانت في مردوديتها أقل من مستويات التنمية التي تحققت في البلدان النامية الأخرى في قارتي آسيا وأمريكا اللاتينية . كل هذه المعطيات شكلت بيئة طاردة للإنسان الأفريقي لترك وطنه والهجرة بشكل مشروع أو غير مشروع لمكان آخر قد يجد فيه (خاصة الشباب) فرصة العمل ولقمة العيش الكريم .

وفي سياق الواقع الاقتصادي الأفريقي المتدني ، تمثل ظاهرة البطالة إحدى المشكلات الرئيسية التي تواجه الأفريقي اليوم ، وعلى الرغم من أن هذه المشكلة – أي البطالة – ليست أفريقية فقط ، بل هي أصبحت مشكلة عالمية وتسهم بقدر كبير جداً في زيادة معدلات الهجرة العالمية ، إلا أنها – أي البطالة – في أفريقيا تمثل تحد كبير وتأخذ بعداً أعمق وأكثر تأثيراً في كل أرجاء القارة الأفريقية . إضافة الى أن الجهود لمكافحتها لا تزال غير فعالة وبطيئة ، وكما هو معروف فالبطالة هي الوضع الذي يبحث فيه

الشخص عن عمل ولا يجده ، والبطالة في العادة تكون إجبارية ولا يختارها الشخص بمحض إرادته ، وهي السبب المباشر لكثير من المشاكل الاجتماعية والاضطرابات الاجتماعية في المجتمع ، وفي مقدمتها الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي .

وللبطالة عدة أنواع نستعرضها في عجالة :

1. **البطالة الموسمية** : وهي التي تصاحب الموسم الذي يقل فيه الطلب على الناتج الصناعي أو الزراعي خلال فترات أو مواسم معينة .

2. **البطالة المقنعة : هي الوضع الذي** يكون فيه الشخص عبئاً على مؤسسته ولا يقدم عملاً مقابل ما يتقاضاه من أجر ، والسيدة "غوان روبنسون" هي أول من صاغ مصطلح البطالة المقنعة سنة 1936 لوصف حالة العمال في البلدان المتقدمة"[1] .

3. **البطالة الدورية** : وهي الفترة التي يكون فيها جزء من القوى العاملة متأثراً بحالة الاقتصاد ونموه ، وذلك مثل تعثر التنمية أو انخفاض الإنتاجية ، أو كساد المبادلات التجارية المحلية

---

[1]- سمير عبده (1984) ، البطالة المقنعة ، دمشق ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر .

والدولية أو الصراعات الاجتماعية والسياسية أو الحروب الأهلية .

وكل يؤثر سلباً على حركة الاقتصاد ونموه وقدرته على إيجاد فرص عمل للقوى العاملة ، وهنا يواجه المجتمع دورات أو فترات من البطالة الواسعة التي تؤثر على كل جوانب الحياة وفشل الحياة الاجتماعية ، والتاريخ الاقتصادي الأوروبي يقدم أمثلة واضحة على ذلك سواء في فترة الثلاثينات عندما أصيب الاقتصاد الأمريكي بحالة من الانهيار ، أو عقب الحرب العالمية الثانية وانهيار الاقتصاد العالمي وخاصة الاقتصاد الأوروبي وأخيراً في فترة الثمانينات من القرن الماضي عندما أصيب الاقتصاد العالمي بحالة من التضخم والكساد وضعف النمو .

وهكذا فالبطالة سواء في السياق الأفريقي أو العالمي تعتبر من أهم الأسباب والعوامل التي تحرك الناس للهجرة بحثاً عن العمل والعيش الكريم .

وعندما تصل البطالة الى درجات عالية في المجتمع تكون مدمرة للاقتصاد ، ومدمرة للبناء الاجتماعي ، وكل منها يؤثر في الآخر . بل هي سبب رئيس في عدم التوازن الاجتماعي في المجتمع ، ويصبح للبطالة تداعيات اجتماعية متعددة مترابطة

ومؤثرة في بعضها بعضاً . فعلى سبيل المثال من أهم تداعياتها التفكك الأسري لأفراد القوى العاطلة عن العمل نتيجة عدم قدرتها على تلبية المتطلبات الإنسانية للأسرة ، مما يؤدي الى تفكك الأسرة وانهيار مستوى معيشتها ، مما يؤدي في حد ذاته الى انحراف أفرادها والالتجاء الى السرقة أو الانضمام لعصابات الجريمة والسرقة . ويصاحب ذلك أيضاً مظاهر اجتماعية مرضية مثل التسول والبغاء وعمالة الأطفال . ويعيش المجتمع بأسره حالة من الانهيار الاجتماعي والارتباك والفوضى واللامعارية ، بحيث يصبح هدف الإنسان تدبير لقمة العيش فقط بأي طريقة مشروعة أو غير مشروعة فذلك ليس مهم ، إنما المهم هو البقاء على قيد الحياة .

- ***ثانياً : العوامل السياسية :***

وتتجلى في الاستقرار السياسي للدول التي توجد فيها حروب أهلية أو صراعات على السلطة ، ومن البديهي بان يكون فيها عدم استقرار أمنى ، وهذا الوضع من شأنه أن يؤثر على المؤشر التجاري والصناعي وكذلك الزراعي ومن ثم على سوق العمل .

من هنا تبدأ مراحل التفكير بالهجرة بحثاً على عمل في مكان آمن ومستقر بغض النظر على المردود المادي ونوع الوظيفة وشكل الهجرة .

وقارة أفريقيا تعتبر من الأوضاع التي تنطبق عليها هذه الخصائص ، وفي الفترة الأخيرة شهدت أفريقيا حروباً أهلية وعرقية لا حصر لها ، هذا الى جانب الصراعات السياسية ، فكل هذه المعطيات تشكل بيئة سياسية غير مستقرة وغير آمنة ، مما يدفع بالناس للهجرة والهروب الى مجتمعات أو مناطق آمنة . هذا الى جانب موت مئات الآلاف من البشر في هذه الأوضاع ، وربما الحروب الأهلية في بوروندي وحروب بلدان القرن الأفريقي من الأمثلة الواضحة على ذلك . وكثير من خبراء الهجرة يؤكدون أنه ما لم يستتب الأمن وتنمو الحياة السياسية في أفريقيا ، فإن موجات الهجرة واللجوء والتشرد لن تتوقف مهما اتخذت من إجراءات وتدابير مختلفة للحد من هذه الحركة البشرية التي هي في الواقع قسريه لا خيار للإنسان فيها ، فالإنسان بطبعه يبحث عن الآمان والاستقرار .

- ***ثالثاً : العوامل الاجتماعية :***

للهجرة الشرعية وغير الشرعية أوجه اجتماعية محفزة ، من أهمها ما يلي :

1. صور النجاح الاجتماعي الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة ، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغنى مثل السيارة والهدايا وخلافه وكل هذا تغذيه وسائل الأعلام المرئية ، مما يمكن الفرد من العيش في عالم سحري يزرع فيه الرغبة في الهجرة "[2] .

2. القرب الجغرافي لسواحل وشواطئ دول شمال غرب أفريقيا من شواطئ جنوب أوروبا ، والتي تظهر للعيان في بعض المناطق نتيجة لقربها ويمكن رؤيتها بالعين المجردة "[3] .

3. هناك عوامل محفزة أخرى مصدرها دول الاستقبال يجب أن توضع بعين الاعتبار والمتمثلة في عصابات المافيا التي ترعى الهجرة غير الشرعية لما تدر عليها من أرباح طائلة ، وكذلك رجال خفر السواحل المتورطين والمتعاونين مع العصابات سالفة الذكر .

---

[2]- محمد الخشاني ، رئيس الجمعية المغربية لدراسات وأبحاث الهجرة .
[3]- المصدر السابق .

4. ما قامت به بعض الدول مثل أسبانيا من منح المهاجرين غير الشرعيين حق الإقامة وتصاريح للعمل لعدد يقدر بـ700 ألف مهاجر الأمر الذي ينتظر من خلاله أن يضخ عائداً كبيراً إلى الخزانة الأسبانية وذلك بخروج العامل من قطاع العمل الأسود غير مدفوع الضرائب الى العمل الشرعي الملزم بدفع الضرائب كما هو متبع في قوانين العمل ، وهذا العفو الصادر من الحكومة الأسبانية يثير الاهتمام لدى من يفكر بالهجرة عسى أن يظفر بعفوٍ مماثل "[4] .

[4] - هيثم عبدالعظيم ، ثقافة ومجتمع ، موقع صوت ألمانيا على الانترنت .

• أهم مراجع الفصل الثاني :

- *أولاً : باللغة العربية :*

1. سمير عبده (1984) ، البطالة المقنعة ، دمشق ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر .
2. الأمم المتحدة (1997) ، تقرير التنمية الإنسانية ، نيويورك ، منشورات الأمم المتحدة .
3. شبكة الانترنت (2006) ، ملف الهجرة غير الشرعية الي أوروبا ، مجموعة من المقالات .
4. منظمة العمل العربية (1992) ، انعكاسات الوحدة الأوروبية على الجاليات العربية في أوروبا ، القاهرة ، منشورات مكتب العمل العربي .
5. نعيمة جينون (2005) ، حقوق المهاجرين في دول المغرب العربي (تونس ، الجزائر المغرب) . في : د. خديجة المدماد ، محرر رئيسي (2005) ، الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي ، الدار البيضاء ، منشورات لكروسي دي شيمنس هذا الكتاب باللغة الفرنسية ، والفصل المشار إليه للأستاذة نعيمة جينون ، وقام بترجمته للعربية الدكتور الهادي حنيش أستاذ اللغة الفرنسية بجامعة الفاتح طرابلس "ليبيا" .

- ثانياً : باللغة الإنجليزية :

1. Moha Ennage (2006) Illegal Migration from Morocco to Europe, University of Feś (Internet) .
2. ION, OIM (2006) International Migration in Africa (data studies) from the Internet .
3. ILO - EU/EAC (2004) Labour Migration Project for East Africa. Official Project Launching and Stakeholders Meeting Proceedings and Conclusions Arusha Tanzania December 13-16 2004.
4. ILO-EU (2005) ILO Ministerial Symposium and Tripartitie Sub-Regional Capacity Building Seminar. Labour Migration for Integration and Development in West Africa, Dakar, Senegal 26-29, July, 2005.
5. ILO-EU (2005) Labour Migration for Integration and Development Second Sub-Regional Seminar on Labour in East Africa.
6. ILO – EU (2005) Laws Relating to Labour Migration in Gambia and their Impact on International Conventions Standards and Regional Cooperation Aspects.
7. International Labour Office (2004) International Labour Conference 92 and Session, 2004 (Documents and papers).

((الفصل الثالث))

الأوجه المتعددة للهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي



- **تمهيد .**
- **المعطيات الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية .**
- **الهجرة في السياق العالمي .**
- **الهجرة في قارة أفريقيا .**
- **الهجرة الي أوروبا عبر بلدان المغرب العربي .**
- **الهجرة غير الشرعية الي أوروبا** :*نوع جديد من الهجرة .*
- **الهجرة غير الشرعية الي أوروبا** : *الخصائص والسمات .*
- **الهجرة والهجرة غير الشرعية والوصول الي أوروبا .**
- **أهم مراجع الفصل الثالث :**
  - *أولاً : باللغة العربية .*
  - *ثانياً : باللغة الإنجليزية .*



الأوجه المتعددة للهجرة غير الشرعية الى أوروبا

عبر بلدان المغرب العربي

- **تمهيد** :

يهدف هذا الفصل الى تحليل المعطيات الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية ، ولتحقيق هذا الهدف سيحاول هذا الفصل تحليل الإشكالية في ثلاثة مستويات مترابطة هي :

1. الهجرة والهجرة غير الشرعية في سياق عالمي ، أي كظاهرة اجتماعية عالمية واضحة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

2. الهجرة غير الشرعية عبر بلدان المغرب العربي نحو أوروبا كنتيجة لمعطيات المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ، وكنتيجة لعوامل اجتماعية واقتصادية في مقدمتها بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، والحاجة الى الأيدي العاملة في أوروبا ، والزيادة السكانية في العالم النامي بما في ذلك أفريقيا يضاف الى ذلك ظروف الحروب والصراعات الأفريقية وضعف برامج التنمية وعدم قدرتها لاستيعاب الأيدي العاملة الشابة في أفريقيا بسبب ضعف اقتصادياتها وركودها .

3. ومن خلال جدلية الواقع العالمي والواقع الأفريقي الاجتماعي والاقتصادي ظهرت موجات الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا بحثاً عن العيش والعمل وتشكل بلدان المغرب العربي محطات عبور لهذه الهجرة غير الشرعية الى أوروبا ، ولها من السمات والخصائص ما جعلها تفرز نتائج وآثار خطيرة وسلبية على المهاجر نفسه ، وبلده الأصل ، والعلاقات الأفريقية المغاربية والأوروبية ، والعلاقات المغاربية والأوروبية الإقليمية .

- **المعطيات الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الهجرة غير الشرعية** :

يقصد بظاهرة الهجرة غير الشرعية أو السرية انتقال أشخاص أو مجموعة من الأشخاص من دولة الى أخرى بدون أذن قانوني من البلد المقصود ، وذلك بقصد العمل أو الإقامة لفترة قصيرة أو طويلة ، أو الإقامة الدائمة ، وعرفت الهجرة بشكل عام مرحلتين أساسيتين من التطور ، اتسمت المرحلة الأولى بتشجيع الهجرة الى البلدان الغربية وذلك في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من حاجة هذه الدول لليد العاملة لإعادة بناء ما دمرته هذه الحرب ، وتدارك التدهور الاقتصادي والبشري في دول أوروبا الغربية ، وقد تميزت هذه المرحلة باستقطاب اليد العاملة الأجنبية ،

وازدياد الحاجة إليها مع ازدياد النمو الاقتصادي ، وامتــدت هــذه المرحلة من سنة 1945 الى سنة 1973 تقريباً . وأمــا المرحلــة الثانية فاتسمت بتراجع في استقطاب اليد العاملة الأجنبية والاستغناء عنها نتيجة أزمة الطاقة ووضع القيود علــى الجيــل الثــاني مــن المهاجرين الى دول أوروبا ، وبلغت القيود ذروتها مع المــصادقة على اتفاقية (شنجن) سنة 1992 التي فتحت الأبواب أمــام تنقــل الأشخاص داخل أوروبا وغلق الحدود في وجه المهاجرين القادمين من أفريقيا ومناطق أخرى من العالم ، وهذه المرحلة تمتد منذ عام 1973 وما تزال مستمرة حتى الوقت الحاضر .

ويجمع المهتمون بدراسة الهجرة علــى أن تفــاقم الأوضــاع الاقتصادية والاجتماعية خلال عقد السبعينيات والثمانينيــات فــي الدول الواقعة جنوب الصحراء الكبرى هــــو الــسبب الأساســي لتنامي ظاهرة الهجرة غيــر الشرعية ، وقــد أتخذ هذا التــدهور الاقتصادي مظاهر شتى أهمها تنامي الفقر وعزلة العالم الريفــي ، وتدهور البيئة والتصحر وارتفاع النمو الــديموغرافي ، وارتفــاع معدلات البطالة وتراجع الديمقراطية والمشاركة في الشأن العــام ، وتصاعــد المديونية الخارجيــة ، والحــروب والنتــائج الــسلبية لسياسة إعادة الهيكلية الاقتصادية . كل هذه المعطيــات أدت الــى النزوح الجماعي نحو أوروبا الذي واجهته بسياسة وقائيــة وأمنيــة

اتخذت أحياناً مظاهر عنصرية واستغلالية ، وأحياناً أشكالاً محدودة للتعاون الاقتصادي والأمني "[1] .

- **الهجرة في السياق العالمي** :

كانت الهجرة الدولية على مدى العقد الماضي أكثر مكون من مكونات السكان تأثراً بوضوح بالتغيرات الهائلة التي حدثت في النظام الجغرافي السياسي العالمي ، وعلى وجه الخصوص فإن تفكك الدولة المتعددة القوميات أدى الى تحركات سكانية هامة ، وهكذا فإن الصراع الذي صاحب تفكك بعض الدول مثل تفكك الاتحاد السوفييتي وتفكك يوغسلافيا ، أدى الى تدفقات واضحة وهائلة للاجئين وطالبي اللجوء المشردين الذين جعلوا مسائل الهجرة في مقدمة جدول الأعمال الدولي ، على أن هذه التطورات لم تترجم بعد الى نظام أفضل للرصد لتحديد الهجرة الدولية تحديداً كمياً ، وعلى ذلك فإن البيانات المتاحة عن التطورات الأخيرة مازالت بيانات أولية الى حد ما . والواقع أن التطورات المتاحة حتى بالنسبة للفترات السابقة هي تقديرات جزئية عموماً ، كما أنها غير قابلة للمقارنة . ومن هنا تأتي أهمية الحصول على مجموعة من التقديرات القابلة للمقارنة بالنسبة للعالم كله .

---

[1]ـ المملكة المغربية ، وزارة العدل (2004) إشكالية الهجرة على ضوء القانون رقم 03_02 المتعلقة بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير الشرعية ، أشغال الندوة الوطنية التي نظمتها وزارة العدل ووزارة الداخلية ، مراكش 19 ، 20 ديسمبر 2003 ، الطبعة الأولى ، الرباط ، جمعية نسر المعلومات القانونية والقضائية ، (ص ص 27 – 34) .

وتشير التقديرات الى أن رصيد المهاجرين الدوليين في العالم قد ارتفع من 75 مليون شخص في سنة 1965 الـــى 119 مليـــون شخص في سنة 1990 ، وهكذا فإنه خلال الفترة 1965 – 1990 ، صار المعدل السنوي لنمو مجموع عدد المهاجرين في العالم هـــو 1.9% على أن تقديرات معدل النمو في الفترات الوسيطة تشير الى أن السرعة التي كان يزيد بها رصيد المهاجرين في العالم قد زادت ، حيث ارتفعت من 1.2% سنوياً خلال الفترة 1965 – 1975 الى 2.2% خلال الفترة 1975 – 1985 ، وبلغت 2.6% في الفتـــرة 1985 – 1990 . وهناك اختلاف واضح بين خبرة البلدان المتقدمة وخبرة البلدان النامية . فبينما لم يزد معدل النمو الـــسنوي لرصـــيد المهاجرين الدوليين في البلدان المتقدمة إلا زيادة معتدلـــة ، حيـــث ارتفع من 2.3% خلال الفترة 1965 – 1975 الى 2.4% ســـنوياً خلال الفترة 1985 – 1990 . زاد معدل النمو الـــسنوي لرصـــيد المهاجرين في البلدان النامية تسعة أضعاف ، حيـــث ارتفـــع مـــن 0.2% خلال الفترة 1965 – 1975 الـــى 2.7% خـــلال الفتـــرة 1985 – 1990 "[2]" .

[2]- الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (1997) ، تقرير عام 1997 عن الحالة الاجتماعية في العالم ، نيويورك ، من تقارير الأمم المتحدة ، وثيقة رقم E/1997/15 ، باللغة العربية .

- **الهجرة في قارة أفريقيا** :

وفي أفريقيا تعود الزيادة في رصيد المهاجرين المسجلين خلال الفترة 1985 – 1990 أساساً الى زيادة عـــدد المهــاجرين فـــي الإقليم . ففي أواخر سنة 1995 قدر أن هناك 5.7 مليـــون لاجـــئ معظمهم في وسط وشرق أفريقيا . وخاصة في زائير 1.3 مليـــون وتنزانيا 0.9 مليون ، وعلى الرغم من أن استقلال إريتريا في سنة 1933 وإجراء الانتخابات في موزمبيق قد أتاح إعادة عـــدد مـــن اللاجئين الى وطنهم (90.000 في إريتريـــا و 1.7 مليـــون فـــي موزمبيق) ، فإن تشريد الناس واقتلاعهم من جذورهم ظل مـــستمراً بسبب الصراع . وعلى سبيل المثال فإن أزمة الصومال أدت الـــى هجرة ما يقدر بمليون صومالي الى الخارج ، عاد نحو ربعهم منـــذ ذلك الوقت ، والى إعادة توطين نـــصف مليـــون مـــن اللاجئـــين الإثيوبيين . وتعتبر السودان التي يذكر أنها تستضيف (840.000) لاجئ ، هي نفسها مصدراً لنحو (350.999) من اللاجئين منحـــوا حق اللجوء في إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وزائير وكينيـــا . وبالإضافة الى ذلك فإن الاضطرابات التي وقعت فـــي بورونـــدي وتوغو وروواندا أدت الى تدفقات سكانية واســـعة الـــى الخـــارج ،

وخاصة في رواندا حيث أشعل موت رئيس الجمهورية في إبريل 1994 شرارة العنف الأثني الذي خلف وراءه آلاف القتلى خلال بضعة أسابيع ، وقد طلبت أعداد كبيرة من مواطني رواندا حق اللجوء الى البلدان المجاورة ، وأكرهت أغلبية المهاجرين من بوروندي وعددهم (300.000) مهاجر كانوا قد فروا الى رواندا في سنة 1993 ، على مغادرة البلد . وفي نهاية سنة 1995 كانت زائير تستضيف 1.1 مليون من المهاجرين من رواندا ، وكانت جمهورية تنزانيا المتحدة تستضيف نصف مليون آخرين . وبالإضافة الى ذلك أدت الحرب الأهلية في ليبيريا الى تشريد الآف من الناس ، استضافت منهم ساحل العاج (300.000) شخص ، واستضافت غينيا (400.000) شخص آخرين .

وقد أدت إعادة اللاجئين الأفغانيين الى وطنهم من جمهورية إيران الإسلامية وباكستان الى تخفيض أعدادهم من 6.2 مليون في أوائل سنة 1990 الى 2.3 مليون في نهاية سنة 1995 . هذا وأن استمرار القتال في أفغانستان مع إكمال عملية الإعادة الى الوطن . وبالإضافة الى ذلك فقد تم التوصل في سنة 1993 الى اتفاق بين حكومتي بنغلاديش وميانمار مهد الطريق لإعادة نحو (250.000) من مواطني ميانمار كانوا قد طلبوا اللجوء الى بنغلاديش خلال الفترة

1991 – 1992 على أنه في نهاية سنة 1995 كان لا يــزال هنــاك (51.000) لاجئ من ميانمار في بنغلاديش "[3] . وتشكل العراق اليوم مصدراً آخراً للهجرة الدولية ، فقد أدت الأوضاع غير المستقرة وغير الأمنية فيها الى هجرة العراقيين الى البلدان المجاورة والــى العــالم الخارجي كلما تمكنوا من الحصول على فرص للهجرة .

- **الهجرة الي أوروبا عبر بلدان المغرب العربي** :

أن الهجرة المقصودة في هذا الفصل ليست كل أنواع الهجــرة التي تتم في القارة الأفريقية من جنوبها الى شمالها ومن شرقها الى غربها ، وإنما المقصود هو الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية التي تتم من شمال أفريقيا الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي ، وتتم عن طريق ووسائل وأساليب غير قانونية أو غيــر مــشروعة أنها الهجرة التي تعرف عادة في المنطقــة "بقــوارب المــوت" أي عبور البحر الأبيض المتوسط الى أقرب بلدان الجنوب الأوروبــي الى الشواطئ الإيطالية الجنوبية بالنسبة لليبيا وتونس ، والــشواطئ الأسبانية بالنسبة للمغرب والى حد ما الجزائر ، وربما يدخل ضمن تلك الهجرة من شواطئ موريتانيا الى جزر الكناري فــي المحــيط الأطلسي . ولغرض هذه الدراسة يتركز التحليل على هذا النوع من

---

[3]- نفس المصدر السابق ، الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (1997) تقرير عام 1997 عن الحالة الاجتماعية في العالم (ص 51) .

الهجرة دون الأنواع الأخرى من الهجرة المشروعة والعلنية ، وذلك لأن الهجرة غير الشرعية تعتبر نوع جديد أو ظاهرة جديدة بدأت تظهر وتنمو وتتعقد منذ تسعينيات القرن الماضي ، وتتداخل مع هذه الهجرة غير الشرعية عدة عوامل وأطراف وجهات أفريقية ومغاربية وأوروبية ، بحيث أصبحت تمثل دراما إنسانية بمعنى الكلمة ، فهي إن جاز التعبير هجرة غالباً ليس للحياة ولكنها إما الى الاعتقال والحجز والسجن أو الى عالم الموت والمقبرة ، والقبر هو مياه البحر المتوسط أو مياه المحيط الأطلسي . ولعل ما يصف روح هذه الهجرة الى أوروبا بشكل عام ما نشرته جريدة الشرق الأوسط يوم 2002/11/10 في عددها رقم 9844 عقب الاضطرابات التي عمت أحياء المهاجرين في باريس ، وانتشرت هذه الاضطرابات بعد ذلك الى باقي المدن الفرنسية على الرغم من أن هؤلاء المهاجرين ليسو بالضرورة مهاجرين غير شرعيين وإنما مهاجرون قدماء فهم الجيل الثاني أو الجيل الثالث الذي ولد وكبر في فرنسا ، ولكن على أية حال أن الروح السائدة متشابهة إن لم تكن واحدة ، فقد كتبت جريد الشرق الأوسط :

((جاؤوا من شمال أفريقيا ومن غربها ومن وسطها وهم يحلمون بفرنسا ، برخائها برفاهيتها ، بمطاعمها ، بسياراتها ، بجاداتها العريضة ، بجامعاتها التاريخية . فماذا وجدوا ؟ اكتشفوا

أنهم لم يغادروا مدن أفريقيا وأحياءها الفقيرة ومرارة البطالة والزمن المضاع في المقاهي ، وقسوة الحياة والحياة بلا مستقبل . هذه هي المسألة . جيل غاضب ويائس في بلاده ، يبحث عن شرارة ، فلما وجدها فجر البركان في وجه الوطن الجديد الذي رأى أنه لا يختلف في شيء عن الوطن الأول . تلك هي المسألة .. الفقر واحد ، واليأس واحد ، والزمن الضائع واحد ، لكن الفارق بين مدن أفريقيا ومدن فرنسا ، أن الشرطة ممنوعة من دخول الأحياء "السمراء" ، الشرطة لا تجرؤ على الاقتراب ، و "الأمن الذاتي" هو السيد ، والأجيال تنمو على أنها تعيش في عالم لا علاقة لفرنسا به ، بل هو يرفضها ويعاديها ، وفي أول مناسبة يخرج الى إحراق المعالم التي لم يستطع الحصول عليها ..)) "[4] .

وأضافت جريدة الشرق الأوسط في نفس المقال بالقول :

((تمنع القدرة الأمنية وأساليبها الحادة حصول مثل هذه الأعمال في دول المنشأ ، وتحال هذه القضايا على الشرطة والمخابرات ، أما في فرنسا وسواها فتحال الى علماء الاجتماع ومؤسسات الأبحاث والدراسات . وقد وعدت باريس مهاجريها الغاضبين ومحرقي المدن بموازنات جديدة ونظرة أخرى الى

[4]- جريدة الشرق الأوسط ، الخميس 2002/11/10 ، العدد 9844 .

أوضاعهم ، ولا يحدث شيء من هذا في دول المصدر ، حيث يبقى الأمل الوحيد بالنسبة الى مئات الآلاف من الشبان هو الهجرة ، أي الهجرة الى أحزمة الفقر وعالم المعزولين في مدن أوروبا ، وتلك هي الدوامة التي لا تنتهي . وسوف تمر عقود قبل أن تعثر المجتمعات الغربية على وسيلة للصهر ، قد تتخللها محن كثيرة كالتي نشهدها اليوم ، إذ تندلع النار في بلد بأكمله بسبب مقتل مطلوبين بطريق الخطأ ، فترتعد أوروبا كلها ، لأن في جميع مدنها براكين خامدة وأجيالاً غاضبة وأحلاماً تاهت في عذابات الحقيقة))"[5] .

وعلى أية حال ما هي هذه الهجرة غير الشرعية ؟ أنها جماعة من الأفارقة جنوب الصحراء ، أو جماعة من أبناء شمال أفريقيا نفسها ، وربما حتى من أبناء قارة آسيا ، يتجهون في قوارب متهالكة الى جنوب أوروبا والى أقرب بلدانها الى شمال أفريقيا إيطاليا وأسبانيا ، وهم يقصدون الهجرة الى أوروبا من أجل لقمة العيش أو من أجل حياة أفضل فهم مهاجرون بدافع اقتصادي بحث ، فهم والمعذرة للتعبير جياع بكلمة واضحة وبسيطة وهم بكلمات أخرى تستوي عندهم الموت والحياة ، فهم في حالة يأس مطلق ، وربما جعلهم هذا اليأس لا يحسبون النتائج ولا يقدرون المخاطر

[5] - نفس المصدر السابق ، جريد الشرق الأوسط ، الخميس 2005/11/10 ، العدد 9844 .

والموت ، فهم أشبه بجندي في معركة حامية الوطيس إما الموت أو الحياة ، ولكن المعركة هنا مع عدو الإنسان الأول الفقر والجوع والحاجة ، فهي معركة من نوع آخر ، أنها غالباً وبكل تأكيد معركة من أجل لقمة العيش ، من أجل الوجود الإنساني .

ومن الناحية العلمية لابد أن نفرق في هذا السياق بين الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية ، واللجوء السياسي ، فالهجرة السرية تحركها في الغالب أسباب اجتماعية واقتصادية ، في حين نجد أن الأسباب السياسية هي الدافع لطالب اللجوء السياسي ، وطبيعي أن ينجم عن الموقف السياسي للدول من الهجرة غير الشرعية أو اللجوء السياسي رد الفعل القانوني على المستوى الوطني أو الدولي كمحاولة تشريعية للتصدي للظاهرتين أو النوعين من الهجرة ، ومن تم تأتي المقاربة القانونية متمثلة في مقارنة المركز القانوني للمهاجر غير الشرعي أو السري بالمركز القانوني لطالب اللجوء السياسي ، تلك المقارنة التي ترسم الحدود الفاصلة بين الهجرة غير الشرعية واللجوء السياسي "[6] .

وعلى أية حال هناك أنواع وأشكال من الهجرة غير الشرعية ، وتتم بأساليب وعبر طرق مختلفة ، ولكن كل هذه الهجرات غير

---

[6]- المملكة المغربية ، وزارة العدل ، (2004) إشكالية الهجرة على ضوء القانون رقم 03 – 02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغربية وبالهجرة غير المشروعة ، الطبعة الأولى ، الرباط ، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية ، سلسلة الندوات والأيام الدراسية ، العدد 1 ، 2004 ، ص 106 .

الشرعية تتركز في الشباب الفقراء ، والشباب الذكور ، ولكن أخيراً بدأت تظهر هجرة النساء والأطفال ، وربما هجرة الأسرة بكاملها . ويمكن للباحث في هذا السياق أن يستخدم الكثير من المعايير والتصنيفات لهذه الهجرة غير المشروعة ، ولكنها جميعها تتم بدافع اقتصادي ومن أجل العيش ، وربما هناك بعض الهجرات غير الشرعية تتم بدافع سياسي وهروب من مخاطر محدقة بالشخص في بلده الأصلي مثل الاضطهاد السياسي أو الفرار والهروب من قمع وملاحقة في البلد الأصلي للمهاجر ، ولكن الوجه البارز دائماً للهجرة غير الشرعية هو الوجه الاقتصادي ، والبحث عن حياة أفضل ، ولهذه الهجرة أنواع وأشكال ، فبعضها جماعي وبعضها فردي ، وبعضها يضم في كثير من الأحيان أسرة بكاملها ، أو بعض أفراد أسرة وخاصة الشباب منهم ، بل هناك ما يفيد أن الأسرة الأفريقية تقرر وترشح من يهاجر من أعضائها ومن يبقى ومن يلحق فيما بعد إذا سارت الأمور كما خطط لها وتم والوصول الى بلد المهجر في أوروبا .

وللهجرة الى أوروبا وخاصة فرنسا تاريخ طويل في منطقة المغرب العربي وشمال أفريقيا عموماً ، فقد كانت هذه الهجرة تتعلق على وجه العموم بالمغرب والجزائر وتونس وموريتانيا من ناحية ، وفرنسا وباقي بلدان أوروبا الغربية من الناحية الثانية ،

وهذه الهجرات بدأت ببطء في بداية القرن العشرين ، ثم نمت خلال الحرب العالمية الأولى ، وزادت نمواً بعد الحرب العالمية الثانية . وللاستعمار الفرنسي في بلدان المغرب العربي دور كبير في حجم هذه الهجرة المغاربية واتجاهاتها . فكثيراً ما هاجر أبناء المغرب العربي الى فرنسا إما لخدمة الدولة الفرنسية وجيشها أو الدراسة أو العمل أو الدفاع عن استقلال هذه البلدان من فرنسا ، ومن منابر السياسة والفكر في فرنسا نفسها، وهذه ميزة يشهد بها التاريخ لفرنسا ، فهي فعلاً أرض الحرية ، وفيها يمكن لأي أحد أن يدافع عن الحرية ولو من فرنسا نفسها ، وهذه الميزة يوفرها دائماً وبل اليوم العقل الفرنسي والمزاج الفرنسي ، ألم ندافع كعرب، ومسلمين من وسط فرنسا على حرية المرأة المسلمة أن تلبس ما تشاء داخل مدارس وشوارع فرنسا . وبالمقارنة لو حدث هذا في بلداننا العربية سيكون الأمر شكلاً آخراً من التصرف ومعالجة المسألة ، ولا غرابة في ذلك ففرنسا منها انطلقت مبادئ الثورة الفرنسية (الإخاء والحرية والمساواة) . ولعل ذلك كون على مدى التاريخ والى يومنا هذا نوع من الشعور الخاص بين فرنسا وبلدان المغرب العربي ، فكل منهما يرتبط بالآخر ، وكل منهما يشعر بالحاجة الى الآخر اجتماعياً وثقافياً وعاطفياً ، ولعل ذلك ما يعرف في أدبيات الاستعمار الحديث بمركب الحب والكراهية في وقت واحد .

إن الموقع الجغرافي لبلدان المغرب العربي وعلاقاتها الجيدة مع دول أوروبا ومع الدول الأفريقية جنوب الصحراء جعل منطقة المغرب العربي نقطة عبور لمواطني دول جنوب الصحراء الى أوروبا ، وقد ابتدأت موجة المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة صوب بلدان المغرب العربي بشكل ملحوظ منذ التسعينيات من القرن الماضي ، وبلغت أرقاماً مهمة ، وهو ما جعل منطقة المغرب العربي في وضعية صعبة إذ أنه لم تعد بلداناً للهجرة وتقف عند هذا الحد كما كان في الماضي بل أصبحت بلداناً للمهاجرين السريين أو غير الشرعيين القادمين من أفريقيا مع ما يترتب عن دخولهم من مشاكل إنسانية وقانونية وأمنية واقتصادية وصحية .

وإذا ما نظرنا الى الهجرة غير الشرعية في سياق بلدان المغرب العربي نلاحظ ما يلي :

1. يشكل الأفارقة من الجنسين العمود الفقري للهجرة غير الشرعية ، حيث يعبرون الصحراء الكبرى بمختلف الوسائل من أجل الوصول الى المغرب على أمل الدخول الى أوروبا ، وتتراوح أعدادهم ما بين 10.000 و 12.000 يعبرون عبر الجزائر والمغرب في اتجاه أسبانيا و 5% الى 10% يصلون الى المغرب والباقي يدخلون عبر الجزائر . ويقدر عدد المتوفيين

في البحر في الفترة الممتدة بين 2002/1989 بـــ 8.000 الى 10.000 ضحية .

2. وكما بينت الدراسات الميدانية التي أجريت في العقد الأخير فيما يتعلق بالتوجهات الحيوية ذات الصلة بـــالهجرة انطلاقـــاً مـــن أفريقيا وانتهاء بأوروبا عبر البلدان المغاربية أنها أصبحت تهم فئات مختلفة ودولاً جديدة في أفريقيا وأوروبا وأنها أي الهجرة غير الشرعية قد أصبحت كما سبقت الإشارة تهم فئات مختلفـــة من الشباب ذكوراً وإناثاً ، وأريافاً وحضراً ، ومن بلدان جنوب الصحراء الكبرى وبلدان شمال الصحراء الكبرى .

3. وهناك محور آخر أضيف لطرق الهجرة السرية وهو محـــور العيون الى الجزر الخالدات ، وهذا يعني أن الحـــدود زحفـــت بحوالي كيلومتر من مضيق جبل طارق نحو الجنوب .

ويضاف الى ما سبق أن بلدان المغرب العربي هي نفسها مصدر للهجرة غير الشرعية الى جانب الدول الأفريقيـــة مـــن جنوب الصحراء ، فهناك أكثر من 4000 مهاجر غير شـــرعي مغربي موقوفين في سجون أسبانيا ، ونفس العدد تقريبـــاً فـــي سجون إيطاليا وفرنسا ، وهكذا أصبح اللوم موجهـــاً الـــى دول المغرب العربي باعتبارها تسهل عملية العبـــور الـــى الـــضفة

الأخرى من البحر المتوسط . وهنا دائماً يظهر تيار النقاش من وجهة نظر المغاربة ، هل هذه البلدان المغاربية لهـا وحـدها الوسائل الكافية لمنع الهجرة غير الشرعية المكثفة من أراضيها الى أوروبا ؟ وهل يمكن أن تكون هذه البلدان المغاربيـة كمـا يقال دائماً حراس لبوابة أوروبا الجنوبية .

4. وفي ضوء اتفاقيات التجارة الدولية وتطورات العولمـة تفـتح الحدود على مصراعيها أمام السلع والبضائع والأموال ، ولكن تتخذ الإجراءات الأمنية والقانونية أمام حركة البشر والعمالـة من دول الجنوب سواء دول الشمال الأفريقـي أو دول القـارة الأفريقية بأكملها ، أنه موقف متناقض وغير منطقي من بلـدان الاتحاد الأوروبي ، فهي من جهة تريد الاستفادة مـن انفتـاح التجارة الدولية ولكنها من جهة أخرى تخشى وتضع القيود أمام حركة البشر وحركة العمالة من الدول الأفريقية . وهنا تظهـر الكثير من الخلافات القانونية بين وجهة نظر بلـدان المغـرب العربي وبلدان الاتحاد الأوروبي ، ومع ذلك فإن هذا لا يعنـي مطلقاً أن البلدان المغاربية تقر أو تشجع الهجرة غير الشرعية ، فهذه الأخيرة فيما يظهر ترى ضرورة تقنين وتنظيم الهجرة الى دول أوروبا في إطار اتفاقيات وفي إطار خطة مقننة يتفق عليها الجميع ، ويسمح فيها بهجرة العمالة طبقاً لحصص لكل البلدان

المعنية سواء في الشمال الأفريقي أو في بقية القارة الأفريقية . ويظهر أيضاً أن الهاجس الأمني والاختلاف الثقافي هو الذي يجعل الإشكالية في هذا المستوى من التفكير ، وهذه الطريقة من التعامل والتفكير فيها . وإضافة الى ما سبق فإن البلدان الأوروبية نفسها باستثناء الاتفاق الأمني لا تتفق في نظرة واحدة أو خطة واحدة للتعامل مع الهجرة في عمومها سواء الهجرة الشرعية أو غير الشرعية . ثم إن اتفاقيات وحقوق الإنسان كل ينظر إليها ويفسرها بطريقته الأوروبية الخاصة ، ومصالحه الوطنية الخاصة مع هذه الدولة أو تلك في القارة الأفريقية أو في المنطقة المغاربية "[7] .

- **الهجرة غير الشرعية الي أوروبا** :*نوع جديد من الهجرة* :

لقد أدى الفارق الكبير في درجة النمو الاقتصادي وما يتبعه من مستوى معيشي وفرص عمل بين بلدان شمال البحر المتوسط وجنوبه ، الى حدوث حركة هجرة اقتصادية جماعية ضخمة الى أوروبا ، وتاريخياً كانت هذه الهجرة تتعلق على وجه الخصوص بالمغرب والجزائر وتونس من ناحية وفرنسا من ناحية أخرى ، وتتكون هذه الهجرة من أبناء المغرب العربي فقط ، وهي هجرات

---

[7]- أنظر (1) أكاديمية الدراسات العليا (2002) أعمال ندوة الحوار الأفريقي الأوروبي الأمني والتعاوني ، طرابلس ، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا . والمعهد الملكي لدراسات الأمن والدفاع ، بريطانيا ، السنة الثالثة . (2) محمد طارق حيون (2002) الهجرة السرية وصحافة الضفتين ، الطبعة الأولى ، تطوان ، منشورات لجنة الإعلام والنشر لجمعية تطوان اسمير .

ساهمت في بناء الاقتصاد الفرنسي ، وأعطت الحياة الفرنسية لوناً من التنوع الثقافي ، ودرجة من الانفتاح ، والتسامح ، والتواصل الحضاري ، وربما نتيجة لذلك تكونت جاليات سكانية مغاربية اندمجت في الحياة الفرنسية بشكل أو بآخر ، وأصبحت فرنسية الجنسية ومن النوع الذي يعرف في علم الاجتماع بالجيل الثاني والجيل الثالث ، وهؤلاء يشكلون ثقافة وقيماً ثقافية لها وجه عربي مغاربي ووجه فرنسي أوروبي ، وعندما نحاول تصنيف هذا المزيج الثقافي تجده عربياً مغاربياً وفرنسياً ، ولكن لوحده يصحب تصنيفه مغاربياً خالصاً أو فرنسياً خالصاً ، وينطبق الأمر كذلك على المهاجرين المغاربة في أسبانيا ، وهذه الهجرات في الواقع أفادت فرنسا وربما من نتائج استعمارها لهذه المنطقة ، وأفادت أيضاً بلدان المغرب العربي في توثيق العلاقات المختلفة بين فرنسا وهذه البلدان ، وأسهمت في الاستثمارات الاقتصادية لدول المغرب العربي ، وتوفير عملات صعبة تقدر بالملايين يحولها هؤلاء المهاجرون الى أسرهم وبلدانهم في المغرب العربي . وربما يذهب الباحث الى أن هذه الهجرة أعطت بلدان المغرب العربي طابعاً فرنسياً معرباً فيه روح الشرق وروح الغرب ، وفيه تقاليد الشرق وعاداته وأعرافه ، وفيه أيضاً عقلانية الغرب وحريته وتحرره . وفي نظرنا تكون إنساناً يجمع في ثقافته وسلوكه بين سحر

وغموض الشرق وعقلانية وعلمانية الغرب والغريب أن هذا النموذج يعيش ويستمر جيداً وربما يؤكد هذا النموذج قدرة الإنسان المغاربي على التمثل الثقافي والتكيف الاجتماعي ، وقدرته الفائقة على الكفاح والنضال من أجل الحياة والعيش . وفي نظرنا أن هذه القدرة الإنسانية من علامات ذكاء وعبقرية الإنسان المغاربي التي يجب توظيفها لصالح الموطن الأصل ، ولصالح بناء مجتمعات التواصل والحوار الثقافي والحضاري بين الشرق والغرب ، وبين أفريقيا وأوروبا .

إن هذه الصورة الاجتماعية التاريخية بدأت الآن تتغير وتأخذ طابعاً آخر ربما منذ أحداث 11 سبتمبر في أمريكا ، وربما منذ بداية أعمال العنف التي تتم من حين الى آخر في مدن أوروبا ، وربما منذ ظهور الكتابات والمواد الإعلامية المنشورة في الغرب التي تتهم العرب والإسلام بالإرهاب والتطرف ، وتفسر العلاقات بين الشرق والغرب بالصراع الحضاري والصراع الديني . هذه أسباب غير مباشرة ، ولكنها لونت الصورة وبدأت تغير الموقف تماماً في اتجاه آخر ، ربما ستكون نتائجه وتداعياته خطيرة جداً على كل المستويات . من هنا بدأت الدعوات ضد الهجرة بكل أنواعها ، بل تمادت هذه الدعوات في الغرب لطرد العرب والمسلمين من أوروبا والغرب عموماً ، وهذه الدعوات هناك من

ينصت إليها من عامة الناس ومن متخذي القرار ورسم السياسة الأوروبية ، ونعتقد أن هذه الدعوات قد تؤدي الى نتائج خطيرة ، وتؤدي الى نتائج ليست في صالح الغرب أو صالح العرب والمسلمين ، بل مناقضة لكل حقوق الإنسان وتوجهات التسامح والتفاهم العالمي ، وحوار الحضارات والثقافات ، هذا ناهيك عن نتائجها الاقتصادية والتجارية ، ولعل ذلك هو ما يحرك روسيا من جديد لتدخل الشرق الأوسط بثقل وطبعاً لصالحها وصالح نفوذها في الشرق الذي بدأ يضمر ويختفي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي . ولعل ذلك يعطي الموقف الصيني أيضاً قوة وسرعة في الدخول الى العالم العربي والإسلامي كقوة سياسية واقتصادية تنافس الغرب مستفيدة من تحولاته السياسية الغربية في المشرق العربي ، ومن روح الصراع الحضاري والصراع الديني ، اللتين يروج لهما البعض من الكتاب في الغرب مثل دعوة "هانتجتون" الى الصراع الحضاري بين الشرق والغرب وبين الإسلام والمسيحية ، وسياسة الهجرة الأوروبية الحديثة .

لقد بدأت هذه الهجرات من بلدان المغرب العربي الى أوروبا ببطء في بداية القرن العشرين ، ثم نمت وزادت قليلاً خلال الحرب العالمية الثانية وفترة ما بعد الحرب ، ولكنها اتسعت خلال فترة النمو الاقتصادي الكبير الذي حدث في أوروبا خلال السنوات

1945 – 1995 ، قبل أن يصيبها بعد ذلك بطء ملحوظ ، وقد كانت فرنسا هي البلد الرئيسي المستهدف في هذا المجال ، ولكن عدة دول أخرى من الاتحاد الأوروبي قد استقبلت هي الأخرى عدداً كبيراً الى حد ما من المهاجرين مثل بلجيكا وهولندا وألمانيا ولكسمبرج ، ابتداء من الستينيات ، وأسبانيا وإيطاليا منذ التسعينيات من القرن الماضي . ومنذ أن كانت هذه الهجرات تأخذ طابع الهجرة المؤقتة وتتكون من الذكور فقط ، إلا أنها تحولت تدريجياً الى هجرات عائلية طويلة المدى ، وهجرات نهائية بالنسبة الى جزء كبير منها . وقد مست هذه الهجرات مناطق ريفية ذات كثافة سكانية عالية أثناء العقود الأولى مثل منطقة سوسة في تونس والجنوب التونسي ، ومناطق الريف في المغرب والجنوب المغربي ، ثم امتدت تدريجياً الى مناطق ريفية أخرى أقل كثافة سكانية ، قبل أن تصل أخيراً الى المدن الكبيرة والصغيرة على حد سواء .

وبالرغم من التطورات التي طرأت على هذه الموجات المهاجرة وخاصة بسبب القيود التي فرضتها البلدان المستقبلة للمهاجرين في أوروبا . فإن عدد هؤلاء المهاجرين لم يتوقف عن التزايد ، ففي البلدان المغاربية الثلاثة (تونس والجزائر والمغرب) بلغ عدد الأشخاص الغائبين بسبب الهجرة قرابة نصف مليون في عام 1962 ، ومليون ونصف في عام 1975 ، و 2.2 مليون في

عام 1990 . وفي هذه الفترات كانت المغرب هي بلد الهجرة الرئيسي ، حيث بلغ عدد الغائبين عنها 1.4 مليون نسمة في عام 1995 "[8]" .

وعلى أية حال منذ التسعينيات من القرن الماضي تغير الموقف أو ظهر نوع جديد من الهجرة من بلدان المغرب العربي وهو الهجرة السرية أو الهجرة غير الشرعية الى أوروبا ، وأغلب هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين هم من أبناء ما وراء الصحراء في أفريقيا وخاصة غرب أفريقيا ، والذين يصلون الى بلدان المغرب العربي ويقيمون فيها بشكل مؤقت ثم ما يلبثون أن يتدبروا الأمر ويهاجرون بشكل غير شرعي الى أوروبا ، وعلى الأخص تكون نقطة وصولهم جنوب إيطاليا وجنوب أسبانيا باعتبار هاتين الدولتين أقرب بلدان أوروبا لشمال أفريقيا . هذا بالإضافة الى الهجرة غير الشرعية أو السرية التي يقوم بها أبناء بلدان المغرب العربي أنفسهم خاصة عبر ليبيا الى إيطاليا وعبر المغرب الى أسبانيا . فكأن مكونات الهجرة السرية أو غير الشرعية الى أوروبا تتكون الآن من نوعين من المهاجرين : الأول من الأفارقة جنوب الصحراء وخاصة غرب أفريقيا . والثاني من مواطني بلدان

---

[8]ـ أخذت هذه البيانات والأرقام المتعلقة بالهجرة من بلدان المغرب العربي الى فرنسا من دانيال نوات وآخرون (2002) السكان على سطح الأرض وآفاق التنمية في العالم العربي أطلس وخرائط علمية ، باريس ، مطبوعات اليونسكو .

المغرب العربي في شمال أفريقيا . وكأن منطقة المغرب العربي أصبحت الآن بالنسبة للمهاجرين السريين محطة عبور الى جنوب أوروبا ومنها الى مناطق وبلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي . ومن الناحية العلمية التحليلية يمكن دراسة خصائص هاذين النوعين من الهجرة غير الشرعية ، وكيف تتم ؟ إلا أن ذلك يحتاج الى بيانات غير متوفرة للباحث ، كما أن الهدف من الدراسة هو النظرة الشاملة للهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي بغض النظر عن جنسية المهاجرين ومراكز انطلاقهم من بلدانهم الأصلية .

- **الهجرة غير الشرعية الي أوروبا** : *الخصائص والسمات* :

وهي هجرات تتم بصورة فردية أو جماعية ، وبطريقة سرية غير مشروعة لجميع الدول ذات العلاقة بها ، سواء في أفريقيا أو المغرب العربي أو أوروبا ، وهي هجرات لا تقتصر على أبناء أفريقيا ، بل تشمل في كثير من الأحيان جنسيات أخرى من بلدان آسيوية وبلدان عربية أخرى مثل مصر والسودان والصومال .

ومهما كانت أنواع هذه الهجرات غير الشرعية وأماكن انطلاقها ، فهي تتم بصورة فردية أو جماعية ، وغالباً ما تكون

جماعية (مجموعات صغيرة) تضم عدة جنسيات تعبر في قارب قديم متهالك محاولة عبور البحر الأبيض المتوسط الى جنوب أوروبا إيطاليا بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين من ليبيا وتونس ، وأسبانيا بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين من المغرب والجزائر . وأخيراً بدأت أيضاً هجرات غير شرعية من شواطئ موريتانيا الى جزر الكناري في أسبانيا .

والسؤال المهم جداً ، لماذا يخاطر هؤلاء بهجرة سرية وغير شرعية قد تكون نهايتها ليس العمل والحياة في أوروبا ، ولكن السجن أو العودة الى بلد الموطن والأصل ، أو الموت والدفن ليس في قبر على سطح الأرض ولكن في قبر غير معروف في أعماق البحر المتوسط أو المحيط الأطلسي والى الأبد . إن الدافع لهذه الرحلة أو الهجرة مهما كانت التحليلات هو دافع اقتصادي بحث ، هو البحث والنضال من أجل العيش والحياة ، فهو الحقيقة نضال ضد الموت ، فالحياة والموت يلتقيان في شخص واحد ، وفي لحظة واحدة ، وفي مكان واحد ، وفي زمن واحد ، وفي ذلك كل تساؤلات الفلاسفة وكل تساؤلات معنى الحياة ، فلم يعد أي معنى للحياة لدى الإنسان ، فالحياة رخيصة هنا ، والموت أثمن وأشرف وأغلى من حياة بلا حياة . وفي هذه اللحظة أو المرحلة من الشعور والتفكير تحمل الحياة والموت معنىً واحداً أو قيمة واحدة ، فكأن

هناك سر غائب لا يشعر به إلا من كان في هذا الموقف وفي هذه الظروف ، وفي هذا الموقف يرتفع صوت الضمير الإنساني ، وفي هذا الموقف يرتفع صوت المهاجر غير الشرعي الغارق في أعماق البحر ليقول لنا جميعاً في أفريقيا وأوروبا بل في كل العالم الإنساني : أنكم تتناولون أشهى أنواع لحم السمك على موائدكم الفاخرة ، ولكنكم لا تعرفون أن هذا السمك يأكل جسدي الميت الملقى من القارب الذي حاولت به العبور والهجرة الى الحياة في أوروبا ، فهل ترضون ذلك ؟ وهل لهذه الأسماك طعم ولذة السمك ؟ لا بل طعم لحم البشر ، فكيف يأكل البشر لحم البشر . معذرة لكم جميعاً ، أنها حضارة الحرية حضارة الأغنياء والأقوياء ، حضارة القرن الحادي والعشرين ، بلغتكم يا أبناء القرن الحادي والعشرين .

وكما يتضح فإن هذه الهجرة غير الشرعية دافعها اقتصادي ومعيشي بحث ، ولكن الموقف لا يخلو من بعض المهاجرين غير الشرعيين الذين تحركهم دوافع وظروف أمنية أو سياسية ، فهم مضطهدون أو ملاحقون أمنياً في بلدانهم الأفريقية الأصلية ، فهم يهاجرون طلباً للأمان واللجوء السياسي . وهنا مرة أخرى يجب التفرقة بين الهجرة غير الشرعية والهجرة لأغراض اللجوء السياسي ، والفرق بين النوعين من الهجرة هو مجرد خيط رفيع بالنظر للتداخل الموجود بين المفهومين ، إذ أن الهجرة الشرعية أو

غير الشرعية قد تكون الطريق نحو اللجوء السياسي على اعتبار إن كلاهما يشكل نوعاً من دخول وإقامة الأجنبي في وضعية غير قانونية لا تتوفر فيها شروط الدخول والإقامة المشروعة . أو في حالة رفض طلب اللجوء السياسي بعد تقديمه للجهة المختصة على أنه حتى في حالة الرفض هذه يتعين مراعاة مقتضيات المواد 31 و 32 و 33 من اتفاقية جنيف بشأن طرد صاحب اللجوء السياسي والضمانات المخولة له قانوناً ، وهي الضمانات التي لا تتوفر للمهاجر غير الشرعي أو المهاجر السري ، ومع ذلك فإن المركز القانوني <u>للمهاجر السري</u> يختلف من الناحية النظرية عن المركز القانوني <u>لطالب اللجوء السياسي</u> انطلاقاً من الأسباب والدوافع التي دفعت كل منهما ، كما أن المعاملة المخصصة لكل واحد تختلف باختلاف هذه الأسباب وتلك الدوافع .

وهكذا ، فالهجرة غير المشروعة تجد أسبابها في الغالب في الظروف الاجتماعية والاقتصادية ، كالبحث عن العمل . أما اللجوء السياسي فدافعه أو دوافعه الأساسية تكمن في الهروب من الملاحقة نتيجة صدور حكم متعلق بارتكاب جريمة سياسية ، أو نتيجة الخوف على الحياة أو الحرية بسبب اعتناق أفكار مذهبية معينة . وهذا النوع من الهجرة غير الشرعية قليل ولا يجازف صاحبه بعبور البحر في قوارب الموت ، ولكنه يلتجئ الى مراكز اللاجئين

والسفارات ومكاتب الأمم المتحدة . وهجرة هؤلاء تتم بطرق وأساليب أخرى تتدخل فيها غالباً بلدان العبور ، وتخضع للاتفاقيات والمعاهدات السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة ، أو جهات دولية أخرى وربما يخضع حتى للمساومات والصفقات السياسية بين الدول ذات العلاقة .

وأما خصائص هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين لأسباب اقتصادية ومعيشية فيمكن إيجازها في الجوانب التالية :

1. من الناحية الاجتماعية يمثل هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين شريحة الشباب ، وهم غالباً من كل التكوينات الاجتماعية الأفريقية ، حضرية وريفية وقبلية وصحراوية ، وهم في حالة من الضياع الاجتماعي ، بحيث يتمسكون بأي أمل مهما كان حتى ولو كان الهجرة الى عالم الموت ، فهم من واقع اجتماعي متردي لا أمل فيه للحياة والعيش الكريم . وأما الجوانب التربوية فهم غالباً أميين ومن أصحاب المستوى التعليمي البسيط الذي لا يؤهلهم الى أي شيء سواء القراءة والكتابة وربما هذا بصعوبة .

2. ومن الناحية المهنية فهم غالباً لا يتقنون أي مهنة فنية ، فهم في الواقع عمال غير مهرة ، لا يتقنون أي عمل فني أو مهني

سوى العمل اليدوي العادي الذي لا يحتاج الى أي تخصص فني أو تقني ، ولكن بعضهم يستطيع مزاولة بعض الأعمال التي لا تحتاج الى تخصص دقيق أو إعداد مهني طويل مثل النظافة أو حراسة البيوت والمرافق ، أو حمل البضائع وإنزالها من سيارات الشحن الى مواقع العمل ، والبناء والأعمال الزراعية غير الفنية مثل جني الثمار من الأشجار والمحاصيل الزراعية الأخرى ووضعها في صناديق وحملها الى سيارات الشحن للأسواق أو مراكز التجميع أو التصنيع الزراعي ، أو رعي الحيوانات وحراستها .

3. ومن الناحية المعيشية والدخل فالغالب أن هؤلاء المهاجرين عاطلين عن العمل في بلدانهم الأصلية ، أو يعملون بأجور منخفضة وبشكل موسمي ، وهم غالب أبناء الفقراء والطبقات المهمشة التي تعيش في أحياء المدن الأفريقية ، أو أبناء القرى والأرياف البعيدة المهملة في قارة أفريقيا . وهم في الواقع وفيما تؤكد كل الدراسات يعيشون في أوضاع اجتماعية واقتصادية ومعيشية ضعيفة جداً وغير إنسانية ، فقد هاجروا من قراهم وأريافهم الى المدن الأفريقية ، ولم يستطيعوا أن يجدوا حياة كريمة أو عملاً لائقاً ، فهاجروا الى الشمال الأفريقي بهدف العمل المؤقت مهما كان الى أن يستطيعوا جمع

المبلغ المالي اللازم للهجرة الى أوروبا بواسطة القوارب المتهالكة التي تديرها شبكات تهريب البشر عبر المتوسط ، والتي ترسو إما على شواطئ جنوب إيطاليا أو جنوب أسبانيا ، أو تغوص بهم في أعماق البحر ، وتسلم أجسادهم الهزيلة المرهقة المتعبة الى حيتان البحر المتوسط .

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه هو : كيف يفكر هؤلاء في الهجرة ؟ أن أغلب هؤلاء المهاجرين يسيطر علي تفكيرهم الهروب من البطالة والفقر والحاجة ، فهم كما يصفهم أحد الباحثين خرجوا للبحث عن مشروع حياة جديدة تنتشلهم أو تنقدهم من بؤرة البؤس ، بل وتنقذ مسارات أسرهم من نتوءات الفقر . أنه جيل سواء من الأفارقة جنوب الصحراء أو من الأفارقة شمال الصحراء ، مصر على التحدي لتحقيق عيش أفضل ، والإقامة في بيئة لعله يجد فيها العمل والدخل المناسب . وفي هذا الصدد يمكن القول بأن الأساليب الأمنية المتبعة لمعالجة هذه الهجرة غير الشرعية لا يمكنها إلا أن تسهم في ابتكار وسائل جديدة للهجرة غير الشرعية وتفعيل ديناميكية جديدة لا قبل لهم بها من قبل ، الأمر الذي أدى الى وصفهم من قبل الأوروبيين بالإرهابيين الجدد "[9] ، وهم أبعد الناس

---

[9]- محمد طارق حيون ، (2005) الهجرة السرية وصحافة الضفتين ، الطبعة الأولى ، تطوان ، منشورات لجنة الإعلام والنشرة لجمعية تطوان أسمير ، ص (42) .

عن الإرهاب والعنف ، فهم يمدون أيديهم إليكم لعلكم تقدمون لهم الطعام وسبل الحياة ، ولعلمكم تعترفون بإنسانيتهم ، وتعترفون بحقهم في الخبز والماء والهواء ، فهم أخوتكم في الإنسانية وأبناء جلدتكم على وجه الأرض .

- **الهجرة والهجرة غير الشرعية والوصول الي أوروبا** :

أصبحت ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، والهجرة بشكل عام من المشاكل المعاصرة في أوروبا ، وهي مشكلة أو ظاهرة لها جذورها التاريخية في العلاقات بين الدول الصناعية الأوروبية ومستعمراتها ليس في أفريقيا وحسب بل في كل بلدان العالم تقريباً .

ولوضع مشكلة الهجرة الى أوروبا في سياقها التاريخي لابد من العودة الى التطور الاقتصادي في أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث وجدت الدول الأوروبية نفسها أمام نقص كبير في اليد العاملة بسبب ما فقدته من سكانها في هذه الحروب من جهة ونظراً أيضاً لنمو السكان البطيء في الدول الأوروبية بشكل لا يتناسب ومعدلات نموها الاقتصادي من جهة أخرى .

ولسد النقص الحاصل في القوة البشرية تم فتح حدود دول الشمال الأوروبي على مصراعيها أمام العمال ، لاسيما القادمين من

دول الجنوب ، فكانت تلك انطلاقة الهجرة الجماعية من الجنوب الى الشمال حيث لم يكن في تفكير البلدان المستقبلة – في أوروبا والبلدان المصدرة للهجرة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية على سواء – شك في كون تدفق المهاجرين الى أوروبا وأمريكا الى حد ما ظاهرة مؤقتة أملتها ضرورة إعادة الأعمار وبناء اقتصاديات تلك الدول . غير أنه بتوالي السنين ، وتبعاً لازدياد تدفق عدد المهاجرين من دول الجنوب الى دول الشمال ، أصبحت الهجرة بما في ذلك الهجرة غير الشرعية أو السرية هاجساً أمنياً ومشكلة اقتصادية واجتماعية حقيقة للدول الأوروبية المستقبلة لهذه الهجرة . وخلقت أيضاً انعكاسات سلبية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والإنساني والأمني مما دفع بدول الاتحاد الأوروبي وتحت تأثير الأزمة النفطية الأولى في الثمانيات وبطء النمو الاقتصادي ، وأخيراً تحت تأثير أحداث 11 سبتمبر في أمريكا ، وأحداث أخرى لا تقل أهمية وقعت في كثير من الدول الأوروبية أو وقعت لمؤسسات ومصالح أوروبية وأمريكية في مختلف أنحاء العالم وبخاصة في أفريقيا وآسيا . وداخل أوروبا نفسها .

كل هذه المعطيات غيرت النظرة الأوروبية للهجرة بشكل عام ، وأصبحت هاجساً أمنياً وسياسياً بالدرجة الأولى في أوروبا وعلاقاتها بالبلدان التي تصدر المهاجرين خاصة في أفريقيا وآسيا .

كل هذه العوامل يبدو أنها دفعت البلدان الأوروبية وأمريكا أيضاً الى قرار يقضي بإغلاق حدودها في وجه المهاجرين النازحين ، بحكم ما أصبحت تعانيه من مخاوف وشكوك وأزمات ، إضافة الى ما تعانيه من بطالة داخلية ، وازدياد طلب سكانها على العمل ، وتحولات الرأي العام الأوروبي في غير صالح الأجانب ، وتهويل النتائج المترتبة على الهجرة من فقدان الحضارة الغربية لطابعها الأوروبي ، واختلال التوازن الاجتماعي والسكاني في هذه البلدان . ويضاف الى ما سبق تحول الهجرة من ظاهرة مؤقتة الى ظاهرة دائمة لها انعكاساتها السكانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وبناء على المعطيات السابقة ، حدث تحول في الموقف الأوروبي لعل من أهم مؤشراته طرح قضيٰة الهجرة كمعطي استراتيجي جيوسياسي وكمشكلة أمنية واقتصادية واجتماعية تنعكس بضلالها على كل العلاقات الأوروبية مع البلدان المصدرة للهجرة بشكل عام ، بل وتحولت المشكلة الى مستوى النقاش وإيجاد الحلول في الأمم المتحدة وفي مستوى كل المفاوضات والعلاقات السياسية بين أوروبا والبلدان غير الأوروبية التي تصدر المهاجرين الشرعيين أو غير الشرعيين .

هذا وتشكل الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط محوراً أساسياً في العلاقات بين الضفتين (بلدان شمال البحر المتوسط وبلدان جنوب البحر المتوسط) . وإزاء ذلك فقد وصل عدد المهاجرين السريين الذين يدخلون سنوياً الفضاء الأوروبي ما بين 120.000 و 50.000 مهاجراً . وتدر الهجرة غير الشرعية على شبكات التهريب المرتبطة بها أرباحاً طائلة تزداد سنة بعد أخرى وتقدر بملايين الدولارات .

ويمكن تحديد أبعاد الهجرة غير الشرعية من الزاوية الأوروبية فيما يلي :

1. لقد شكل بطء النمو السكاني في قارة أوروبا ، بمعنى ارتفاع نسبة كبار السن وانخفاض نسبة الشباب بسبب الخصوبة التي تقل عن 1.5% في أوروبا ، عاملاً قوياً للحاجة الى اليد العاملة والشابة ، وخاصة اليد العاملة في المجالات والميادين التي لا يرغب الأوروبيون العمل بها . ومقابل ذلك ارتفاع نسبة الشباب في البلاد النامية والتي تزيد في معظمها عن 50% من السكان ، وتواجه هذه النسبة العالية من الشباب البطالة والفقر وعدم توفر فرص العمل بسبب بطء النمو الاقتصادي والفساد الإداري

وسوء التخطيط في هذه البلاد . ولكن هـذا الوضـع سـيتغير بالنظر الى تفكك الاتحاد السوفييتي واستقلال الكثير من البلدان التي كانت تابعة له ودخولها منظومـة الاتحـاد الأوروبـي ، وإمكانية دخول مواطني هذه البلدان الى أوروبا الغربية بـدون تأشيرة دخول وإمكانية التنقل والعمـل بحريـة فـي أوروبـا الغربية . ومعنى ذلك أن هؤلاء الأوروبيين الشرقيين سينافسون العمالة المهاجرة من أفريقيا ويضيقون عليهم فـرص العمـل ، وهذا ما سيدفع أوروبا الغربية للتساهل مـع المهـاجرين مـن أوروبا الشرقية وبتشدد مع المهاجرين من أفريقيا .

2. يسلك المهاجرون عدة طرق وسبل من أجل الدخول الى الاتحاد الأوروبي ، ويقدر عدد المهاجرين الـسريين الـذين يـدخلون أسبانيا مثلاً عبر الموانى والمطارات بـ 85% من المهاجرين غير الشرعيين ، في حين 15% منهم يعبرون مـضيق جبـل طارق ، وهذا يعني أن مضيق جبل طارق لا يـشكل المعبـر الوحيد والأساسي للهجرة السرية الى أسبانيا ، فهنـاك طـرق أخرى . وتقدر التقارير الأسبانية أنه ما بين 8000 و 10.000 مهاجر يدخلون أسبانيا عبر أساليب الهجرة السرية .

3. ارتفاع عدد المهاجرين ومن بينهم نساء وأطفال خلافاً لما كان في الماضي ، حيث كانت تقتصر على الشباب الذكور فقط ، ففي خلال سنة 2003 تم اعتراض وتوقيف أكثر من 769 طفلاً قاصراً في أسبانيا من بينهم 750 من الأطفال المغاربة ، وتوقيف الأطفال يخضع لإجراءات مختلفة الى حد ما عن الرجال الكبار ، طبقاً لاتفاقيات حقوق الإنسان ، وفي أغلب الأحيان كثيراً ما يكون مع هؤلاء الأطفال أمهاتهم ، وهذا ما يزيد الأمر تعقيداً .

4. هناك مافيا منظمة تعمل في تهريب المهاجرين بتنسيق وترتيب بين أطراف أفريقية وأوروبية وأطراف مغاربية . وتحولت تجارة تهريب المهاجرين في السنوات الأخيرة الى أحد مصادر التشغيل والأموال السوداء . وهكذا فيما تشير الكثير من الدراسات ، فإن الهجرة السرية ما بين ضفتي البحر المتوسط الجنوبية والشمالية تنظم بالأساس من خلال عصابات ومافيا ، وشبكات تهريب المهاجرين .

5. غض النظر من الأطراف الأوروبية عن المهاجرين غير الشرعيين أو السريين لتشغيلهم في مؤسساتهم وخاصة المزارع بأجور ضعيفة ولساعات طويلة ، ودون أية التزامات نحوهم مثل التأمين أو الضرائب، أو رسوم التسجيل فهناك أطراف

أوروبية تجد في الهجرة غير الشرعية أو السرية أرباحاً وقـــوة عمل سهلة لا ينظمها أي قانون عمل أو تنظيم نقابي يدافع عنهم ، فهي قوة عمل تبيع عرق جبينها بأرخص الأثمان .

ومن هنا تطالب الكثير من الدول الأفريقية المعنيـــة بـــالهجرة عموماً تنظيمها باتفاقيات ثنائية وبحصص موزعة عليهـــا ، وهـــذا المطلب كثير ما يتردد في مطالب النـــدوات واللقـــاءات الأفريقيـــة المتعلقة بهجرة العمال الى أوروبا الغربية "10" .

---

[10] ـ أنظر :

(1) المنظمة العالمية للشغل ، المركز الدولي للتكوين ، برنامج الهجرات الدولية ، مكتب الجزائر (2005) هجرة اليد العاملة من أجل اندماج أفريقيا وتنميتها ، ملتقى دعم القدرات ببلدان المغرب العربي ، الجزائر 4 - 6 إبريل 2005 التقرير والمقترحات .

(2) ILO-Dar Salaam, European Union (EU) Arab Gulf Programme for United Nations Development Organisations (AG Fund) East African Community (EAC) Labour Migration for Integration and Development Second Sub regional Seminar on Labour Migration in East Africa, Kampala, Uganda, 6-8 December, 2005 (Final Report) .(3) ILO European Union (EU) ILO Ministerial Symposium, and Tri0patitie Sub-regional Capacity Building Seminar. Labour Migration for Integration and Development in West Africa, 26-29 July, 2005 Dakar Senegal, (Final Report) Summary Report and Road Map for Action .(4) ILO, International Training Centre, International Migration Programme Office for Algeria, Libya, Morocco and Tunisia .(5) Inter-regional Tripartite Seminar on Migration Flows between Sub-Saharan Africa, Maghreb and Europe. Rabat, Morocco 26-27 April, 2006, Draft Aide Memoir .

- **أهم مراجع الفصل الثالث :**

– *أولاً : باللغة العربية :*

1. المملكة المغاربية ، وزارة العدل (2004) إشكالية الهجرة على قوة القانون رقم 03 – 02 المتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمملكة المغاربية وبالهجرة غير الشرعية ، أشغال الندوة الوطنية التي نظمتها وزارة العدل ووزارة الداخلية ، مراكش 19 – 20 ديسمبر 2003 ، الطبعة الأولى ، الرباط ، جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية .
2. الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (1997) ، تقرير 1997 عن الحالة الاجتماعية في العالم ، نيويورك ، من تقارير الأمم المتحدة وثيقة رقم E/1997/15 (باللغة العربية) .
3. الشرق الأوسط (صحيفة) ، الخميس 2005/11/10 ، العدد 9844 .
4. أكاديمية الدراسات العليا في ليبيا (2002) ، أعمال ندوة الحوار الأوروبي الأفريقي الأمني والتعاوني ، طرابلس ، منشورات أكاديمية الدراسات العليا بطرابلس – ليبيا ، والمعهد الملكي لدراسات الأمن والدفاع – بريطانيا ، السنة الثانية .
5. المنظمة العالمية للشغل ، المركز الدولي للتكوين ، برنامج الهجرة الدولية ، مكتب الجزائر (2005) ، هجرة اليد العاملة من أجل اندماج أفريقيا وتنميتها ، ملتقى دعم القدرات ببلدان المغرب العربي ، الجزائر ، 4 – 6 إبريل 2005 ، التقرير والمقترحات .
6. دانيال نواف وآخرون (2002) ، السكان على سطح الأرض وآفاق التنمية في العالم العربي أطلس وخرائط علمية ، باريس ، مطبوعات اليونسكو ، (باللغة العربية) .

7. محمد طارق حيون ، (2005) الهجرة السرية وصحافة الضفتين ، الطبعة الأولى ، تطوان منشورات لجنة الإعلام والنشرة لجمعية تطوان أسمير ، ص (42) .

- ثانياً : باللغة الإنجليزية :

1. ILO-Dar Salaam, European Union (EU) Arab Gulf Programme of United Nations Development Organisation (A G Fund) East African Community (EAC) Labour Migration for Integration and Development Second Sub-regional Seminar on Labour Migration in East Africa. Kampala, Uganda, 6-8 December, 2005 (Final Report) .
2. ILO European Union (EU) ILO Ministerial Symposium and Tripartite Sub-regional Capacity Building Seminar, Labour Organisation for Integration and Development in West Africa 26-29, July, 2005, Dakar, Senegal (Final Report) Summary Report and Road Map for Action .
3. ILO, International Training Centre, International Migration Programme Office for Algeria, Libya, Morocco and Tunisia. Inter-Regional Tripartite Seminar on Migration Flows between Sub-Saharan Africa, Maghreb and Europe, Rabat, Morocco, 26-27, April, 2006 Draft Aide Memoir .



((الفصل الرابع))

الآثار المختلفة للهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي



- **تمهيد** .
- **الهجرة الأفريقية** .
- **آثار الهجرة غير الشرعية الي أوروبا عبر بلدان المغرب العربي** .
  - *أولاً : الآثار الاجتماعية .*
  - *ثانياً : الآثار الاقتصادية .*
  - *ثالثاً : الآثار السياسية .*
  - *رابعاً : الآثار الأمنية .*
  - *خامساً : الآثار الصحية .*
- **أهم مراجع الفصل الرابع** :
  - *أولاً : باللغة العربية .*
  - *ثانياً : باللغة الإنجليزية .*



الآثار المختلفة للهجرة غير الشرعية الى أوروبا
عبر بلدان المغرب العربي

• **تمهيد** :

يهدف هذا الجزء من الدراسة الى تحليل الآثار المختلفة للهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان اتحاد المغرب العربي "[1] . وهذه الآثار ستحلل من خلال مدخل إقليمي يركز على مجموعة البلدان المغاربية كتجمع إقليمي وليس كبلدان منفردة ، ومن خلال هذا التحليل ستتم الإشارة الى بلد أو آخر بحسب ما تسمح المعلومات والبيانات المتوفرة عن كل بلد . والغاية من هذه النظرة الإقليمية تنطلق من هدف أبعد للدراسة ، وهو أن أية معالجة لظاهرة الهجرة غير الشرعية يجب أن تكون ثلاثية المدخل والمنهج ، أي ضرورة تعاون بلدان المغرب العربي ، وبلدان الاتحاد الأوروبي وخاصة إيطاليا وأسبانيا وبلدان أفريقيا خاصة بلدان وسط أفريقيا وغرب أفريقيا . وهذا التعاون لا يقتصر على الرؤية أو

---

[1]- بلدان اتحاد المغرب العربي هي : ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا ، وقد أعلن هذا الاتحاد في مدينة مراكش يوم 1989/2/17 ، ويسعى هذا الاتحاد الى تحقيق التكامل والتعاون الاجتماعي والاقتصادي والعلمي بين أعضائه ، من خلال عمل اجتماعي وسياسي واقتصادي وعلمي وتربوي وثقافي مشترك ، ويظم هذا الاتحاد خمس مؤسسات مشتركة هي : (المصرف المغاربي في تونس ، ومجلس الشورى في موريتانيا ، والهيئة القضائية في الجزائر ، والجامعة المغاربية في ليبيا ، والأكاديمية المغاربية للعلوم في ليبيا) الى جانب الأمانة العامة للاتحاد في الرباط .

الأسلوب الأمني ، ولكن يجب أن يكون أساساً ومنطلقاً من خطة إنمائية اقتصادية واجتماعية ترفع مستوى المعيشة وتوجد فرص عمل للشباب المهاجر في أوطانهم الأصلية في أفريقيا ما وراء الصحراء وفي أوطانهم الأصلية شمال الصحراء .

ويجب الإشارة الى أن هذا الجزء من الدراسة سينظر الى آثار الهجرة غير الشرعية على أنها مأساة إنسانية تقتلع الإنسان من أصوله وجذوره وتحوله الى إنسان يعيش في مأساة وضياع ، وخوف ، وأن هجرته غير الشرعية هي بكل تقدير صراع من أجل الحياة ولقمة العيش . ومن هنا فإن هذا المهاجر غير الشرعي تستوي عنده الحياة والموت غرقاً في البحر المتوسط .

- **الهجرة الأفريقية** :

تشهد القارة الأفريقية في العقود الثلاثة الأخيرة هجرة بشرية واسعة النطاق في داخل القارة ، وهجرة بشرية أيضاً واسعة النطاق الى خارج القارة وفي اتجاه أوروبا بصورة رئيسية وبما فيها الهجرة غير الشرعية أو ما يعرف بالهجرة السرية وهذا النوع الأخير هو محور هذه الدراسة الأساسي ، وبشكل محدد فإن موضوع هذه الدراسة هو الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي في شمال القارة الأفريقية .

والهجرة في أفريقيا عموماً تعود الى أسباب متعددة من أهمها الصراعات والحروب والبطالة والفقر والنمو ألسكاني السريع ، والبحث عن مستوى أفضل من العيش والحياة ، وفشل التنمية والفساد الإداري والسياسي والاقتصادي الذي يعطل كل مشروعات وجهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في القارة الأفريقية .

وعلى الرغم من أن النوعين من الهجرة ، الهجرة في داخل القارة الأفريقية والهجرة خارج القارة الأفريقية يمكن فصلهما تحليلياً ، إلا أنه عملياً يرتبطان ببعضهما البعض ، وربما النوع الأول من الهجرة الداخلية في القارة هو الذي يغذي ويؤدي الى النوع الثاني أي الهجرة خارج القارة بطرق مشروعة وغير مشروعة على حد سواء منذ الثمانينات من القرن الماضي .

وعلى أية حال تعود الزيادة في رصيد المهاجرين المسجلين خلال الفترة 1985 – 1990 أساساً الى زيادة عدد المهاجرين في الإقليم . ففي أواخر سنة 1995 قدر أن هناك 5.7 مليون لاجئ معظمهم من وسط وشرق القارة وخاصة زائير (1.3 مليون نسمة) ، وتنزانيا (0.9 مليون نسمة) . وعلى الرغم من أن استقلال إريتريا في سنة 1993 وإجراء الانتخابات في موزمبيق قد أتاح إعادة عدد من اللاجئين الى وطنهم (90.000) في إريتريا ، و

(1.7 مليون) في موزمبيق . فإن تشريد الناس واقتلاعهم من جذورهم ظل مستمراً بسبب الصراعات ، وعلى سبيل المثال فإن أزمة الصومال أدت الى هجرة ما يقدر بمليون صومالي الى الخارج عاد نحو ربعهم منذ ذلك الوقت ، والى إعادة توطين نصف مليون من اللاجئين الإثيوبيين . وتعتبر السودان التي يذكر أنها تستضيف (84.000) لاجئ هي نفسها مصدراً لنحو (250.000) من اللاجئين منحوا حق اللجوء في إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وزائير وكينيا . وبالإضافة الى ذلك فإن الاضطرابات التي وقعت في بوروندي وتوغو ورواندا أدت الى تدفقات سكانية واسعة الى الخارج وخاصة في رواندا حيث أشعل موت رئيس الدولة في إبريل 1994 شرارة العنف الأكثر الذي خلف وراءه آلاف القتلى خلال بضعة أسابيع ، وقد طلبت أعداد كبيرة من مواطني رواندا حق اللجوء الى البلدان المجاورة ، وأكرهت أغلبية المهاجرين من بوروندي وعددهم (300.000) مهاجراً كانوا قد فروا الى رواندا في سنة 1993 على مغادرة البلد ، وفي نهاية سنة 1995 كانت زائير تستضيف (1.1 مليون) من المهاجرين من رواندا وكانت جمهورية تنزانيا المتحدة تستضيف نصف مليون آخرين . وبالإضافة الى ذلك أدت الحرب الأهلية المستمرة في ليبيريا الى تشريد آلاف الناس استضافت منهم ساحل العاج

(200.000) شخص ، واستضافت غينيا (400.000) شخص آخر "[2] . هذا وتشير حركة البشر وانتقالهم في العالم ، بأن قارة أفريقيا وتليها قارة أسيا هما أكبر القارتين في العالم اللذين يعانيان من الهجرة وحركة تنقل الناس واقتلاعهم من جذورهم .

- **آثار الهجرة غير الشرعية الي أوروبا عبر بلدان المغرب العربي :**

إن الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسكاني الأفريقي الناتج عن حركة البشر واقتلاعهم من جذورهم وفشل التنمية والبطالة والفقر والنمو السكاني والفساد الإداري يعد من أهم الأسباب والمعطيات التي تغذي حركة الهجرة الأفريقية بكل أنواعها . ومنطقة المغرب العربي من أول مناطق العالم وأقاليمه التي تأثرت بهذا الواقع ، بمعنى أنها أصبحت محطات للهجرة الأفريقية ، ومراكز عبور منها الى أوروبا بشكل شرعي وغير شرعي ، وذلك لأنها أقرب المناطق الى هذه البلدان التي تصدر الهجرة ، ولأنها أيضاً أي بلدان المغرب العربي ترتبط جغرافياً واجتماعياً وثقافياً وحضارياً وإنسانياً بهذه البلدان الأفريقية ، فروابط اللغة (اللغة الفرنسية بالنسبة لبلدان المغرب العربي) واللغة العربية بالنسبة لكثير من بلدان غرب ووسط أفريقيا ، وروابط الدين الإسلامي

---

[2]- الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (1997) تقرير عام 1997 عن الحالة الاجتماعية في العالم ، 27 مارس 1997 E/1997/15 .

بالنسبة لكثير من الأفارقة وبلدان المغرب العربي وروابط السياسة والمصالح والاقتصاد فكثير من البلدان الأفريقية ترتبط ببلدان المغرب العربي بتجمعات إقليمية مثل تجمع بلدان الساحل والصحراء والاتحاد الأفريقي ، ورابطة منظمة العالم الإسلامي . الى غير ذلك من روابط المواصلات والتعليم والاقتصاد والتجارة ، فوضعية بلدان المغرب العربي الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية تجعلها مرتبطة بهذه البلدان الأفريقية ، وجزءاً منها ، ولذلك فإن حركة البشر وتنقلهم وإقامتهم تعد سهلة مقارنة ببلدان أخرى في العالم . هذا إضافة الى المواثيق والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحق التنقل والعبور والإقامة وحقوق الإنسان في ظروف الحجز أو الترحيل ، أو أية ظروف دولية أخرى .

وكما سبقت الإشارة فإن هذه الدراسة تهتم بنوع واحد من الهجرة ، وهي الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية ، ولذلك يمكن القول بأنه منذ نهاية القرن الماضي ، وبداية من التسعينيات تشهد منطقة المغرب العربي هجرة أفريقية غير شرعية واسعة ، وهذه الهجرة لا تقف في المنطقة كما كان الأمر في التاريخ الماضي ، ولكنها تواصل حركتها وعبورها الى أوروبا من خلال بلدين أساسيين هما إيطاليا بالنسبة لليبيا ، وأسبانيا بالنسبة للمغرب ،

وأخيراً أسبانيا (جزر الكناري) عن طريق موريتانيا على المحيط الأطلسي .

ولهذه الهجرة غير الشرعية آثاراً واسعة جداً ، وانعكاسات عميقة على كل القارة الأفريقية بما في ذلك شمالها (بلدان المغرب العربي) والبلدان الأوروبية ، وهذا هو أحد أبعاد ومحاور الدراسة . وهذه الانعكاسات اختارت هذه الدراسة أن تبحثها وتحللها في الميادين التالية :

1. الآثار الاجتماعية .
2. الآثار الاقتصادية .
3. الآثار السياسية .
4. الآثار الأمنية .
5. الآثار الصحية .

وفيما يلي نلقي نظرة تحليلية على هذه الآثار والانعكاسات ، وبقدر الإمكان وبقدر توفر البيانات والدراسات سيتركز التحليل على مستوى بلدان المغرب العربي كتجمع إقليمي ، وكمراكز عبور لهذه الهجرة غير الشرعية ، وستكون بلدان القارة الأفريقية ما وراء الصحراء ، وخاصة بلدان وسط وغرب أفريقيا ، وبلدان جنوب أوروبا التي يصلها المهاجرون غير الشرعيين وبخاصة إيطاليا

وأسبانيا باعتبارهما أقرب البلدان الأوروبية لمنطقة المغرب العربي ، وهما دائماً محطات الوصول الأولى للهجرة غير الشرعية القادمة من شمال أفريقيا عبر محاولة اجتياز البحر المتوسط بقوارب عرفت بقوارب الموت والاتجار في البشر ، ستكون هذه الأقاليم محوراً أساسيا في تحليل الآثار المختلفة للهجرة غير الشرعية ، وبقدر ما تتوفر بيانات ودراسات بالخصوص .

- ***أولاً : الآثار الاجتماعية :***

للهجرة غير الشرعية آثاراً اجتماعية واسعة على جميع البلدان والمؤسسات ذات العلاقة ، إضافة الى تأثيرها الاجتماعي المباشر على المهاجر غير الشرعي نفسه ، الذي قد يتعرض للموت في البحر . ومن خلال بحث هذا الواقع الاجتماعي يمكن تحديد التأثيرات الرئيسية التالية :

1. التفكك الأسري والاجتماعي ، إن المهاجر سيواجه بلا شك في بلده الأصلي تفككاً أسرياً إذ يترك أسرته ، وقد يترك زوجته وأولاده إذا كان متزوجاً وله أولاد ، وفي جميع الأحوال سيقتلع المهاجر من روابطه الاجتماعية بما في ذلك أقرب رابطة وهي الأسرة ، وهذا سيؤثر على استقراره الاجتماعي وانتمائه الاجتماعي الإنساني المتمثل في الأسرة أو العائلة ، وكذلك

روابطه في قبيلته وقريته ، خاصة وأننا نعرف جيداً أن الأفريقي يعيش ويموت دائما في إطار من العلاقات الأسرية والقبلية العميقة . فإذن لقد اقتلع هذا الإنسان من عمق روابطه الإنسانية التي تحدد شخصيته وهويته بل ونظرته لذاته وللحياة .

2. نمو وظهور شبكات تهريب ، بدأت منطقة المغرب العربي تشهد مولد تكون شبكات سرية متخصصة في تهريب المهاجرين الأفارقة وغير الأفارقة الى بلدان جنوب المتوسط (إيطاليا وأسبانيا) ، وتكشف الدراسات المتوفرة عنها أن هذه الشبكات تمتد عبر بلدان المغرب العربي وأفريقيا وأوروبا ، وهي تعامل المهاجرين بطريقة غير إنسانية وتستغلهم وتعتبرهم سلعة بشرية ، وهذه الشبكات بدأت لها تقنياتها وأساليبها ، وتكون أموالاً طائلة من خلال هذا النشاط ويصعب معرفتها ، ولها أساليبها التي تصل الى حد إلقاء المهاجر في البحر إذا زاد العدد في القارب عن الحمولة ، وكذلك استلام أجرة الرحلة عن طريق وسيط ثالث ، والهروب بالمبلغ دون أن يستطيع المهاجر عمل شيء ضدهم ، فالعلاقات والتعامل يتم تحت الأرض وبواسطة حلقات كل حلقة تؤدي الى الأخرى دون أن تعرف أو ترتبط حلقة بأخرى ، وفي كثير من الأحيان تستلم الشبكة المبلغ

ويركب المهاجر في القارب وبعد عدة أميال في البحر يطلب من المهاجر النزول من القارب فقد وصل الى الشاطئ الإيطالي ، وفي الحقيقة أنه لا يزال على الشاطئ الليبي مثلاً ، وإذا رفض النزول أو تردد يلقي في البحر ويواجه القبض عليه أو الموت البطيء في البحر .

3. يمر المهاجر بتجارب وواقع يحتم عليه الاختفاء قبل الهجرة غير الشرعية ، والعيش في أماكن غير لائقة للسكن ، وقد لا يقدم له إلا قليل من الطعام لضمان عدم زيادة وزنه حتى لا يؤثر على حمولة القارب ، هذا بالإضافة الى الوضع غير القانوني أثناء الاختفاء ، وهذا ما يجعل المهاجر غير الشرعي عرضة لليأس والضياع والخوف من إلقاء القبض عليه . وقد ورد في كثير من أدبيات الهجرة غير الشرعية بوصفهم بالإرهابيين الجدد ، وهذا مصطلح أطلقه الباحثون الغربيون عليهم ، وذلك لتخويف الرأي العام منهم ، ودفع السلطات الأوروبية الى وضع المزيد من الإجراءات ضدهم .
4. تداخلت الهجرة غير الشرعية اليوم بالتهريب والمخدرات والإرهاب ، ومازالت الحدود بين بلدان المغرب العربي وأوروبا تفتقر الى كثير من الضوابط والاتفاقيات والعمل المشترك لإدارة ملف الهجرة ، كما أن غياب وعدم فعالية اتحاد

المغرب العربي يعيق إمكانية أية اتفاقيات وإجراءات مشتركة إقليمية تضبط الهجرة وتحد من الهجرة غير الشرعية ، بل أن بلدان المغرب العربي يعمل كل منها بصورة فردية مع بلدان الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بهجرة العمالة والتنقل ، ويبدو أن المصالح الوطنية القطرية هي التي تحدد هذه المسألة أكثر من النظرة الإقليمية المشتركة بين بلدان الاتحاد المغاربي .

5. للهجرة غير الشرعية ثمناً إنسانياً باهظاً يتمثل في عدد الأرواح التي يبتلعها البحر المتوسط نتيجة الاستغلال الناشئ من طرف شبكات التهريب ، وذلك لظروف هؤلاء الضحايا الباحثين عن لقمة العيش ، أو الباحثين عن الفردوس المفقود الساعيين الى عبور البحر المتوسط تحقيقاً للحلم الأوروبي ، ومن الناحية النفسية فالخيط جد رفيع هنا بالنسبة للمهاجر بين الحياة والموت ، فالإنسان هنا في أعلى درجات الإحباط واليأس من الحياة ، وفي مثل هذه الحالة النفسية يمكن أن يتحول هذا الإنسان الى أي شيء ، بطل ومناضل ومجرم وقاتل ومقتول وإنسان وشيطان .

6. تواجه ليبيا تدفقاً كبيراً من المهاجرين الأفارقة ، ولا يمكن لها وحدها أن توقف آلاف الأشخاص الذين يعبرون الصحراء

الكبرى ويدخلون ليبيا بطرق مشروعة وغير مشروعة ، ولهذا التدفق الإنساني تأثيرات على المجتمع الليبي نفسه ، أولها الكلفة الاقتصادية لهؤلاء المهاجرين ، وتقديم الخدمات لهم طوال إقامتهم في ليبيا والإجراءات الإدارية والأمنية المختلفة للتعامل معهم . وفي شهري سبتمبر وأكتوبر 2004 تم توقيف (1800) مهاجر سري في جزيرة لامبيدوزا في إيطاليا ، أعيد منهم (1150) مهجر الى ليبيا ، وترتب هذه العودة من إيطاليا التزامات اقتصادية واجتماعية وقانونية وإنسانية على السلطات الليبية ، فليبيا هي التي تدفع كل شيء ، وهي المسئولة عن إعادتهم الى أوطانهم في أفريقيا وعلى حسابها . وتواجه المغرب تقريباً نفس الظروف ، فخلال سنة 2005 وحسب مصادر وزارة الداخلية المغربية تجاوز عدد المهاجرين القادمين من بلدان جنوب الصحراء عدد المهاجرين المغاربة ، فبلغ عدد المهاجرين الأفارقة الذين تم إيقافهم لدخولهم بطرق غير مشروعة ومحاولتهم الهجرة غير الشرعية (23.851) مقابل (12.400) من المهاجرين المغاربة الذين حاولوا عبور مضيق جبل طارق الى أسبانيا .

7. ظهور حالة من التوتر الأمني وحالة من الاستنفار التي تعيشها أجهزة الأمن في شواطئ بلدان المغرب العربي وجنوب إيطاليا وجنوب أسبانيا ، خصوصاً في فصل الصيف عندما تتيح الأحوال الجوية عبوراً آمناً نسبياً في البحر المتوسط . وتكلف هذه الإجراءات أموالاً طائلة بهدف منع المهاجرين غير الشرعيين من الوصول الى الشاطئ الأوروبي . وبذلك أصبحت بلدان المغرب العربي وكأنها مسئولة عن أمن جنوب أوروبا وحراسة منافذها الجنوبية بدون تقدير ما يترتب عن ذلك من تكاليف اقتصادية وترتيبات إدارية . والى حد علم الباحث لا توجد اتفاقيات بين المجموعة الأوروبية والمغاربية والأفريقية بهذا الشأن ، فالتعامل يتم على أساس قطري ثنائي فقط ، وبحسب المصالح القطرية لكل بلد على حدة .

8. بدأت في المدة الأخيرة تظهر هجرة النساء والأطفال ضمن الهجرة غير الشرعية ، وتثير هجرة الأطفال مشكلة كبيرة في التعامل مع المهاجرين ، إذ أن معظم قوانين الهجرة تمنع إعادة الأطفال دون سن معينة ، كما أن الدول التي يصلون إليها عليها ضمان حقوق معينة لهؤلاء الأطفال ، الحماية والتعليم والإيواء والعلاج النفسي .

9. لا يمكن لدول المغرب العربي أن تضطلع وحدها بدور خفر حدود أوروبا ، خاصة وأن دول مجموعة الخمس (ألمانيا وأسبانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا) زادت عدد الرحلات الجوية لترحيل مئات المهاجرين غير الشرعيين الى أفريقيا وأوروبا الشرقية وأفغانستان والعراق .

- ***ثانياً : الآثار الاقتصادية :***

للهجرة غير الشرعية آثاراً أو انعكاسات اقتصادية على مختلف المستويات ، ومن أهمها :

1. تشير الكثير من الدراسات الى أن تحويلات العمال المهاجرين بغض النظر عن الطريقة التي يهاجرون بها ، بلغت سنة 2000 حوالي 80 بليون دولار في العالم ، منها ما بين 4 و 6 مليارات فقط لمجموع العمال المهاجرين من القارة الأفريقية ، وهذه التحويلات ينظر إليها الأوروبيون على أنها مساعدة غير مباشرة للقارة الأفريقية في حكم قروض ومساعدات إنمائية للقارة الأفريقية .

2. تقوم الشبكات المختصة بتهريب المهاجرين غير الشرعيين باستغلالهم وإخضاعهم لظروف قاسية ومعاملة غير إنسانية خلال المدة اللازمة لإيصالهم الى بلدان المهجر ، وفي كثير من

الأحيان يفقد هؤلاء المهاجرون الأموال التي دفعوها كأجرة لتهريبهم لأن التعامل يتم دائماً في الخفاء وبواسطة حلقات ووسطاء لا يعرفون بعضهم شخصياً .

3. ففي الوقت الذي يتم فيه إزالة الحواجز القانونية والمادية أمام تدفق رؤوس الأموال والسلع والخدمات بحكم العولمة واتفاقيات التجارة الدولية ، تواجه الهجرة الدولية باستثناء الهجرة غير الشرعية طبعاً معوقات وهواجس أمنية وحضارية وسياسية . وفي الوقت الذي توسعت فيه التكتلات الدولية وأزيلت الحدود بين دولها وتيسرت عملية تنقل العمالة فيما بينها كما هو الحال بين مجموعة دول السوق الأوروبية (الاتحاد الأوروبي) زادت بالمقابل الإجراءات الداعمة للحدود والمانعة للهجرة من خارج هذه التكتلات .

4. إن المهاجر غير الشرعي لا يدفع ضرائب للدولة التي يصل إليها ، كما أن صاحب العمل الذي يوظف هذا المهاجر يتنصل بدوره من عدد من الإجراءات تجعله يكسب أرباحاً طائلة على حساب المهاجرين فهو يتهرب من سداد الضرائب والمستحقات الاجتماعية الأخرى . وفي هذا الصدد تشدد أسبانيا أخيراً على العمال المهاجرين فزادت مراكز استقبال أوراق المهاجرين

بمدريد وبرشلونة (شمال أسبانيا) إقبالاً أكبر حيث تستحوذ مدريد على 20% من إجمالي المهاجرين بأسبانيا ، تليها برشلونة بـــ 13% .

وأخيراً أن للهجرة غير الشرعية آثار عميقة ومتداخلة على كل المستويات والأطراف ذات العلاقة ، فعلى مستوى بلدان اتحاد المغرب العربي هناك تكاليف اقتصادية للخدمات الاجتماعية والأمنية التي توفرها للمهاجرين غير الشرعيين الى حين تسوية أوضاعهم أو ترحيلهم . وهناك إشارات الى أن هذه الهجرة غير الشرعية عند استقرارها المؤقت في بلدان المغرب العربي تنافس الأيدي العاملة المحلية لتدني أجورها كما أن المهاجرين يقبلون بالعمل في ميادين لا يقبل العمل فيها أبناء البلاد الأصليين ، وتحت أية ظروف عمل غير مناسبة ، ويشكلون دائماً هاجساً أمنياً مما يزيد من مشكلة عدم الاستقرار الاجتماعي والأمني . وتحمل تكلفة نقلهم وترحيلهم الى بلدانهم الأصلية ، إضافة الى أنهم يشكلون مظاهر اجتماعية وثقافية غير لائقة ، حيث أن الكثيرين منهم يتسولون في الشوارع وميادين المدن الكبرى ، وتجد السلطات الاجتماعية والأمنية نفسها في حرج كبير للكيفية التي سيعاملون بها وهم ملاحظون كمهاجرين غير شرعيين كثيراً في شوارع الرباط والدار البيضاء وطرابلس .

وأما تأثير الهجرة غير الشرعية على البلدان الأفريقية ، فأول هذه الآثار فقدان عمل وإسهام شريحة كبيرة من السكان الشباب الذين هم في سن العمل والإنتاج ، فغالبية المهاجرين غير الشرعيين من الشباب ، والكثير منهم مؤهل علمياً وفنياً . وبالنظر الى أن الكثير من هؤلاء المهاجرين من القرى والأرياف ، فكأن هذه الهجرة تشكل آثار عميقة مرتين ، الأولى تفريغ الأرياف والقطاع الاقتصادي الزراعي من الأيدي العاملة الشابة . والثانية تفريغ المدن والمستوطنات الحضرية من هؤلاء الشباب الذين يستقر الكثير منهم في المدن لفترات مختلفة قبل هجرتهم الى شمال أفريقيا ومن ثم الهجرة غير الشرعية الى جنوب أوروبا . هذا بالإضافة الى التكلفة الاقتصادية التي تتحملها أفريقيا لأعداد هؤلاء الشباب وتربيتهم وتأهيلهم ، فقد صرفت عليهم بلدانهم الأفريقية ثم قدمتهم الى غيرها من البلدان ، فكأن أفريقيا تعد وتؤهل هؤلاء الشباب المهاجر علمياً ومهنياً الى سوق عمل أخرى في أوروبا أو في بلدان المغرب العربي ، وفي كل الأحوال فعند الهجرة تستفيد من عملهم وخبرتهم مؤسسات اقتصادية أخرى في أوروبا ، وفي أغلب الأحيان بمقابل زهيد إذ أنهم خاصة في حالات الهجرة غير الشرعية يعملون سراً وبمقابل زهيد ، وبشروط قاسية ، ولا يستطيعون الاعتراض على ذلك لأن إقامتهم غير قانونية ، وغالباً

ما يتستر عليهم أصحاب الأعمال وتدفع لهم أقل الأجور كما هو الحال في العمالة المهاجرة بطرق غير شرعية في أسبانيا وإيطاليا .

وبالنسبة لآثار الهجرة غير الشرعية على أوروبا ، فيكفي أن أوروبا تعتبر هؤلاء المهاجرين خارجين عن القانون ومصدر تهديد للاستقرار والأمن الاجتماعي الأوروبي دون النظر الى عملهم وإسهامهم في الاقتصاد الأوروبي . ومهما كانت أوضاع المهاجرين غير الشرعيين فهم دائماً في حالة خوف وتهديد ، ويشكلون أيدي عاملة رخيصة في قطاعات وأعمال عادة يتجنبها الشباب الأوروبي لتدني مستواها الاجتماعي أو لخطورتها ، أو عدم الرغبة في القيام بها وذلك مثل أعمال النظافة وأعمال المناجم والتعدين والبناء والتشييد ، ويعيشون في أسوأ الظروف الاجتماعية والاقتصادية والنفسية "[3] .

- *ثالثاً : الآثار السياسية :*

رغم تداخل الآثار التي يمكن أن تفرزها هذه الظاهرة ، وتداخل وتفاعل الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية

---

[3]- أنظر بخصوص الحالة الاجتماعية والنفسية للمهاجر السري ، رشيد نيني (2006) ، يوميات مهاجر سري ، الطبعة الثانية ، الرباط ، منشورات عكاظ . وأنظر كذلك د/ خديجة المضمضي (2001) نشرة الهجرة القسرية 9 ، العدد 9 ، إبريل 2001 (ص ص 18 – 25) .

والصحية والأمنية ، إلا أننا نستطيع أن نشير الى أن هذه الآثار تختلف في تأثيرها ووطأتها من بلد الى آخر ، ومن وقت الى آخر .

وتأتي الأخطار السياسية في مقدمة ما يمكن أن تفرزه هذه الظاهرة من آثار ، فالأخطار التي تكمن وراء تدفق مئات الآلاف من الأفراد – بطريقة تتسم بالغموض وخارج دائرة المألوف قانوناً والمصرح به ، وخارج المنافذ المحددة لعبور الأشخاص – تشكل عبئاً ثقيلاً على كاهل دول العبور ، كذلك الذي تشكله على دول الوصول ، وذلك بما يتطلبه تدفق هذه الأعداد من استحقاقات مادية وبشرية وفنية لرصد ومتابعة وكشف وضبط هذه الحالات ، وبما يشكله تدفق هذه الأعداد التي تختلف في طبيعة شخصيتها وثقافتها ومقاصدها من خطر على الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، وما تشكله من حالات فوضى حقيقية تعصف بأمن هذه الدول واستقرارها ، وتجعلها في حالة استنفار متواصل .

وهذا يتطلب أن تتجه المعالجات الى تبني الإجراءات الأمنية المألوفة ، وهي إجراءات باهظة التكاليف ، إضافة الى البحث عن جذور هذه المشكلة وأسبابها ، ووضع المعالجات المناسبة لها . أن آلاف العناصر الذين يتدفقون بطريقة غير منظمة يمكن أن يكونوا مصدراً حقيقياً لأشكال من الخطر الأمني والصحي لبلدان العبور ،

وأداة سلبية للعبث بالأمن الوطني ووسيلة لتهديد الاستقرار ، كما أنها يمكن أن تكون وسيلة يسهل اصطيادها وتوظيفها لأهداف أمنية وسياسية معادية مما يثير العديد من الإشكاليات القانونية والسياسية ، ويدفع بالعلاقة بين دول المنطقة الى حالة من التوتر والاحتقان ، إضافة الى أن الإجراءات التي تتخذها دول العبور لحماية سيادة ترابها الوطني قد تثير الكثير من ردود الأفعال من قبل دول المصدر ومن قبل العديد من القوى التي تتفنن في استثمار أزمات العالم وكوارثه لتوظيفها لخدمة سياساتها ومصالحها ، ولتصفية حساباتها تحت شعارات حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية التي تعاملت مع هذه الظاهرة . كما أن التهاون في التعاون مع هذه الظاهرة أو ضعف الإمكانيات والأدوات التي تسخر للتعامل معها قد يثير من جهة أخرى ردود فعل حادة من دول الاستقبال التي تعتبر هذا التهاون والضعف أحد العوامل التي سهلت تدفق وعبور هذه الموجات البشرية . إضافة الى أن انتشار عصابات التهريب وعدم قدرة السلطات المختصة على ضبطها وردعها وشل فاعليتها ، قد يشكل أيضاً موجة من النقد من قبل الدول التي تستقبل هذه الأعداد ، والتي تعتبر عجز السلطات المحلية أو قصورها أو تهاونها في مواجهة هذه الجماعات الإجرامية حافزاً لنمو هذه الظاهرة واستفحالها .

هذه الأوضاع تساهم في إثارة المزيد من التوترات بين دول المصدر ودول العبور ودول الاستقبال ، وهذا بدوره يؤدي الى أن يكون ذلك سبباً لإثارة المزيد من الأزمات السياسية بين هذه البلدان التي لم تستطع حتى الآن إيجاد الأساليب الفعالة لإقامة جسور قوية من التعاون الهادف والبناء ، واكتفت بدلاً عن ذلك بتبادل الاتهامات وتصيد الأخطاء وتحميل كل طرف أعباء هذه المشكلة لأطراف أخرى ، خاصة بالنسبة لتلك الدول التي أصبحت هذه الظاهرة تشكل هاجساً حقيقياً وباعثاً مثيراً للقلق يتطلب جهوداً عميقة وتعاوناً بين هذه الدول ، والعمل على بحث الأسباب التي أدت الى بروز هذه الظاهرة وتطورها ، وإيجاد المعالجات المناسبة لها والاتجاه الى خلق البرامج والخطط التي تكفل ولادة تنمية حقيقية لتثبيت المهاجرين في بلدانهم ، وإعادة جسور الثقة بينهم وبين أوطانهم ، والتخفيف من حدة القلق الذي تسببه أوضاعهم حول مستقبلهم . وهذا يتطلب جهداً دولياً يستثمر فيه إمكانيات الجميع من أجل خدمة الجميع ، والتعامل مع هذه الظاهرة بمنظور إنساني شامل وتحت أفق يقوم على مبادئ التعاون والتآزر والحوار المسئول .

- *رابعاً : الآثار الأمنية :*

من الخصائص الأساسية للسكان انتقالهم من مكان إلى آخـــر . وقد جرى الاعتراف عالمـــياً بالحق في التنقل منذ أكثر من نصف قرن مضى باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنـــسان . فـــالإعلان ينص في المادة (13) منه :

- لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة .

- يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليها "[4]" .

ووفقا لما جرت الإشارة إليه في المـــؤتمر الـــدولي للـــسكان والتنمية الذي عقد في عام 1994 ، يمكن أن يكون للهجرة الدوليـــة المنظمة آثار إيجابية على المجتمعات المُهاجَر منهـــا والمجتمعـــات المُهاجَر إليها على حد سواء . وبإمكان الهجرة أيضا أن تيسر نقـــل المهارات وأن تسهم في إثراء الثقافات . ولكـــن الهجـــرة الدوليـــة تستتبع في الوقت ذاته خسران موارد بشرية لدى كثير من البلـــدان المُهاجَر منها وقد تتسبب في تـــوترات سياســـية أو اقتـــصادية أو اجتماعية في البلدان المُهاجَر إليها .

---

[4]- المادة (13) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . الموقع الالكتروني لهيئة الأمم المتحدة .
http://www.un.org/arabic/aboutun/humanr.htm

وقد انتقل موضوع الهجرة الدولية ، بما تنطوي عليه من شبكة معقدة من المحددات والنتائج الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، إلى صدارة الاهتمامات الوطنية والدولية . وأصبحت الهجرة الوافدة في السنوات القليلة الماضية من المسائل الرئيسية التي تدعو للقلق في عدد متزايد من البلدان . ومنذ عهد أقرب زادت بعض البلدان في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، من تشديد سياساتها تجاه المهاجرين إليها واللاجئين وطالبي اللجوء"[5] .

ويفيد تقرير اللجنة الدولية للهجرة 2005/GCIM إلى أن عدد المهاجرين في العالم وصل في الوقت الحاضر إلى 200 مليون نسمة ، مقابل 75 مليوناً قبل ثلاثين سنة . ويتوقع التقرير اتساع ظاهرة الهجرة خلال السنوات القادمة . وفي هذا الإطار برز التزايد المضطرد في عدد المهاجرين من الدول الأفريقية والعربية منذ أكثر من عقدين . ويشير إلى هذه التوقعات في الوقت الحاضر توجه آلاف الأفارقة يومياً إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط الشمالي قاصدين أوروبا ومتحملين عناء الصحراء الكبرى الذي يؤدي بعدد منهم إلى الهلاك . أما الاتساع المذكور فيعود بالدرجة

[5]- تقرير الهجرة الدولية لعام 2002 من موقع المنظمة الدولية للهجرة http://www.un.org/arabic/

الأولى إلى تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول على خلفية الفقر وغياب الحريات وانتشار الفساد والتسلط السياسي والدكتاتوريات "[6] .

فظاهرة الهجرة السرية أو الهجرة غير الشرعية كما يطلق عليها من الظواهر التي أصبحت تشغل بال المجتمع الدولي بشكل متنامي على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية ، ورغم المجهودات التي تبذلها دول البحر الأبيض المتوسط فإن هذه الظاهرة أصبحت تتّسع عبر المكان والزمان ، وذلك بسبب عدم بذل ما يكفى من الجهد للبحث عن حلول جذرية لهذه الظاهرة والحد من انتشارها ..

وقد شهد حوض البحر الأبيض المتوسط طيلة السنوات الماضية موجة عارمة من تنامي ظاهرة الهجرة السرية يقوم بها أشخاص من دول الجنوب عادة للالتحاق بدول الشمال ، والمتمعن في هذه الظاهرة لابد أن يقف على بعض العناصر والمعطيات الأساسية التي لا يمكن تجاهلها ، بل لابد من الانتباه إليها للوقوف على خطورة الظاهرة .

---

[6] - http://www.dw-world.de/dw/article/0,2144,1791765,00.html

إن المجال الجغرافي الذي تحصل فيه هذه الظاهرة عادة ما يكون حوض البحر الأبيض المتوسط بضفتيه الجنوبية والشمالية ، وإن انحصرت الظاهرة في مرحلتها الأخيرة في هذا الفضاء أو في هذا المجال ، فإنها تعود الى مجال أوسع من ذلك بكثير كما تدل على ذلك جنسيات الذين تشملهم الظاهرة والذين يشتركون في هذه الهجرة غير الشرعية منحدرين من جنوب القارة الأفريقية التي تعتبر المصدر الأساسي لهؤلاء الأشخاص .

فالعلاقة التي تربط دول الشمال بدول الجنوب هي علاقة تاريخية مبنية على عدم تكافؤ وعلى واقع استعماري خلّف شعوراً بالمسؤولية من قبل شعوب دول الجنوب تجاه دول الشمال . وفعلاً فقد ولّدت تلك الحقبة الاستعمارية العديد من الاحباطات التي مازالت آثارها قائمة لدى شعوب دول الجنوب لتي تشعر بنفسها أنها كانت عرضة للاستغلال ، واستغلال خيرات بلادها من قبل تلك الدول الاستعمارية وهذه الخلفية التاريخية هي التي جعلت العديد من الأشخاص أصيلي الدول التي كانت عرضة للاستعمار تحاول البحث عن أمل في دول الشمال افتقدته في دولها بسبب مخلّفات استعمارية لا ينكرها أحد .

هذا الوضع الاستعماري خلّف بدوره فقراً ملحوظاً في دول الجنوب ، الأمر الذي انعكس على قدرة تلك الدول في توفير مواطن الشغل للباحثين عنها من الشباب خصوصاً – وأمام انتشار وسائل الاتصال ، وفى عصر طغت عليه ظروف العولمة – في كل مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والاتصالية ، لم يعد من الممكن تجاهل رغبات الشباب والعاطلين عن العمل وتوقهم لإيجاد آفاق أمام مستقبلهم .

إن هذا الوضع وهذه المسؤولية التاريخية تتطلب من دول الاستقبال وخاصة منها دول الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط أن تتحمل مسؤوليتها بالكامل تجاه ما قامت به في الماضي من تسلط استعماري خلق مثل هذه الحالات ومثل هذه المظاهر .

وكذلك عدم جعلهم يشعرون بأي تمييز أو أي ممارسة عنصرية . إن مثل هذا التنظيم وحده هو الكفيل بالقضاء على الظاهرة غير الشرعية والكفيل وحده لوضع حد لما يشعر به المهاجرون حالياً من حالات غبن واضطهاد وليدة سياسات تمييزية وعنصرية واضحة ما انفكت تعبّر عن نفسها في بلدان الاستقبال ، و تحمل أبعاداً سياسية وأمنية واجتماعية واقتصادية .

فمنذ أن أصبحت الحدود بين الدول الأوروبية في إطار اتفاقية "شينغن" مفتوحة ضاقت البوابة الأوروبية وأغلقت أمام الآلاف من مواطني دول الجنوب المتوسطي الذي توسّع حُلمهم للوصول إلى جنة لا يفصلهم عنها سوى ساعة من ركوب البحر ، هادئا في الصيف أو هائجا في الشتاء ، في زوارق كانت في الأول بدائية ثم تطورت إلى زوارق حديثة ، وانتقلت من محاولات فردية إلى شبكات منظمة ترتزق من التهريب .

قبل هجمات 11 سبتمبر في الولايات المتحدة ، كان التعاطي مع ظاهرة الهجرة السرية يتم من زاوية اقتصادية واجتماعية تأخذ في الاعتبار الآثار التي تنتجها من وجهة نظر جنائية وبعد الهجمات احتل البعد الأمني مساحة أوسع من الاهتمام "[7] .

وقد أكد تقرير صادر عن اللجنة الدولية للهجرة العالمية أن هناك حاجة ماسة للتعاون على المستويين المحلي والدولي لتنسيق سياسات الهجرة مع تزايد المهاجرين حول العالم البالغ عددهم حاليا 200 مليون شخص .

---

[7]- محمود معروف ، التصدي للهجرة أولوية قصوى ، من الموقع الالكتروني :
http://www2.swissinfo.org/sar/swissinfo.html?siteSect=41&sid=4382447 الرباط ، المغرب (2005) .

وأشار التقرير إلى أن المجتمع الدولي فشل في مواجهة التحديات المرتبطة بالهجرة الدولية وأن هناك حاجة لسياسات جديدة لتصحيح هذا الوضع .

وقال الأمين العام للأمم المتحدة "كوفي انان" عند تلقيه التقرير ، إن الهجرة تمثل أحد أهم التحديات في القرن الواحد والعشرين ، مؤكدا ضرورة إدارتها بطريقة جيدة لمصلحة الجميع سواء كانت الدول المستقبلة أو المضيفة أو المهاجرين أنفسهم .

ويضع التقرير بعض المبادئ لاتخاذ إجراءات تحسين وضع المهاجرين ومنها السماح للمهاجرين بدخول أسواق العمل العالمية بطريقة شرعية وآمنة وتعزيز التعاون بين الدول للحد من الهجرة غير الشرعية مع عدم الإخلال بقانون حقوق الإنسان .

كما طالبت اللجنة في تقريرها باعتبار الهجرة جزءاً أساسياً من الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والعالمية لزيادة النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة وحماية حقوق المهاجرين الإنسانية والعملية ، ودمج المهاجرين في المجتمعات المضيفة لنشر التعددية الثقافية وتعزيز الاندماج الاجتماعي .

وشدد التقرير على ضرورة ربط الهجرة بالأمن حيث أصبح هذا الموضوع يمثل هاجسا دولياً ، لأن الأحداث التي وقعت أخيراً

والتي يرتكبها مهاجرون أو أقليات أدت إلى الـــربط بـــين الهجـــرة الدولية والإرهاب الدولي ، مؤكدا أن من حق كل دولـــة أن تـــصيغ سياساتها المتعلقة بالهجرة ، وكل دولة لديها الحق في مخاوفها بشأن المهاجرين إلا أنه يجب الإشارة إلى أن المهاجرين يـــساهمون فـــي الاستقرار واستتباب الأمن وذلـــك بالحـــد مـــن معـــدلات الفقـــر والبطالة"[8] .

وترى دول الشمال أن إجراءات أمنية متـــشددة فـــي الـــدول المصدرة للهجرة ، من شأنها أن تحد وتقلص هذه الظاهرة ، ولـــذا فإنها تُبدي استعدادها للمساهمة في هذه الإجراءات ، إلـــى جانـــب الإسهام في تنمية اجتماعية واقتصادية . فيما ترى دول الجنوب أن الاقتصار على التعاطي الأمني مع الظاهرة أمـــر مُجحـــف وغيـــر مقبول ، وأن المسألة تحتاج إلى مقاربة شمولية ومندمجـــة تـــضع العنصر البشري في صلب الاهتمام ، وتعتمد علـــى روح شـــراكة متوازنة ومفيدة للجميع تساهم جميع الأطراف في وضع حل لهـــذه الظاهرة .

---

[8]- موقع البلد الالكتروني ، تقرير دولي يدعو الى عدم الربط بين الهجرة الدولية والإرهاب العالمي ،2005/10/8.
http://www.albaladonline.com/new/modules.php?op=modload&name=News&file=archivedarticle&sid=80806&archive=1

فكانت الكاميرات المصورة تنقل صوراً مؤلمة عن جثث قذفها البحر المتوسط لشباب ثم شابات في عمر الزهور ، حلموا فركبوا البحر لكنهم لم يصلوا إلى (شاطئ الجنة) "[9] .

ومهما يكن من أمر فإن حصيلة الهجرة السرية ثقيلة جداً ، فعلى امتداد عقد و نصف تقريباً تجاوز عدد الضحايا 40 ألف فقدوا حياتهم في مياه مضيق جبل طارق و أكثر من 200 ألف مهاجر في وضعية غير شرعية يستغلون أبشع استغلال في سوق العمل بأسبانيا وهذا في وقت تطالب فيه أوروبا التعامل مع إشكالية الهجرة السرية بطريقة إنسانية .

وفي المغرب مثلاً تواصل قوات الأمن المغربية توقيف المهاجرين الأفارقة المتسللين إلى أراضيها والراغبين في دخول أسبانيا بطريقة غير شرعية . وقد تم اعتقال نحو 1200 مهاجراً سرياً خلال الفترة الماضية ، وأفاد مدير الهجرة ومراقبة الحدود في وزارة الداخلية المغربية "خالد الزروالي" أن المغرب أحبط 25900 محاولة هجرة سرية ، منها 20 ألف محاولة قام بها أشخاص من دول أفريقيا جنوب الصحراء .

[9]- محمد معروف ، مرجع سبق ذكره .

وبحسب الإحصائيات المتوفرة فإن هنالك خمس عمليات للهجرة السرية يومياً و ما يناهز 170 شهرياً و ذلك منذ 1992 ، ورغم الجهود المبذولة فما زالت هناك صعوبات للوصول إلى الرؤوس المنظمة والمخططة لشبكات الهجرة السرية .

ويبدو أن أكبر مستفيد عملياً من الهجرة السرية أسبانيا التي أضحت تتوفر على يد عاملة زهيدة الثمن وبدون مطالب حتى في حدها الإنساني الأدنى .

ويقال إن رحلة القارب الواحد تعود على صاحبها في بعض الأحيان بحوالي ستين ألف دولار ، وهي ثروة كبيرة مقارنة بإمكانيات الراغبين في الهجرة .

وأشار التقرير إلى أن زهاء 7700 من المقبوض عليهم مغاربة ، بينما قدم الباقون من بلدان أخرى كالجزائر ونيجيريا وأنغولا وليبيريا وموريتانيا وباكستان وبنجلادش .

وتقول أسبانيا إنها اعتقلت في العام الماضي نحو 15 ألف شخص حاولوا دخول أراضيها سراً ، معظمهم من شمال إفريقيا ، وعزت صحيفة الاتحاد الاشتراكي المغربية ارتفاع عدد من حاولوا الهجرة سراً إلى جنوب أوروبا إلى بدء السلطات

الأسبانية فيما بين فبراير ويونيو الماضيين حملة قالت إنها ترمي إلى تسوية أوضاع المهاجرين السريين "[10] .

و بعيداً عن إجراءات الردع والاجتماعات الأمنية الأورو مغاربية لوقف رحلات ما عرف بـ "قوارب الموت" يظل التحدي الأكبر : ما الحل الأمثل للحد من ظاهرة الهجرة السرية على أرض الواقع ؟ وهل تنهض الهيئات الدولية للقيام بواجبها لتفادي الآثار الكارثية لتلك القضية ؟ هذا ما نتمناه .

ويذكر "عبد الله الزيدي" المحامي المغربي المهتم بقضايا الهجرة ، أن العدد المعلن عنه قليل مقارنة بالأشخاص الذين يحاولون يوميا ركوب "قوارب الموت" إلى أسبانيا ، و أنه بالرغم من تجنيد السلطات المغربية لأعداد كبيرة من قوات الشرطة والدرك والجيش لمحاربة هذه الظاهرة ، فإن ما سماه بالمافيا المشرفة على الهجرة غير الشرعية طورت من أساليبها وتنسيق عملها . وكان من بين المحتجزين أسر تضم أطفالاً ، وأشخاص تعرضوا للتعذيب ، وغير هؤلاء من الفئات المستضعفة . وقد احتُجزوا في مؤسسات تتسم بالقسوة والصرامة شبيهة بالسجون ، وشكا بعضهم من التعرض لإهانات عنصرية وغيرها من أشكال

---

[10]- دياب عبدالكريم ، الهجرة السرية ومستقبل قوارب الموت على مشارف أوروبا ، مجلة الفرقان مجلة إسلامية أسبوعية ، العدد 365 ، 2005/7/10 http://www.al-forqan.net/linkdesc.asp?id=2041&ino=365&pg=14

الإهانات اللفظية خلال احتجازهم . ولم يكن هناك حد زمني لمثل هذا الاحتجاز ، كما لم تكن هناك مراجعة تلقائية ومنتظمة من جانب محكمة أو هيئة مختصة مماثلة لمدى شرعية قرار الاحتجاز . وفي أغلب الحالات ، كان الاحتجاز تعسفياً ، وكان من شأن اتخاذ إجراءات أخرى غير الاحتجاز أن يفي بالغرض .

- (**السجون**) انتقد "مارتن ناري" المسئول السابق عن أجهزة السجون والمراقبة ، الزيادة القياسية في عدد نزلاء السجون التي أدت إلى الاكتظاظ الشديد . كما قال إن من "المثير للاشمئزاز" احتجاز زهاء 16 ألف سجين في ظروف يتعين عليهم معها تقاسم مرحاض في زنزانة يتناولون فيها طعامهم أيضاً . واستمر عدد حالات الوفاة نتيجة إيذاء النفس مرتفعاً في السجون الأسبانية .

- أكدت منظمة العمل الدولية أن ظاهرة الهجرة العربية غير الشرعية اتسعت بشكل ربما يفوق الهجرة المماثلة في التجارب الأخرى ، وذلك على الرغم من شدة القيود ، ووجود نظام الكفالة ، الذي يشرك مجتمع الكفلاء في الرقابة على الهجرة . وتقدر المنظمة أن 15 % من عناصر القوى العاملة الوافدة يقيمون بصفة غير شرعية ، ففي الفترة من 1996 إلى 1998

، مُنح المخالفون مهلة لإعفائهم من العقوبة لإقامتهم غير الشرعية ، وكان عددهم في السعودية والإمارات وحدهما 952 ألف مقيم غير شرعي ، أما في ليبيا فكانت تلك الحملات تأخذ أشكالا متكررة منذ عام 1972 ، وكان أخرها عام 2000 .

- وقد رصد مركز الأرض لحقوق الإنسان خطورة عمليات الهجرة غير الشرعية فقد أشار تقرير حديث لمركز الأرض إلي تكرار حوادث غرق المهاجرين المصريين لأوروبا عبر القوارب ، وطالب المركز المسئولين بإعادة فتح ملف الهجرة غير الشرعية ، لاتخاذ خطوات عملية لمنعها أو الحد منها ، كما يطالب المركز بأن توضع مشكلة البطالة ومشكلات الشباب علي رأس أولويات الوزارات المعنية ومؤسسات المجتمع المدني ، حتى يمكن وقف نزيف الموت والانتحار "[11] .

- عقد الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية في الفترة من 14 إلى 15 سبتمبر 2006 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك . وقررت الجمعية العامة في قرارها 208/58 الصادر بتاريخ 23 ديسمبر 2005 أن تكرس خلال دورتها

---

[11]- محمد محمود يوسف ، الطيور العربية المهاجرة والمستقبل المجهول ، موقع الجسر الالكتروني ، 2005/10/5 :
http://www.un.org/arabic/sg/migration.htm

الحادية والستين في عام 2006 حواراً رفيع المستوى لبحث الهجرة الدولية والتنمية ، والغرض من الحوار الرفيع المستوى هو مناقشة الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية بهدف تحديد الوسائل والسبل الملائمة لزيادة منافعهما الإنمائية إلى أقصى حد ممكن ، وخفض آثارهما السلبية إلى أدنى حد ممكن . كما ينبغي أن يركز الحوار الرفيع المستوى بقوة على قضايا السياسة العامة ، بما في ذلك التحدي المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً ، والأهداف الإنمائية للألفية "[12] .

- **أن الآثار الأمنية للهجرة السرية تمس جميع الأطراف سواء الدول المصدرة للهجرة ودول العبور والدول المستقبلة للهجرة .**

إن ظاهرة الهجرة السرية شائكة التعقيد من حيث المسببات والآثار التي تنتج عنها حيث تكون آثارها بشكل تتابعي وتراكمي معقد على مختلف الأطراف حيث يخاطر بسببها المهاجرون بحياتهم وبكل ما لديهم حالمين بتحقيق مستوى معيشي أفضل والتخلص من شبح الفقر الذي يطاردهم في

---

[12]- الجمعية العامة ، الأمم المتحدة ، الدورة الستون البند 54 من جدول الأعمال ،الهجرة الدولية والتنمية موقع الأمم المتحدة الالكتروني ، 2006/5/26 .

بلادهم . يأتون من جنوب الصحراء الأفريقية الى دول شمال أفريقيا عبر الحدود الجنوبية للصحراء لينطلقوا بعدها بقوارب شبه بالية عبر مياه البحر الأبيض المتوسط ، و يتوجهون في الغالب نحو شواطئ أوروبا . الكثير منهم يبحر باتجاه الشواطئ الإيطالية ، في حين يتوجه القسم الآخر إلى شواطئ اليونان ومالطا أو أسبانيا . بلغ عددهم في العام الماضي وحده حوالي 17 ألف مهاجر ، منهم من وصل إلى وجهته بعد أن تم إنقاذه من الغرق ومنهم من لم يحالفه الحظ وأصبح جثة هامدة ابتلعتها مياه المتوسط . هذا المشهد الدرامي الذي تجري أحداثه قبالة شواطئ جنوب القارة الأوروبية ما يزال يتكرر"[13] .

- فبالنسبة للدول المصدرة للهجرة ، ومن البديهي أن الشخص الذي يتخذ قرار الهجرة السرية يكون غير ملتزماً بالقوانين والأعراف في مجتمعه ، فمن الطبيعي أن يكون من بينهم من احترف الإجرام ومن ضمن المطلوبين أمنياً لدى الدول المصدرة للهجرة فيغادر الشخص دون إن يطاله القانون ، وبذلك ينتشر الإجرام دون رادع قانوني حيث يصبح المجال مفتوحا للجميع بمغادرة الدولة بمجرد ارتكاب أي جريمة .

---

[13] - موقع صوت ألمانيا على الانترنت ، http://www.dw-world.de/dw/article/0,1564,1633352,00.html مؤسسة دويتشه فيله (DW) : مبادئها وتطلعاتها المستقبلية ، التنمية بدلا من الحلول الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية .

- ومن الآثار الأمنية للهجرة السرية الاختراقات الأمنية التي تتعرض لها دول العبور (دول جنوب حوض المتوسط) حيث تكون مسرحاً تتلاقى فيه العصابات الإجرامية لتبادل الخبرات الإجرامية في مجالات السرقة والنصب والتزوير والدعارة .

- و بحسب الإحصائيات المتوفرة فإن هنالك خمس عمليات للهجرة السرية يومياً وما يناهز 170 شهرياً وذلك منذ 1992و ، رغم الجهود المبذولة فما زالت هناك صعوبات للوصول إلى الرؤوس المنظمة و المخططة لشبكات الهجرة السرية . وذلك يثقل كاهل الأجهزة الأمنية ويشتت جهودها لتتراخى عن قضايا أخرى قد تكون أهم أمنياً .

- ومن الآثار الأمنية للهجرة السرية انتشار ظاهرة التسول المنظمة وما ينتج عنها من جرائم خطف الأطفال والسرقة والتي أصبحت منتشرة على نطاق واسع .

- وكثير ما تعاني أيضا الدول المستقبلة للهجرة الوافدة من ظاهرة تزوير العملة والتي تقوم بها العصابات .
- بالإضافة إلى تعرض هؤلاء المهاجرين لأوضاع لا إنسانية ، حيث ينتظرون عدة أشهر قبل ترحليهم على قوارب الموت .

وفى أحيان يطلق المهربون النار على المهاجرين الذين يبدون اعتراضاً على تكديس عدد كبير منهم في زوارق قديمة يتعرض عدد كبير منها للغرق . وعليه فإن هناك المئات من الشباب المفقود دون أن يعرف عن مصيرهم أي شيء ، أما الناجون فيتعرض عدد كبير منهم للحجز على الشواطئ الأوروبية وللمعاملة غير الإنسانية بشهادة الصليب الأحمر ومفوضية شؤون اللاجئين ، ويواجه من ينجح بالدخول إلى أوروبا استغلال أصحاب الأعمال وعدم تمتعه بحقوق تذكر فضلاً عن العنصرية التي يواجهها . كل ذلك يتحمله هؤلاء الشباب لأن هناك ظروف اقتصادية طاحنة تجبرهم على المخاطرة . وعليه لا ينبغي للإتحاد الأوروبي ولا لحكومات دول حوض المتوسط تجاهل كل ذلك في وضع سياسات تتعامل مع الظاهرة .

القلق متزايد في دول الاتحاد الأوروبي من آلاف المهاجرين الذين يعبرون البحر المتوسط ليتسللوا إلى أوروبا بطريقة غير مشروعة. وتفيد استطلاعات الرأي بأن ظاهرة العداء للأجانب في ارتفاع مستمر في أوروبا ، لسببين رئيسيين : **أولهما** كثرة الأخبار السلبية حول الهجرة السرية والتوظيف السياسي لها من طرف بعض الأحزاب اليمينية المتطرفة . **وثانيهما** الأحكام المسبقة لبعض

الأوروبيين عن جيرانهم الجنـوبيين المرتبطـة بمآسـي التـاريخ المشترك والتي تتغذى يوميا من المشاكل الثنائية ومضامين الإعلام الغربي الموجهة الى إلصاق صوراً سلبية عن الأجانب من العـرب والأفارقة .

- ***خامساً : الآثار الصحية :***

إن للهجرة الغير شرعية أثاراً صحية يحملها المهاجر خـلال مراحل هجرته ، ومنهم من أصاب بمرض خلال مراحل هجرتـه ولم يتمكن من استئناف رحلته أو فـضل البقـاء نظـراً لظروفـه الصحية ، ومنهم من يحمل أمراض متوطنة مثل الملاريا والالتهاب السحائي والإيدز والسل . من هنا تظهر الآثـار الـصحية جليـة وواضحة في المجتمع من جراء هؤلاء المهاجرين ، وهناك نتـائج كثيرة تؤكد هذه المسلمات من خلال السجلات أمانة الـصحة . وإذا كان ضمن الموقوفين شخص مصاب بمرض معدي أصبح الجميـع مهدد بعدوى حامل هذا المرض ، بما في ذلك رجال الأمن الـذين يتعاملون مع هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين في المنفذ الحدوديـة أو في مراكز الحجز .

وخلاصة القول أن للهجرة غير الشرعية نتائج مأساوية علـى صعيد صحة سكان بلد العبور من خلال احتكاك المهاجر بالتـاجر

والخباز والحلاق ووسائل المواصــلات وغالبــاً تكــون مزمنــة ومستديمة ، كما أن هذا السيل العارم من المهاجرين غير الشرعيين لا يخلو الأمر من اصطحابهم لأمراض معدية والتي قد تطول مــدة القضاء عليها لفترات غير معروفة الزمن والعواقب . ولعل ذلك هو الذي دفع الكثير من بلدان شمال أفريقيا الـــى فـــرض الـــشهادات الصحية حتى بالنسبة للسياح والمسافرين العاديين احتياطاً وحمايـــة من انتشار الأمراض المعديـــة ، ولـــذلك فـــإن المهـــاجرين غيـــر الشرعيين لا تتوفر لهم أية ضمانات أو شهادات صحية خاصة بهم ، بل إن الكثير منهم لا يحمل حتـــى وثـــائق وجـــوازات ســـفر ، فالإجراءات الصحية المطلوبة هي ضمان للمهاجر نفـــسه وحمايـــة لسكان البلد الذي يستقبل هؤلاء المهاجرين ، وساء كانوا في وضع هجرة شرعية أو غير شرعية . والحرص على الـــصحة العامـــة للناس أمر ضروري ومن واجبات أية دولة في العالم ســـواء فـــي شمال أفريقيا أـــو في منطقة البحر المتوسط أو في القارة الأفريقية ككل .

• أهم مراجع الفصل الرابع :

– *أولاً : باللغة العربية :*

1. الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (1997) تقرير عام 1997 عن الحالة الاجتماعية في العالم E/1997/15 ، نيويورك ، منشورات الأمم المتحدة .

2. أزراج عمر (2005) على هامش اختتام القمة الأوروبية المتوسطية ، الدعم الاقتصادي والإصلاحات وشبح الوصاية في صحيفة الشرق الأوسط أن لاين 2005/10/7 .

3. الحياة اللندنية (صحيفة) (2005) ، مكافحة الهجرة السرية ، 9 أكتوبر 2005 .

4. المستقبل (صحيفة) (2005) ، خطة مارشال لدول أفريقيا جنوب الصحراء ، الثلاثاء 27 تشرين الثاني 2005 ، العدد 5387 .

5. الشرق الأوسط (صحيفة) (2005) ، أزمة الهجرة غير الشرعية تنفجر في وجه أوروبا أون لاين ، العدد 43 ، 2005/12/29 .

6. الشرق الأوسط (2005) ، حارة البراكين ، الخميس 2005/11/10 ، العدد 4844 .

7. اليونسكو (2003) ، برنامج الهجرة الدولية وثيقة إعلامية اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المهاجرين ، الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد آسرهم باريس ، منشورات اليونسكو .

8. اتحاد الشباب الليبي (2006) ، المؤتمر الشعبي العام الأول للشباب والمنظمات الأهلية والأفريقية داخل القارة وخارجها ، إعلان طرابلس حول الهجرة ، طرابلس (وثيقة غير منشورة) .

9. الشرق الأوسط (صحيفة) (2005) ، على هامش اختتام القمة الأوروبية المتوسطية الدعم الاقتصادي والإصلاحات وشبح البطالة ، أون لاين 2005/10/7 .

10. الحياة اللندنية (صحيفة) (2005) ، مكافحة الهجرة بالهجرة ، 9 أكتوبر 2005 .

11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ، والصندوق العربي الإنمائي الاقتصادي والاجتماعي ، (2002) ، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 ، خلق الفرص للأجيال القادمة ، نيويورك ، منشورات الأمم المتحدة .

12. إبراهيم الناني الصادق (2002) ، المهاجرون من النيجر الى مدينة غات أسباب هجرتهم ونتائجها ، رسالة ماجستير قدمت الى كلية الآداب جامعة الفاتح ، نوقشت يوم 2002/9/18 ، (رسالة ماجستير غير منشورة) .

13. د/ خديجة المدماد (2001) هجرة النساء النوع والنزوح في نشرة الهجرة القسرية العدد (9) ، 9 إبريل 2001 .

14. د/ دانيال نواف و عبدالقادر سيد أحمد ، (1998) ، السكان علي سطح الكوكب ، السكان وآفاق التنمية في العالم العربي ، أطلس وخرائط علمية ، باريس ، منشورات اليونسكو .

15. رشيد نيني ، (2006) ، يوميات مهاجر سري ، الطبعة الثانية ، الرباط ، منشورات عكاظ .

16. وزارة الثقافة بالمغرب ، (1992) ، الهجرة المتوسطية بين الأمس واليوم ، الرباط منشورات وزارة الثقافة .

17. نشرة الهجرة القسرية ، (2003) ، النزوح في أفريقيا الجذور والموارد والحلول ، يصدرها برنامج دراسات اللاجئين بالاشتراك مع المجلس النرويجي للاجئين والمشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين ، 16 إبريل 2003 .

18. نشرة الهجرة القسرية ، (2005) ، العنف القائم علي أساس النوع الاجتماعي في المناطق المتضررة من الصراعات ، نظرة عامة علي مشروع البحث المنفذ في عدة بلدان ، العدد 19 مايو 2004 ، نشرة يصدرها برنامج دراسات اللاجئين بالاشتراك مع المجلس النرويجي للاجئين والمشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين ، 19 مايو 2004 .

19. نكوس جوزيف ، (2003) ، النخبة الأفريقية والتغير الاجتماعي دراسة لحالة رواندا ، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع قدمت الى كلية الآداب جامعة الفاتح ، نوقشت يوم 2003/11/2 ، (رسالة دكتوراه غير منشورة) .
20. نكوس جوزيف ، (2002) ، الهجرة من غرب أفريقيا الى ليبيا ، رسالة ماجستير قدمت الى كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الفاتح ، 2000/9/18 ،رسالة ماجستير غير منشورة .
21. نيفين سعد (محرر) (2005) عرب المهجر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية بالجامعة العربية .

- ***ثانياً : باللغة الإنجليزية :***

1. Arefki Dooud (2005) Morocco's Illegal Migration, Anxiety in North Africa Journal weblog 19/12/2005 .
2. Abdulai Alhaji Sulley (2006) Review of Literature on Migration to Europe via Libya, Tripoli, ACARTSOD, Unpublished Data .
3. International Displacement Monitoring Centre IDMC. (2006) Internally Displaced People world Wide, February 2006, Internet http://www.internal

displacementorg/8025708foo4cf90B/HHN worldman?readfor 04/01/1427 .

4. Norwegian Refugee Council (2005) Sudan Darfur Arabs adds to Challenge of Mass Return to the South Following Historic Peace Deal, New York, UN High Commission for Refugees UNHCR 19 December (2005) .

5. Internet : www.Statewatch.org/new/2005/org/eu-libya-immigration.pdf .

6. Journal. www.northafrica/comblog/2page.id_3 .

7. Internet.www.Hijra.org.uk .

8. UN Economic Commission for Africa/ECA-NA Rabat Unpublished Data and material on Migration

((الفصل الخامس))

الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي :

نموذج من ليبيا



- **تمهيد .**
- **الهجرة غير الشرعية الي ليبيا .**
  - *عبور الصحراء الكبرى .*
  - *عبور البحر المتوسط .*
- **أهم مراجع الفصل الخامس .**
  - *أولاً : باللغة العربية .*
  - *ثانياً : باللغة الإنجليزية .*



الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي :

نموذج من ليبيا

- **تمهيد** :

يهدف هذا الفصل الى استعراض نموذج من نماذج الهجرة غير الشرعية التي تتم بين ضفتي الصحراء الكبرى ، أي من البلدان الأفريقية وراء الصحراء الكبرى الى البلدان الأفريقية شمال الصحراء الكبرى (بلدان المغرب العربي) ومنها كنقاط عبور الى جنوب أوروبا بطريقة غير شرعية وغير قانونية ، وهذا النموذج هو ليبيا . وسيحاول هذا الجزء وصف هذه الهجرة منذ التفكير فيها في الموطن الأصلي في أفريقيا الى نقطة الوصول في جنوب أوروبا ، ومع شيء من التحليل بوصف عبور الصحراء الكبرى ، والوصول الى بلدان المغرب العربي ، ثم الإعداد والاستعداد لرحلة عبور البحر المتوسط وهي رحلة إما الى أوروبا ، أو الى عالم النسيان في قاع البحر المتوسط . وخلال رحلة العبور هذه تتم دراما إنسانية حزينة لا يمكن وصفها إلا بإرادة الإنسان وصراعه من أجل الحياة أو الموت .

وهنا يقول مهاجر غير شرعي غارق في البحر المتوسط ، هل تسمع صوتي القادم من أعماق البحر ، إن كنت قوياً أخرجني من البحر ، فأنا لا أعرف السباحة ، لو أني كنت أعرف خاتمتي ما كنت بدأت الرحلة .

- **الهجرة غير الشرعية الي ليبيا :**

تفيد معظم الدراسات والملاحظات الميدانية أن المهاجرين يأتون الى ليبيا عبر الصحراء الكبرى ، ومن بلدان عربية أخرى في المغرب العربي والمشرق العربي للاستقرار المؤقت في ليبيا ، تم مواصلة الهجرة غير الشرعية أو السرية عبــر البحر المتوسط الى جنوب إيطاليا . ويساعد على هذه الهجرة غيــر الشرعية الى ليبيا حدود ليبيا الواسعة الصحراوية والبحرية التي تبلغ أكثر من ستة ألاف كم . وتشكل هــذه الهجرة غيــر الشرعية مشكلة اجتماعية وأمنيــة لليبيا ، وبنفس الطريقة تشكل هذه الهجرة مشكلة اجتماعية وسياسية وأمنية لإيطاليا جراء تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذين ينطلقون من السواحل الليبية ويصلون خصوصاً الى جزيرة لامبيدوزا . ففي سبتمبر وأكتوبر من عام 2004 تم توقيف (1800) مهاجر سري ، ومن هذه المنطقة أعيد أكثر من (1150) منهم الى حيث انطلقوا من ليبيا ، وتحاول السلطات الليبية

والإيطالية اتخاذ إجراءات مشتركة لمواجهة هذه المشكلة ، وربما تصل الدولتان (ليبيـــا وإيطاليا) الى خطـــة اقتصادية واجتماعية مشتركة لمواجهة هذه الظاهرة عن طريق استثمارات اقتصادية ومشاريع إنمائية في البلدان الأفريقية المجاورة لليبيا ، وذلك للحد من تدفق مواطنيها الى إيطاليا عبر الأراضي الليبية "[1] .

وتفيد معظم الدراسات الميدانية أن معظم المهاجرين غير الشرعيين يأتون الى ليبيا عبر عدة منافذ ، يمكن تحديدها في :

1. المنافذ الحدودية الجنوبية ، وخاصة الحدود مع النيجر وتشاد والسودان ، وهم غالباً مواطنو البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى .
2. المنافذ الحدودية مع مصر وتونس والجزائر والسودان ، وهم العرب وبعض الجنسيات الأخرى غالباً بعض الجنسيات الآسيوية .

---

[1]- Sara Hamood (2006), African Transit Migration Through Libya to Europe: The Human Cost, Cairo, Unpublished Study from the Internet : Http://www.google.com.ly/search?hl = AR & q = illegal + migration + in + Africa & b + NG = % D

وكيف تكون الرحلة الى أوروبا ؟ أنها بحق رحلة مثيرة وتصلح أن تكون من أفلام الخيال ، ولكن ليس أفلام الخيال العلمي بل أفلام الحقيقة والواقع ، وعلى أية حال إن أهم المراحل كما أشرنا التي يمر بها الشخص المهاجر هي :

1. التفكير وقرار الهجرة ، إن المهاجر أمام وضعية اقتصادية منخفضة وبطالة وفقر ، وهنا يفكر في ترك وطنه ومغادرته الى مكان أخر . وهنا يبدو أن الأسرة والأصدقاء وكل المحيط الاجتماعي وخاصة الأسرة تدفعه الى الهجرة بل تفيد بعض الدراسات الأفريقية أن الأسرة الأفريقية ترشح شخص دون آخر من أعضائها للهجرة ، وربما تجمع له المال اللازم لتكاليف الرحلة ، ثم يخطط لأن يلحق بعض أعضائها أي الأسرة إذا ما سارت الأمور على ما يرام ووصل المهاجر الى أوروبا ، وهكذا تصبح الهجرة وبأي طريقة شرعية أو غير شرعية من تقاليد الأسرة الأفريقية حالياً ، وربما ستصبح برهاناً على الرجولة وإثبات الذات حتى لو أدى ذلك الى الموت والهلاك في تقاليد الأسرة الأفريقية .

2. ورحلة الصحراء الى بلدان الشمال الأفريقي رحلة مثيرة ، فهي تتم غالباً في سيارات شحن كبيرة يؤجرها أصحابها لهم ، وهم

أي أصحاب هذه الشاحنات الصحراوية خبراء في الصحراء وحياتها . أوَ تتم الرحلة في الصحراء مشياً على الأقدام في مجموعات صغيرة ، وغالباً يتخلل هذه الرحلة ما بين فقدان الطريق أو الجوع أو العطش ثم الموت . وتحفل الكثير من الدراسات بوصف مفصل لهذه الرحلات وما يجري فيها الى حين الوصول الى بلد العبور في شمال أفريقيا وهي غالباً ليبيا ، أو الوصول الى مراكز الأمن والشرطة والحجز أو الوصول الى أماكن الاختفاء التي توفرها شبكات التهريب الى حين موعد الرحيل في قوارب الموت الى جنوب أوروبا في إيطاليا .

والمهاجر من جنوب الصحراء الكبرى قد يستقر في شمال أفريقيا ويعمل لجمع المال للرحلة الى أوروبا . وهذا يتطلب :

3. الاستقرار المؤقت في ليبيا والعمل لبعض الوقت ، فعندما يصل المهاجر الى ليبيا مثلاً غالباً يقيم لفترة مؤقتة تمتد من أسابيع الى أشهر ، وخلال هذه الفترة يعيش المهاجر حياة متعبة وبسيطة ، فهو يقبل بأي عمل ولو بأجر زهيد جداً ، ويسكن في أماكن غير لائقة في أطراف المدينة أو الأحياء الفقيرة أو في الورش والمخازن مقابل العمل فيها أو في المباني والمرافق التي هي تحت الإنشاء والتنفيذ ، وغالباً ما يسكن المهاجر في

أماكن لا تتوفر فيها شروط صحية ، ولا تتوفر فيها شروط المسكن الصحي مثل النظافة والتهوية والماء والمجاري ، فهو مثلاً غالباً يسكن في جزء من ورشة أو منزل في الأحياء الفقيرة في المدينة ، مع أن بعض أصحاب الأعمال يستغلون ظروفهم ويشغلونهم بأقل الأجور وتحت أقسى الظروف غير مراعين أي اعتبار إنساني أو ديني أو اعتبارات ظروف العمل وحقوق العمال ، وفي كثير من الأحيان يعمل هؤلاء المهاجرون المؤقتون في الزراعة ورعي الحيوانات بعيداً عن أنظار سلطات الأمن والتفتيش ، فيسرحون في الصحراء بقطعان من الغنم أو الإبل لفترات طويلة دون أي اتصال بأي جهة رسمية أو غير رسمية سوى صاحب قطيع الإبل أو الغنم من حين الى آخر . وفي المغرب يعيشون تقريباً نفس الظروف والواقع ويلاحظون كثيراً في الشوارع والميادين يتسولون . والملاحظ في أسبانيا كما جاء في الكثير من الدراسات ارتفاع عدد المهاجرين السريين ، وخلال سنة 2003 تم اعتراض وتوقيف أكثر من 769 طفلاً قاصراً ومراهقاً من بينهم 750 طفلاً من المغاربة ، وفي عام 2005 تم إيقاف 531 قاصراً من طرف الحرس المغربي وفي العديد من الحالات يتم إيقاف أطفال رفقة أمهاتهم ، وهذا لا يوجد في الهجرة غير الشرعية

من الشواطئ الليبية الى إيطاليا ، إذ لا تزال كلها تقتصر على الكبار من الرجال والنساء ، دون صحبة الأطفال ، وربما قرب المسافة بين الشواطئ المغربية والشواطئ الأسبانية هو الذي أدى الى هجرة الأطفال غير الشرعية صحبة ذويهم "[2]" في نموذج الهجرة غير الشرعية التي تنطلق من المغرب الى أسبانيا .

- *عبور الصحراء الكبرى :*

والرحلة الى ليبيا من الضفة الأخرى للصحراء الكبرى في أفريقيا تعكس غالباً قصة حزينة جداً ودراما إنسانية بمعنى الكلمة ، أنها تعني قصة عبور الصحراء مشياً على الأرجل أو بواسطة سيارات صحراوية ، أو بواسطة الجمال . وهذه الدراما الإنسانية تعني إما الوصول الى ليبيا أو الجوع والعطش والتيه والموت في الصحراء الكبرى ، أو الانتهاء في أيدي الشرطة الليبية والحجز في مراكز معينة والترحيل والعودة الى الأوطان التي جاؤوا منها عبر طائرات نقل وشحن في الغالب وهناك قصص مثيرة يرويها المهاجرون الأفارقة تعني كلها قصص الصراع بين الموت والحياة ، والصراع بين اليأس والآمل ، ومهما كانت هذه المنافذ فإن المهاجرين يعبرون الصحراء لأيام أو أسابيع في صراع إنساني

---

[2]- محمد طارق حيون (2005) ، الهجرة السرية وصحافة الضفتين ، الطبعة الأولى ، تطوان ، منشورات لجنة الإعلام والنشر لجمعية تطوان اسمير .

مخيف بين الموت والحياة ، وعندما يصلون الى ليبيا ويتسللون بطريقة أو أخرى يدخلون الى ليبيا ، وبعد إقامة بعمل أو بغير عمل يقعون في أيدي شبكات تهريب المهاجرين الأفارقة الى جنوب إيطاليا ، وقبل أن يصلوا الى ليبيا فهناك أفراد وشبكات تهريب توجههم الى مدن الشمال الليبي ، وعليهم بعد ذلك تدبير أمورهم فبعضهم يبقى في المدن الشمالية في ليبيا أشهر أو أسابيع يقومون خلالها بأي عمل حتى يجمعون بعض المال ثم يذهبون الى مدينة طرابلس أو بنغازي حيث يعملون ويقومون باتصالات عبر وسطاء هم ليبيون وأفارقة مقيمون في ليبيا للركوب في قوارب الموت عبر البحر المتوسط الى جنوب إيطاليا . وكثيراً ما تقع قصص بين الوسطاء وشبكات التهريب والمهاجرين ، ومن هذه القصص أن الوسطاء يتقاضون أجور الرحلة ويهربون ، أو يتقاضون الأجور ويرتبون الأمور الى حين الركوب في القارب ولكنه قارب قديم متهالك سريعاً ما يتحطم في مواجهة أمواج البحر المتوسط ويغرق المهاجرون أو يتم إنقاذهم بواسطة فرق الحراسة البحرية الليبية أو الإيطالية أو بعض السفن التجارية الأخرى إذا تصادف وكانت بالقرب منهم أو لاحظتهم يغرقون .

وعندما تقرأ قصص الهروب والتهريب والرحلة في البحر المتوسط فهي أشبه بالخيال أو المستحيل ، فيركب عدد كبير في

القارب وهذا القارب يحمل عدداً أكبر من حمولته ، كأن تكون حمولة هذا القارب 10 أشخاص فيركب فيه 30 أو 35 شخصاً ويجلس هؤلاء المهاجرون القرفصاء في القارب لضيق المكان ، وعندما تستمر الرحلة غالباً ما ينفذ الطعام القليل الموجود معهم وكمية المياه المتوفرة ، فيضطر المهاجرون الى شرب ماء البحر وتناول قليل من الطعام ، ويبدأ مسلسل الموت في القارب وإلقاء الموتى في البحر ، وأحياناً بسبب الجوع والعطش لا يستطيع هؤلاء المسافرون إلقاء الشخص الذي مات في القارب الى إلقائه في البحر ، فيبقى جثة هامدة على القارب الى ما شاء الله وأحياناً كثيرة يشعر قائد القارب وهو لا يملكه بل هو مهاجر يقوده بدون أجر ، وبالاتفاق مع المهرب على الأرض أن يقوم بهذا العمل لقاء إعفائه من دفع الأجر ، وفي أحيان كثيرة يشعر قائد هذا القارب أن القارب يحمل أكثر من العدد اللازم فيضطر الى إصدار أوامره بإلقاء بعض المسافرين أحياء في البحر ، وهنا يتم الاختيار عشوائياً ، فيلقى المهاجر في البحر وهو حياً ينظر الى الدنيا بأم عينيه ولا حول له ولا قوة له . وإذا ما وصل المسافرون الى شواطئ إيطاليا فتلك قصة أخرى ، إلا أنه في كثير من الأحيان لا يصل المسافرون ، ويكذب عليهم ربان القارب وينزلهم على شاطئ مدينة ليبية بحرية أخرى قريبة من نقطة انطلاقهم ، ويجبرهم على النزول من

القارب ، ويقول لهم هذه شواطئ إيطاليا ، وغالباً يتم ذلك ليلاً حتى لا يعرف المسافرون طبيعة الأرض والمدينة ، وهنا يجدون أنفسهم مرة أخرى في الشواطئ الليبية وليس على الشواطئ الإيطالية . وفي كثير من الأحيان أيضاً يقعون في أيدي الدوريات الأمنية الليبية البحرية فيتم حجزهم في مراكز الحجز الى حين يتم ترحيلهم الى بلدانهم الأصلية .

وعلى أية حال عندما يصل المهاجرون السريون أو غير الشرعيين من أفريقيا جنوب الصحراء أو من بلدان عربية مجاورة لليبيا ، يستقرون غالباً في المدن الكبرى وخاصة طرابلس أو بنغازي أو مصراته أو الزاوية ، ويسكنون في ضواحي هـذه المدن وفي أطرافها ، ويسكنون في المباني التي لا تزال تحـت التنفيذ والإنجاز مقابل أجور يتقاضاها صاحب المحل وهو ليبي ، وإذا لم تدفع له الأجور فيطردهم أو يبلغ سلطات الأمن بوجودهم وهم بدون أية أوراق رسمية أو جوازات سفر ، فهم يقيمون بطريقة غيـر شرعية يعاقب عليها القانون الليبي بالسجـن والطرد من البلاد . وهم في أثناء هذه الإقامة غير الشرعية والظروف يعملون في نشاطات اقتصادية يدوية مثل حمل السلع والبضائع ومـواد البناء مـن السيارات الى مواقع العمل والإنتاج أو يقومون بتنظيف الشوارع ، أو العمل في الورش والأسواق الكبرى ، وكل الأعمال

التي يقومون بها غير فنية ولا تحتاج الى أي تأهيل مهني سوى مجهود عضلي كبير . وخلال هذه الأعمال التي يقومون بها هم دائماً عرضة لحملات التفتيش والتوقيف من قبل الشرطة الليبية ، ونظراً لأنهم لا يمتلكون أوراق إثبات هوية أو أية مستندات ، فيؤخذون الى مراكز الحجز الى أن يتم ترحيلهم .

والمدة التي يستقرون فيها في ليبيا الى حين تدبير هجرتهم عبر قوارب الموت غالباً ما تمتد من أسبوع الى أشهر أو سنة كاملة ، والغرض هنا من هذا الاستقرار هو جمع بعض المال لدفع أجرة السفر بالقارب لعبور البحر المتوسط الى إيطاليا ، وقيمة هذه الأجرة هي ما بين 1000 دولار و 800 دولار أمريكي . كما أن شبكات التهريب أو الوسطاء غالباً يتعاطون أجور السفر هذه بالعملة الصعبة ، وهنا تظهر مشكلة أخرى فيضطر هؤلاء المهاجرين الى شراء هذه العملة الصعبة من السوق السوداء وليس من المصارف لأن هذه الأخيرة لكي تبيع لهم العملة الصعبة تطلب منهم أوراق هوية وإثبات وهم لا يملكون مثل هذه الأوراق وهذه المستندات ، ودخول مثل هذه العلاقات الاقتصادية غالباً يتم عن طريق وسطاء أفارقة يعرفون السوق السوداء في ليبيا ، ولا يقومون هم مباشرة بهذه العلاقات لأن ذلك يعرضهم لمخاطر التوقيف ومخالفة القوانين والجرائم المالية في البلاد .

ولا شك أن المهاجرين الأفارقة وغير الأفارقة الموجودين في ليبيا يقومون بالعديد من النشاطات الاقتصادية غير المشروعة ، مثل التعامل بالعملات الصعبة ، وبيع وترويج المخدرات ، وتسهيل البغاء والدعارة والسرقة ، وأحياناً الاعتداء والقتل ، وكثير من الجرائم الأخرى التي تقع تحت طائلة القانون الليبي . وهناك العديد من أنواع الجرائم في ليبيا التي يلعب فيها المهاجرون الأفارقة وغيرهم من العرب المقيمين في ليبياً دوراً رئيسياً أو ثانوياً بحسب الأحوال والظروف ، وهي تبدأ من جرائم السرقات البسيطة الى جرائم النصب والاحتيال ، الى جرائم البغاء والدعارة والمخدرات ، والى جرائم القتل والاعتداء .

ومن الذي يساعد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين على الهجرة أولاً الى ليبيا ثم الى الهجرة وعبور البحر المتوسط الى شواطئ إيطاليا ؟ هذا سؤال مهم جداً في الدراسة ، فالمهاجر الشاب الأفريقي الذي يفكر أو يقرر الهجرة يلتجئ الى جهات وأشخاص عديدين لاتخاذ القرار أولاً ، ثم الهجرة ، وهذه الجهات والأشخاص غالباً من الفئات التالية :

1. الأصدقاء والأسرة في أفريقيا .

2. الوسطاء الأفارقة لإتمام الاتصال بشبكات التهريب في ليبيا .

3. الوسطاء الأفارقة لشراء العملة الصعبة لدفع أجرة القارب الى شواطئ إيطاليا .

4. أصحاب البيوت والأماكن التي يتم فيها إيواء المهاجرين الى حين سفرهم خوفاً من عيون رجال الأمن الذين يبحثون عن العمال والمهاجرين بدون أوراق هوية وتصريحات الدخول والإقامة وغيرها من الأوراق ، مع العلم بأن ليبيا خلال فترة طويلة ماضية لم تكن تطلب أية تأشيرات دخول من الأفارقة والعرب ، وتبرير هذا أن ليبيا تتبع سياسة الانفتاح الأفريقي ، ومساعدة الأفارقة ، وبالنسبة للعرب تحت شعار ليبيا أرض كل العرب . ولكن الآن يبدو أن الأمور تغيرت ، فالأفارقة مطلوب منهم تأشيرة دخول وتذكرة سفر ذهاباً وعودة ، وبالنسبة للعرب باستثناء بعض البلدان مثل بلدان اتحاد المغرب العربي ومصر والسودان وسوريا والأردن ، فهم أيضاً مطالبون بتأشيرة دخول وإقامة إذا ما تجاوزت إقامتهم في ليبيا مدة معينة في حدود شهر تقريباً .

5. أصحاب سيارات النقل الذين ينقلون المهاجرين من أماكن الإقامة الى شاطئ البحر ، وغالباً يتم ذلك في ظلام الليل أو الصباح الباكر ، بحيث لا يلفتون انتباه أحد ، فالكل نائم .

6. بعض المهاجرين أنفسهم الذين يعرفون بلد العبور (ليبيا) ومدنها ومؤسساتها وشبكات التهريب فيها ، وكل ذلك يتم غالباً بمقابل وبالعملة المحلية أو الدولار ، وغالباً فإن أجرة الرحلة في قارب العبور الى إيطاليا تتراوح ما بين 800 دولار و 1000 دولار أمريكي بحسب الظروف والأحوال ، وأن هناك شبكات غير منظورة للهجرة غير الشرعية أو السرية وتتكون من أفراد من الأفارقة أنفسهم وبلدان المغرب العربي وأوروبا خاصة إيطاليا وأسبانيا ، وهذه الشبكات يصعب معرفتها وتحديدها وآليات عملها من قبل الباحث ، ورجال الأمن يمكن أن يعرفوا شيئاً عنها وليس كل شيء ، فهي شبكات تعمل في الخفاء ، وهم أنفسهم في الغالب لا يعرفون بعضهم بعضاً ، ولكن يتم الاتصال والعمل عن طريق وسطاء في حلقات ، فهم يعملون بطرق وأساليب أشبه بشبكات تهريب المخدرات عبر الصحراء الكبرى أو عبر بلدان المغرب العربي وأوروبا ،

ولقد تداخلت اليوم الهجرة غير الشرعية بالتهريب والمخدرات والإرهاب ، ومازالت الحدود بين أوروبا والمغرب العربي وخاصة بين أسبانيا والمغرب ، تفتقد الى التفكير المطلوب لإدارة ملف الهجرة بما في ذلك الهجرة غير الشرعية ، كما أن غياب أو عدم فاعلية اتحاد المغرب العربي هو أمر يعيق أي خطة أو آليات إقليمية مندمجة للتصدي للهجرة غير الشرعية ، وتنظيم أمر الهجرة بكامله . فلا زالت هذه الأمور تسير وتدار بشكل قطري أو طبقاً لاتفاقيات ثنائية بين بلد من بلدان المغرب العربي لوحده والبلد الأوروبي (إيطاليا ، أسبانيا ، فرنسا) مثلاً . والأمر بكامله يحتاج للنظر والاتفاق للوصول الى اتفاقية مغاربية أو إجراءات وآليات إقليمية مشتركة لتنظيم الهجرة ومكافحة الهجرة غير الشرعية من أي بلد مغاربي لوحده وأوروبا . وهنا تبقى الإرادة السياسية العامل الأساسي لتحديات وديناميات الهجرة في كلتا الضفتين (بلدان المغرب العربي وبلدان جنوب أوروبا خاصة إيطاليا وأسبانيا) ، وعلى دول المغرب العربي وإيطاليا وأسبانيا تحمل مسؤولياتهم أمام هذه الظاهرة الإنسانية وعدم غض الطرف عن مأساة المئات الذين يلتهمهم البحر المتوسط ، فلا قوانين الهجرة ولا رجال الشرطة والحرس الوطني يستطيعون وقف زحف جيل من الشباب مصر على التحدي لتحقيق عيش أفضل . وأن المراقبة الأمنية وحدها لا

تحل المشكلة ولا يمكنها إلا أن تساهم في ابتكار وسائل جديدة للهجرة غير الشرعية ، وتفعيل أساليب حديثة ، والحل هو مخطط اجتماعي اقتصادي إنمائي ينفذ في الأماكن التي تصدر الهجرة غير الشرعية وتموله وتشارك في تمويله وتنفيذه كل الأطراف المعنية عبر ضفتي البحر المتوسط "[3] .

- *الرحلة عبر المتوسط :*

وكيف تكون الرحلة الى أوروبا ، أنها بحق رحلة مثيرة تصلح أن تكون من أفلام الخيال ، ولكن ليس أفلام الخيال العلمي ، بل أفلام الحقيقة والواقع ، وللوقوف على مراحل الرحلة من أفريقيا جنوب الصحراء حتى الوصول الى شمال ليبيا والاستقرار فيها بعض الوقت ، ثم الرحيل في قارب الى شواطئ إيطاليا الجنوبية ، يمكن الرجوع الى دراسة نفذتها مختصة في شئون الهجرة واللاجئين من الجامعة الأمريكية في القاهرة عن الهجرة غير الشرعية في ليبيا ، ومع ملاحظة أن هذه الدراسة نفذت من وجهة نظر حقوق الإنسان فقط ، ولم تتعرض للبعد الاجتماعي والاقتصادي للهجرة غير الشرعية الذي هو محور أساسي في هذه الدراسة ، إلا أنها دراسة جيدة من الناحية العلمية ، ولكن يمكن

---

[3]- محمد طارق حيون ، (2005) ، الهجرة السرية وصحافة الضفتين ، الطبعة الأولى ، تطوان ، منشورات لجنة الإعلام والنشر لجمعية تطوان اسمير .

توجيه انتقادات كثيرة لها من حيث إن ما جاء فيها غير مطابق للواقع ، ومخالف لحقيقة ما تقوم به السلطات الليبية نحو المهاجرين عموماً ، ونحو الهجرة غير الشرعية بشكل خاص . وعلى أية حال فإن هذه الدراسة تحتاج الى مراجعة جذرية لإظهار الواقع الحقيقي للمهاجرين غير الشرعيين عندما يصلون الى ليبيا من بلدانهم الأفريقية ، أو عندما تعيدهم السلطات الإيطالية الى الأراضي الليبية بعد أن يصلوا الى إيطاليا ، ويتم القبض عليهم . فالدراسة ينقصها عرض جهود ليبيا وتعاملها الإنساني مع هؤلاء المهاجرين سواء الشرعيين أو غير الشرعيين الذين يستقرون في ليبيا أو يغادرونها بطرق غير شرعية الى إيطاليا .

والملاحظ أن المهاجر يمر بمراحل قبل أن يتخذ قرار الهجرة غير الشرعية من ليبيا الى شواطئ إيطاليا ، وهذه المراحل هي :

1. التفكير في الهجرة .
2. اتخاذ قرار الهجرة .
3. المرور برحلة الصحراء الكبرى والوصول الى ليبيا .
4. الاستقرار والعمل بعض الوقت في ليبيا .
5. الاتصال والترتيب للهجرة غير الشرعية عن طريق الوسطاء مع شركات التهريب .

6. ركوب قارب لعبور البحر المتوسط وما يجري ويتم في القارب وفي البحر .

7. الوصول الى شاطئ إيطاليا ، أو الوصول الى أعماق مياه البحر المتوسط ونهاية الرحلة الأبدية .

• أهم مراجع الفصل الخامس :

- *أولاً : باللغة العربية :*

1. الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي (1997) ، تقرير عام 1997 عن الحالة الاجتماعية في العالم ، 27 مارس 1997 ، 1997/15 ، E .

2. رشيد نيتي (2006) ، يوميات مهاجر سري ، الطبعة الثانية ، الرباط ، منشورات عكاظ .

3. د/ خديجة المدماد(2001) ، نشرة الهجرة القسرية ، العدد 9 ، 9 إبريل 2001 .

4. المنظمة الدولية للهجرة (2002) ، تقرير الهجرة الدولية لعام 2002 ، شبكة الانترنت .

5. محمد طارق حيون (2005) الهجرة السرية وصحافة الضفتين ، الطبعة الأولى ، منشورات لجنة الإعلام والنشر لجمعية تطوان ، اسمير .

6. دياب عبدالكريم (2005) الهجرة السرية ومستقبل قوارب الموت على مشارف أوروبا ، في مجلة الفرقان ، مجلة إسلامية أسبوعية ، العدد 365 ، 2005/7/10 .

7. محمد محمود يوسف (2005) ، الطيور العربية المهاجرة والمستقبل المجهول شبكة الانترنت .

- ثانياً : باللغة الإنجليزية :

1. Abdulai Alhaji Sulley (2006) Review of Literature on Migration to Europe via Libya, Tripoli, Libya, ACARTSOD Unpublished Data .
2. UN Economic Commission for Africa, ECA-NA, Rabat (2005) Unpublished data and Research findings on Migration .
3. Sara Hamood (2006), African Transit Migration Through Libya to Europe: The Human Cost, Cairo, Unpublished Study from the Internet : Http://www.google.com.ly/search?hl = AR & q = illegal + migration + in + Africa & b + NG = % D .

((الفصل السادس))

مقترحات للتعامل مع

الهجرة غير الشرعية الى أوروبا عبر بلدان

المغرب العربي



- **تمهيد** .
- **الهجرة غير الشرعية الي أوروبا عبر بلدان المغرب العربي** : *أمل في حياة أفضل* .
- **معالجة الهجرة غير الشرعية الي أوروبا** : *الوضع الراهن* .
- **آليات للتصدي للهجرة غير الشرعية** : *نظرة الى المستقبل* .
- **خلاصة وتوصيات** .
- **أهم مراجع الفصل السادس** .
  - *أولاً : باللغة العربية* .
  - *ثانياً : باللغة الإنجليزية* .

- **تمهيد** :

يسعى هذا البحث إلى مناقشة بعض الحلول والمقترحات للتصدي للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي ، ولتحقيق هذا الغرض سيتم التحليل في ثلاث مستويات من التفكير ، وهي :

المستوى الأول : ويتعلق بواقع الهجرة غير الشرعية رغم أخطارها ، وهذا الواقع هو الأمل في الحياة الكريمة .

المستوى الثاني : ويتعلق بمعالجة أو التصدي للهجرة غير الشرعية الآن من قبل بلدان ضفتي البحر المتوسط ، وإلى أي مدى هذه المعالجة ستحل المشكلة أو تسهم في إيجاد حل أو حلول ناجحة لها .

والمستوى الثالث من التفكير : فهو التأمل في مختلف البدائل للتصدي للهجرة غير الشرعية .

وسيحاول هذا البحث الدفاع عن أن معالجة الهجرة غير الشرعية سوف لن يتم ويتحقق إلا من خلال التحول من النظر للمشكلة كجريمة منظمة ، إلى النظر للمشكلة كقضية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية مما يتطلب جهوداً متواصلة للاستثمار في تنمية المناطق التي تصدر الهجرة غير الشرعية ، وذلك حتى يبقى الناس في أوطانهم وأرحامهم ، ولا يهاجرون ويتركون أصولهم وأسرهم ويفقدون كل شيء ولا يجدون شيئاً سوى الحسرة والألم .

• الهجرة غير الشرعية الي أوروبا عبر بلدان المغرب العربي : *أمل في حياة أفضل الوضع القائم :*

تعتبر بلدان المغرب العربي مراكز لتصدير الهجرة إلى أوروبا ، ويعود ذلك لروابط تاريخية وسياسية واقتصادية تربط منذ القدم بين دول أوروبا خاصة فرنسا وأسبانيا ومنطقة المغرب العربي"[1] . ولكن اليوم ومنذ التسعينيات من القرن الماضي تحولت بلدان المغرب العربي إلى مراكز عبور للهجرة الأفريقية إلى أوروبا ، خاصة أسبانيا وإيطاليا (إلى جانب استمرار منطقة

---

[1]- ظلت بلدان المغرب العربي (تونس والجزائر والمغرب) فترة طويلة من التاريخ مصدراً للمهاجرين نحو أوروبا خاصة مع حاجة الاقتصاد الأوروبي خلال فترة إعادة البناء الى أيدي عاملة بشكل مكثف، وكانت الهجرة غير خاضعة للتعقيدات القانونية الحالية التي فرضتها التطورات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية في البلدان الأوروبية، وأدت في الأخير الى نوع من الرفض المتناهي للأجانب تحت دوافع مختلفة يتداخل فيها ما هو أمني واقتصادي وسياسي وسكاني.

المغرب العربي كمصدر للهجرة المغاربية التقليدية إلى فرنسا وأسبانيا) ودخلت ليبيا أخيراً في الصورة الإقليمية للهجرة ، ولكنها الهجرة غير الشرعية وكمنطقة عبور غالباً ، وهذه الهجرة ليست الهجرة القانونية أو الشرعية ، ولكنها الهجرة غير الشرعية أو ما اصطلح على تسميته أخيراً بقوارب الموت .

والوضع القائم الآن يتمثل في أن بلدان المغرب العربي بما في ذلك ليبيا تمثل نوعين من الهجرة : هجرة أبنائها ومواطنيها بطريقة مشروعة ، ولكنها ألان اختلطت مع الهجرة غير الشرعية وهنا تستثنى ليبيا ، فالغالب أن الليبيين لا يدخلون في حركة الهجرة غير الشرعية ، فهم يهاجرون ولكن في شكل هجرة مشروعة . لقد زادت معدلات الهجرة غير الشرعية في منطقة المغرب العربي إلى أوروبا خاصة بعد أن طبقت بلدان أوروبا الكثير من القيود والضوابط على الهجرة الشرعية وغير الشرعية معاً ، وتشددت في منح تأشيرة الدخول إلى أراضيها .

وأما النوع الثاني فهو الهجرة غير الشرعية أو الهجرة السرية من الأفارقة جنوب الصحراء إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي خاصة ليبيا والمغرب، وهكذا أصبحت بلدان المغرب العربي تضم أنواعاً مختلفة ومتداخلة من الهجرة الشرعية وغير

الشرعية، كما تضم أيضاً جنسيات متعددة ومتنوعة، من أبناء المغرب العربي نفسه ومن الأفارقة الذين يعبرون الصحراء الكبرى ويستقرون مؤقتاً في بلدان المغرب العربي ثم يهاجرون إلى جنوب أوروبا عبر البحر المتوسط وبواسطة قوارب عرفت حالياً بقوارب الموت، وبتسهيلات بل وتنظيم من شبكات تهريب محترفة في هذه النشاطات غير المشروعة .

وعلى أية حال إلى وقت قريب لم تشكل الهجرة الشرعية أي مشكلة بين بلدان المغرب العربي وأوروبا خاصة وأن أوروبا في حاجة إلى عمال من شباب هذه المنطقة، ولكن اليوم تبرز وتظهر الهجرة المشروعة وغير المشروعة معاً كمشكلة تواجه بلدان المغرب العربي جميعاً وتواجه بلدان الاتحاد الأوروبي أيضاً خاصة فرنسا وإيطاليا وأسبانيا . فكلا الطرفين (المغاربي ، والأوروبي) يصلهما آلاف المهاجرين غير الشرعيين سنوياً ، وكما سبقت الإشارة فالهجرة بوجهها المشروع وغير المشروع تشكل تحد ومشكلة كبرى لحكومات ضفتي البحر المتوسط في شماله وجنوبه ونظراً لكثافة هذه الهجرة والآثار المختلفة والعميقة خاصة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية المترتبة عنها فإن الأمر يتطلب فيما نعتقد حلولاً وخططاً مشتركة بين ضفتي البحر المتوسط، ونحن نعتقد بأنه سوف لن تنجح أي خطة منفردة أو

منعزلة تقوم بها بلدان المغرب العربي لوحدها كمجموعة إقليميـــة ، أو كدول وطنية منفردة ، ما لم تتم هذه الخطة بالشراكة والتعـاون والتنسيق مع بلدان الضفة الشمالية للبحر المتوسط . وبنفس الطريقة ينطبق هذا على البلدان الأوروبية فلا يمكنها تنفيذ أي خطة ما لــم تتم بالتعاون والشراكة مع بلدان الضفة الجنوبية للبحــر المتوســط "بلدان المغرب العربي" . فالمشكلة أن الهجرة غير الشرعية تعكس ضلالها وآثارها وتداعياتها على الجميع في شمال أو جنوب البحــر المتوسط، وهذه المشكلة تؤثر على القرار المغاربي ، وعلى القرار الأوروبي فيما يخص العلاقات الدولية بين ضفتي البحر المتوسط ، كما أن استمرار تفاقم المشكلة وازدياد حجمها سيجعل المسألة أكثر تعقيداً لأنها تأخذ بعد ذلك وجهاً سياسياً تدخل فيه عــدة متغيــرات واعتبارات ومصالح وتوازنات سياسية إقليمية ودولية "[2] .

إن مشكلة الهجرة الشرعية وغير الشرعية يجب أن ينظر إليهــا برؤية أفريقية ومغاربية وأوروبية مشتركة، فهذه الأطراف الثلاثــة ذات علاقة مباشرة بالهجرة ، وأي حل للهجرة ومعالجتها يجب أن يتم بمشاركة واتفاق هذه الأطراف الثلاثة.

2- عقد في الرباط يومي 10 – 11 يوليه 2006 مؤتمراً أوروبياً أفريقياً حول الهجرة والتنمية الأفريقية، وضمن توصيات هذا المؤتمر التأكيد على المعالجة الإنمائية للهجرة، وعلى المعالجة المتعددة الأطراف الأوروبية والأفريقية لمسألة الهجرة بنوعيها المشروع وغير المشروع.

• **معالجة الهجرة غير الشرعية إلي أوروبا** : *الوضع الراهن :*

ظلت معالجة الهجرة غير الشرعية سواء من منطقة بلدان المغرب العربي أو من البلدان الأفريقية عبر بلدان المغرب العربي قضية أمنية بحته تخضع لنظرة الأمن والشرطة، بمعنى أن كل ما يعمل تجاهها يتم برؤية أمنية وبأسلوب أمني خالص وعلى الرغم من أن هذه المعالجة الأمنية خفضت نسبياً من أعداد المهاجرين السريين أو عير الشرعيين بين أوروبا وأفريقيا عبر بلدان المغرب العربي ، وأحبطت الآلاف من الحالات المهاجرة سراً إلى أوروبا ، إلا أنها لم تحل الإشكالية في العمق ، بل فيما يظهر فإن هذه المعالجة الأمنية زادت المشكلة حجماً واتساعاً ، فلا تزال محاولات الهجرة مستمرة فكأن المعالجة الأمنية المتمثلة في ابتداع إجراءات التشدد والمراقبة والترحيل إنما زادت من رغبة المهاجر والهجرة والرحيل والاستهانة بالخوف والموت معاً، مما يعني أن الحلول الأمنية لم تمثل حلولاً فعالة وحقيقية ، ولم تستطع إيقاف قوارب الموت ونزيف الموت في صفوف المهاجرين ، وتمنحهم أسباب الحياة والارتباط ببلدانهم الأصلية "[3] . كما أن زيادة حجم الهجرة إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي قد تؤدي إلى تحول هذه

---

[3]– نفس المصدر السابق، 2006، يؤكد مؤتمر الهجرة والتنمية الأفريقية المنعقد بالرباط في شهر يوليو 2006، على المعالجة الإنمائية، بل بالمعالجة المتعددة الأطراف الأوروبية والأفريقية، فالجميع في ضفتي البحر المتوسط معني بهذه المشكلة لأنها ستؤثر عليه بشكل أو آخر.

المنطقة إلى بلدان استقرار للمهاجرين الأفارقة ، كما أن التعاون الأوروبي الأفريقي بما في ذلك التعاون المغاربي الأوروبي لم يؤدي إلى نتائج فعالة لإيقاف الهجرة غير الشرعية حتى الآن ، وذلك لأسباب متعددة من أهمها غياب سياسة إقليمية مشتركة تعالج المشكلة ، وميل بلدان المغرب العربي إلى معالجة المشكلة بشكل قطري وطني كل بلد منعزل عن الآخر في الغالب دون تنسيق أو تشاور مع بقية البلدان المغاربية ، وبنفس الطريقة هناك ميل شديد لدى الأوروبيين لأن تعالج كل دولة المسألة بطريقتها الخاصة التي تتمشى مع مصالحها الوطنية الحيوية في أفريقيا ، إضافة إلى أن ما هو منتظر من التعاون الأوروبي الأفريقي في مسألة الهجرة عامة لم يتحقق بعد رغم كل المؤتمرات واللقاءات بين بلدان ضفتي البحر المتوسط (5+5) أو لقاءات الاتحاد الأوروبي وبلدان اتحاد المغرب العربي .

ومما زاد من صعوبة إيجاد حل للهجرة الأفريقية إلى أوروبا مساهمة بعض المواقف المتشددة لأحزاب اليمين في كثير من بلدان أوروبا بالدفع في اتجاه إصدار قوانين تضع عراقيل تعجيزية أحياناً أمام إمكانية الحصول على تأشيرة الدخول والإقامة في أوروبا خاصة بعد توسع الاتحاد الأوروبي ولضم دول المعسكر الشرقي التي خرجت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي من المنظومة الشيوعية ،

وعند خروجها كشفت هذه البلدان عن فقر وأوضاع مأساوية وهشاشة اجتماعية لتصبح الأولوية بعد ذلك لمواطني الاتحاد الأوروبي قبل غيرهم . وهكذا لم يكن هذا التحول السياسي الأوروبي في صالح المهاجرين الأفارقة والآسيويين على السواء ، والذين لم يعد بوسعهم الالتحاق أو الهجرة إلى أوروبا بسهولة ، فالبديل عنهم هم المهاجرون واليد العاملة من أوروبا الشرقية التي هي أقرب إلى أوروبا الغربية بكل المقاييس الحضارية والثقافية ، فالأفضلية لم تعد للمهاجرين الأفارقة أو العرب أو الآسيويين ، بل إلى الأوروبيين الشرقيين الذين هم أقرب إلى الأوروبيين الغربيين والذين لا يحتاجون إلى تأشيرة دخول ، خاصة بعد انضمام أكثر بلدانهم إلى الاتحاد الأوروبي ومقابل هذه التطورات شهدت الهجرة الأفريقية ومعها الهجرة الآسيوية تحولاً خطيراً بجنوحها إلى ما يعرف بالهجرة السرية أو الهجرة غير الشرعية منذ نهاية القرن الماضي تقريباً . وفي هذا السياق ظهرت دراسات علمية وأدبيات حول الهجرة غير الشرعية وما تثيره من مشاعر إنسانية عندما يموت المهاجرون السريون في عرض البحر المتوسط أو تعتقلهم دوريات الشرطة البحرية وتحتجزهم أشهر وتعيدهم إلى بلدانهم الأصلية ، أو عندما ينجحون في الوصول إلى أوروبا ويستغلهم

أصحاب الأعمال والمزارعون الأوروبيون ويشغلونهم بأبخس الأثمان كرقيق لا حول ولا قوة لهم .

وبالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين من بلدان المغرب العربي فالملاحظ أن عددهم بدأ ينخفض منذ بضع سنوات ، إلا أن شكلاً أخراً من الهجرة بدأ يظهر وهو ليس من بلدان المغرب العربي ، وإنما هو من بلدان ما وراء الصحراء الكبرى الأفريقية ، فلقد بدأت بلدان المغرب العربي وخاصة ليبيا والمغرب تستقبل تدفقات غير مسبوقة لمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى يقطعون أميالاً طويلة على الأرجل أحياناً باتجاه بلدان المغرب العربي انتظاراً لفرصة عبور البحر المتوسط إلى أوروبا .

إن هذا التحول الجديد في نمط الهجرة جعل من بلدان المغرب العربي وخاصة ليبيا والمغرب وإلى حد ما موريتانيا الآن بلدان عبور ، وما ينتج عن ذلك من مختلف التداعيات والنتائج السلبية ، ويجعل بلدان المغرب العربي تحت ضغوط أوروبية كبيرة لتنتهج وتتبع سياسة أمنية أكثر صرامة تجاه المهاجرين السريين أياً كانت جنسيتهم سواء من البلدان الأفريقية جنوب الصحراء أو من بلدان المغرب العربي في شمال الصحراء ، بل أن أوروبا تطالب بلدان المغرب العربي بأن تكون أشبه بدوريات حراسة لبواباتها ومنافذها

الجنوبية ودون أن تتفهم أوروبا العلاقات والروابط البشرية والتاريخية والثقافية والعرقية والاقتصادية بين سكان شمال أفريقيا وبقية أجزاء أفريقيا ، هذا إضافة لحقيقة الجغرافية الإفريقية .

وهكذا يبدو أن المعالجة الوحيدة إلى حد الآن هي المعالجة الأمنية للهجرة بكل أنواعها، إلا أنها ثبت قصورها وعجزها باعتراف الجميع سواء من الأوروبيين أو الأفارقة، فمسألة الهجرة غير الشرعية والشرعية معاً هي أعمق وأعقد من النظرة البوليسية والأمنية البحتة ، خاصة وأن شبكات التهريب تفننت في ابتكار الوسائل التي تمكنها من العمل سواء من خلال تجنيد الوسطاء والسماسرة ، أو شراء بعض الذمم لغض الطرف ، الأمر الذي حال أكثر دون نجاح الجهود المبذولة للحد من الهجرة غير الشرعية بل الملاحظ في الآونة الأخيرة أن الهجرة غير الشرعية زادت تدفقاً خاصة وأن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في معظم البلاد المصدرة للهجرة أن لم يكن في كل البلدان الأفريقية جنوب الصحراء زادت تدهوراً ، هذا بالإضافة إلى الحروب الأهلية والنزاعات الإقليمية الأفريقية والنزاعات القبلية والعشائرية المتحكمة في المواقف والسياسات الإفريقية ، إضافة إلى صراعات الأحزاب والمصالح الشخصية وتأثير السياسات الدولية وتنافس

القوى الكبرى للوصول إلى خيرات أفريقيا الزراعية والمعدنية ومواقعها الإستراتيجية المهمة في العالم .

وإضافة إلى ما سبق فإن سياسة التضييق التي بدأت تتبعها البلدان الأوروبية أخيراً بدوافع مختلفة مثل مكافحة الإرهاب ، أو دعوات التيارات اليمينية في أوروبا والغرب عموماً للتضييق على المهاجرين عموماً بحجة تخليص أوروبا مما يمكن اعتباره عبء الهجرة بشكل عام ، كل ذلك حال دون معالجة شاملة للهجرة غير الشرعية بل وظهر مشهداً اجتماعيا وسياسيا وإعلامياً يتصف بالآتي:

1. تبدو الهجرة غير الشرعية مبرراً للصحف لمناوشة الحكومات الأوروبية ، ووصفها بالعجز عن حل المشاكل ، خاصة في مواسم الانتخابات الأوروبية ومواقف تشكيل الرأي العام الأوروبي .

2. إن خطاب وسائل الإعلام السمعية والبصرية في أوروبا ينحي باللائمة على ما يقدم عليه المهاجرين وينسب إليهم من الصفات والأفعال غير المقبولة ، بل وما ينسب إليهم من أشكال الجريمة وانتهاكات الحياة الاجتماعية الأوروبية .

3. قلما تتم الإشارة إلى الهجرة الموسمية التي بدأت تنتعش منذ الستينات من القرن الماضي وذلك تلبية للطلب على اليد العاملة في قطاعات تحقق تشغيلاً موسمياً مثل الزراعة والبناء والتشييد والمطاعم والفنادق .

4. غياب المعالجة الشاملة فإذا أخذنا كنموذج مسألة المستويات المرحلية من زمن لآخر لوضعية المهاجرين غير الشرعيين من طرف السلطات الأوروبية ، فالملاحظ أنه لم يتم تحليلها بالشكل الكافي ولا يمكن في إطار عملية تحليل مسألة التسوية إسقاط فكرتين أساسيتين : الأولى الحاجة الملحة لليد العاملة الرخيصة في أوروبا والطيعة والمستعدة للقيام بكل الأعمال مهما كانت أو اعتبرت وضيعة من طرف المجتمع الأوروبي ، والفكرة الثانية عملية المراقبة والضبط من خلال الملفات المقبولة والمرفوضة في الوقت الذي يتقدم بها أصحابها لتسوية أوضاعهم .

- **آليات التصدي للهجرة غير الشرعية** :

إذا كانت الهجرة بصفة عامة تطرح مشكلات خاصة تتعلق أساساً بالاندماج وتمنح المهاجرين كافة الحقوق وفقاً للقوانين المحلية والدولية ، فإن الظاهرة الأكثر إثارة للقلق تتعلق بالهجرة غير الشرعية أو السرية ، ومع أن هناك جهوداً تبذل للحد من هذه

الظاهرة فإنها تظل محدودة النتائج طالما أن هذه البلدان المغاربية ليست لها الإمكانات اللازمة لمراقبة حدودها البرية والبحرية التي يعبر فيها الجزء الأكبر من المهاجرين سراً ، ومع غياب إستراتيجية أوروبية أفريقية لمحاربة الهجرة غير الشرعية ورغم هذه الصعوبات والعقبات إلا أن الأمر لم يخلو من بعض المبادرات المشتركة التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

1. إطلاق مبادرة مشتركة بين الدول المجاورة لمراقبة الحدود البحرية وقد يتعلق الأمر بتنظيم دوريات مشتركة لكل مثل هذه المبادرات إلا أنها تبقى محدودة فهي إلى جانب كونها تتطلب تنسيقاً لوجستياً فإنها غالباً لا يمكن لها أن تمتد إلى كافة النواحي البحرية ، وبالتالي فإن فعاليتها تظل محدودة .

2. تنسيق التعاون الأمني على مستوى المعلومات والمعطيات لتفكيك الشبكات السرية العاملة في هذا الإطار، وفي هذا السياق تم عام 1992 إحداث مركز المعلومات والتفكير والتبادل بهدف تنمية التعاون بين مختلف الدول فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية وتنظيم الانتقال عبر الحدود .

3. إحداث مجموعة تريف (*TREVI*) التي تضم وزراء العدل والداخلية ، وتستهدف اتخاذ إجراءات بين مختلف الدول

المتوسطية لمراقبة الحدود وتحديث المنظومة القانونية لـردع المهاجرين السريين وكذلك الشبكات المختلفة العاملة في هـذا المجال والناقلين سواء منهم البريين أو البحـريين أو الجـويين الذين أصبحوا مدعوين إلى الالتـزام باليقظـة في مراقبـة الأشخاص الذين يتم نقلهم بين الدول .

4. السعي في ظروف سياسية خاصة مع وصول حكومات أكثـر اهتماماً بالمعاناة الاجتماعيـة إلـى تسوية أوضـاع هـؤلاء المهاجرين غير الشرعيين انطلاقاً من بعض الشروط في ظـل ما يسمى بنظام الحصص، وذلك لإدمـاجهم ضـمن النـسيج الاجتماعي والتخفيف من معاناتهم داخل المجتمع الذي يقيمـون فيه بشكل غير قانوني، وهذا تقريباً هو المسار الذي سارت فيه الحكومة الأسبانية الاشتراكية أخيراً.

والملاحظ أن هذه الخطـوات تبقـى محـدودة ولا يمكـن أن تستوعب كافة المهاجرين المقيمين وفي نفس الوقـت لا يمكـن أن توقف بشكل فعال من هذا المد البشري، فهذه الآليات ذات الطبيعـة القانونية الأمنية محدودة التأثير ، ومن ثم هناك قناعة لدى الطرفين وخاصة بلدان المغرب العربي ومنظمات المجتمع المدني ، بأن هذه

التدابير يصعب أن تكون فعالة للحد من الهجرة عامة ، وخاصة السرية الأمن خلال :

- **أولاً :** إعادة النظر في الهجرة ككل، ويتطلب الأمر تفعيل الاتفاقيات المبرمة بين الدول فيما يخص الهجرة والتي تنص على تخصيص حصة من المهاجرين بصورة قانونية تستقبلها الدول المتوسطية المتقدمة ، ورغم محدودية الحصة فإنها قد تشكل صمام أمان بالنسبة لتنظيم الهجرة والحيلولة دون تنامي وكثافة الهجرة غير الشرعية أو السرية .

- **ثانياً :** إضافة إلى ما سبق فقد ظهرت قناعة مشتركة مفادها أن محاربة الهجرة غير الشرعية تتطلب على المدى الطويل مواجهة الأسباب والمنابع التي تعود إليها والتي تغلب عليها شروط الفقر وازدياد الفوارق وانسداد الأفق بسبب تنامي البطالة ومن ثم لا مفر من سياسة إنمائية أو إستراتيجية اقتصادية اجتماعية تؤدي إلى خلق فرص العمل واحترام الكرامة الإنسانية ومن ثم لا يبقى هذا الهدف ظرفياً وإنما يتدرج ضمن إستراتيجية بعيدة المدى تتطلب إصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة على مستوى دول المنبع ومساهمة مادية على مستوى الدول المتقدمة والمستقبلة لليد العاملة،

وبعبارة أخرى فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب تنمية مستدامة قائمة على مشروعات اقتصادية واجتماعية وإنجازات ملموسة تسمح باستقرار المواطنين في أماكن إقامتهم الأصلية ، وفي هذا السياق يمكن أن نشير إلى إعلان برشلونة الذي شكل مقاربة شمولية تحتاج إلي إرادة وانخراط للدول الأوروبية المتوسطية لإنجاحها . وخلاصة القول أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ليست مسألة ظرفية بل أصبحت مكوناً هيكلياً مازالت السياسات والآليات المستخدمة إلى حد الآن غير قادرة على تدبيره بشكل يحد من آثاره وانعكاساته السلبية سواء على بلدان المصدر والمنبع للهجرة غير الشرعية أو البلدان المستقبلة لهذه الهجرة غير الشرعية "[4] .

- **ثالثاً** : أهمية تفعيل اتحاد المغرب العربي ليقوم بكثير من الأعمال والأدوار من بينها المساعدة في التصدي للهجرة غير الشرعية التي تعاني منها جميع بلدانه تقريباً ، وقد أكدت مسألة الهجرة كل الاهتمام الذي يكتسبه الاندماج المغاربي ويظل هذا الاندماج المغاربي ضرورة ملحة من أجل استقرار كل المنطقة

[4]- تم الاعتماد في معالجة آليات التصدي للهجرة غير الشرعية وبشكل أساي على :
(1) المصدر السابق أعمال ووثائق مؤتمر الهجرة والتنمية الأفريقية، الرباط، 10 – 11 يوليو 2006. وكذلك دراسة الدكتور الحسن بوقنطار من المعهد العالي للإعلام والاتصال (الرباط، المغرب) (2006)، المعنونة آليات مواجهة الهجرة السرية، والمنشورة ضمن ملف الهجرة غير الشرعية الى أوروبا على شبكة الإنترنت 2006، ص ص (17 – 19).

الأورومتوسطية ، وبحيث تؤدي إلى إدارة جيدة لكل مسائل الهجرة التي تأخذ في الاعتبار بالمبادئ العالمية المتعلقة بحقوق المهاجرين ، إن أي سياسة ترتكز حول المظهر الأمني فقط لمحاربة الهجرة غير الشرعية ، سوف لن تنجح هذه السياسة في إيجاد حلول لسلسلة المشاكل والآثار المختلفة الناتجة عنها الفعالة ما لم تعالج الأسباب العميقة والحقيقية لهذه الهجرة غير الشرعية ، وهذه المعالجة هي أساساً سياسة إنمائية شاملة وبرامج اقتصادية طويلة المدى يشترك ويستفيد منها مواطنو البلدان المصدرة للهجرة وتشدهم إلى مواطنهم الأصلية .

وهذه السياسية الإنمائية الموجهة إلى بلدان منابع الهجرة بنوعيها الشرعي وغير الشرعي ، تتطلب في نظرنا شروطاً أساسية هي :

1. إرادة سياسية لبلدان ضفتي البحر المتوسط وبلدان أفريقيا جنوب الصحراء لمواجهة الهجرة غير الشرعية من خلال التنمية ومشاركة الجميع في تخطيط وتنفيذ والاستفادة من التنمية .

2. رؤية اجتماعية واقتصادية شاملة تنظر إلى التنمية كإستراتيجية للأمن والسلام والاستقرار في كل الإقليم الأفريقي والمتوسطي .

3. استعداد وإرادة لتمويل أو الإسهام في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية . على أساس عوائد الأمن والاستقرار لا على أساس معدلات الربح والخسارة في الاستثمار ، فالأمن والاستقرار يعتبر من أكبر عوائد النمو والتنمية على ضفتي البحر المتوسط .

4. تعاون وتضامن وتنسيق فعال بين دول الإقليم لإنجاح التنمية ، وتذليل الصعوبات التي تعيقها محلياً أو إقليمياً أو دولياً .

5. إنشاء صندوق خاص لهذه التنمية يموله الجميع كل بما يستطيع، ولكن البلدان المتقدمة مدعوة بالإسهام فيه بالنصيب الأكبر .

6. نبذ كل التفسيرات الثقافية والاجتماعية التي تعيق التواصل الإنساني ، والتفاهم والتسامح ، والحوار الثقافي ، وبناء مجتمع السلام والتنمية البشرية المستدامة وتكافؤ الفرص بين الأفراد والجماعات الإنسانية في الفضاء الإفريقي المتوسطي . فالبحر المتوسط بضفتيه وشعوبه وثقافاته يشكل فضاءً واحداً يصعب عزل مكوناته السياسية والاجتماعية والثقافية عن بعضها البعض . إضافة إلى أن هذا الفضاء المتوسطي له وجه إفريقي ، ووجه أوروبي يصعب فصلهما عن بعضهما البعض ، مهما

كانت دعوات التفرقة ، أو دعوات تفوق ثقافة علـــى أخـــرى . فالعولمة في عالم اليوم دمجت الشعوب والمجتمعات ، وخلقـــت نسيجاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ، يعتمد فيه النـــاس علـــى بعضهم بعضاً ويواجهون عالماً واحداً يجب على الجميع العمل على سلامته واستقراره ونموه وازدهاره الإنساني .

• خلاصة وتوصيات :

حاول هذا البحث أن يقدم بعض المقترحات للتصدي للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي ، فهذه المشكلة لم تعد ظاهرة عادية ، بل أخذت بعداً وتحد متداخل ومعقد إلى درجة كبيرة ، ويتداخل فيه العنصر الأمني والاقتصادي والسياسي والثقافي والدولي ، والواضح من كافة البيانات والمعلومات التي توفرت للباحث أن المحرك الأول لهذه الهجرة غير الشرعية التي تعبر الصحراء الكبرى ثم البحر المتوسط إلى جنوب أوروبا ، إنما يحركها ويدفعها بالدرجة الأولى الأمل في حياة أفضل والأمل في مستوى معيشي أفضل ، وطبعاً هذا لا ينفي عوامل أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية . المهم أن الحياة في بلدان المنشأ أو البلدان المصدرة للهجرة غير الشرعية أصبحت تضيق على أصحابها، فالبطالة والفقر واليأس والأمل في حياة أفضل في أوروبا هو الذي يدفع هؤلاء المهاجرين للمخاطرة بحياتهم وركوب قوارب الموت ، هذا مع العلم بأن هذه القوارب لم تعد تبحر وعليها الرجال والشباب فقط ، بل على ظهرها المتهالك الرجال والنساء والأطفال والكبار والصغار ، فالجميع يرغب ومدفوع إلى عالم مجهول وهذا أقوى تعبير عن حالة يأس الإنسان عندما تختلط عنده مشاعر الحياة والموت، فهو قد فقد الجانب

العقلاني في تفكيره وبالتالي يمكن أن يقوم ويعمل أي شيء حتى ولو كان فيه هلاكه ونهايته .

والواضح من البيانات المتوفرة أن علاج المشكلة – أي الهجرة غير الشرعية – يتم حالياً بمقاربة أمنية بحته سواء من قبل بلدان ضفتي البحر المتوسط أو بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، وعلى الرغم من أن هذه المعالجة الأمنية قد نجحت في تخفيض عدد المهاجرين غير الشرعيين سواء من الأفارقة أو مواطني بلدان المغربي العربي إلا أنها فيما تؤكد كل المؤشرات والدراسات لا تزال قاصرة على أن تعالج المشكلة من جذورها وتقتلع أسبابها الحقيقية ، والعلاج الفعلي للمشكلة هو التنمية في بلدان المنشأ التي تنطلق منها الهجرات بكل أنواعها شرعية وغير شرعية ، وإيجاد فرص عمل وفرص لحياة إنسانية كريمة ، وأمل للشباب الذي أغلقت في وجهه أبواب الرزق والعمل والأمل في الحياة ، وما لم تعالج المشكلة اجتماعياً واقتصادياً وبتعاون وإرادة مشتركة من الجميع ، فإن المشهد سيكون معقداً أو ربما خطيراً للغاية وهو الانفلات الأمني في الإقليم وعدم الاستقرار الاجتماعي الذي ربما يؤدي إلى كوارث اجتماعية وكوارث سياسية وكوارث أمنية .

وعلى أية حال ومهما كان الأمر ، فالمعالجة الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية وللهجرة بشكل عام لابد أن تُفهم أولاً في إطارها الشامل الاجتماعي والاقتصادي قبل أن تفهم كمشكلة أمنية ، وهذا الإطار الشامل لابد أن يؤدي إلى مسارات مترابطة ومتكاملة وتؤدي إلى نتيجة واحدة ، وهي تنمية المناطق التي تصدر الهجرة غير الشرعية وتشجيع الناس للاستقرار في مناطقهم وبلدانهم، وهذه المسارات هي :

- **أولاً** : إرادة سياسية لتفهم المشكلة في إطارها الشامل (الاجتماعي والاقتصادي) وإرادة لإيجاد حلول بعيدة المدى لها ، والتعاون والتنسيق والتشاور لتنفيذ الحلول مهما كانت الصعاب والمواقف والإيديولوجيات الثقافية والسياسية ، فهذا في صالح الجميع ومن أجل أمن واستقرار الجميع ، وجعل المتوسط بحيرة أمان وسلام وتنمية وتجارة وسياحة وليس بحيرة خوف ورعب وأشباح .

- **ثانياً** : رؤية مستقبلية لا تعالج وتنظر للهجرة غير الشرعية كجريمة منظمة، وإنما تنظر إليها وتعالجها كأزمة اقتصادية واجتماعية وإنسانية تدفع الناس للهروب منها ، والهروب من آثارها ونتائجها العميقة .

- **ثالثاً** : وضع خطة اجتماعية واقتصادية للتنمية تشارك فيها بلـــدان ضفتي المتوسط والبلدان الأفريقية عبر الصحراء الكبرى ، وهـــذه الخطة تهدف أساساً إلى التنمية ورفع مستوى المعيشة وإيجاد فرص عمل والمساعدة للخروج من النفق المظلم الذي تسير فيه أفريقيا.

- **رابعاً** : تأسيس صندوق أو هيئة استثمارية لتمويل هذه التنمية ، يساهم في هذا الصندوق الجميع كل بحسب قدرته ومـــوارده ، ولكن البلدان الأوروبية يجب أن تسهم بالقدر الأكبر لاعتبارات تاريخها في أفريقيا ، ولاعتبارات اســـتقرار الإقلـــيم ومبـــادئ العدالة الاجتماعية والمسئولية الدولية .

- **خامساً** : نبذ كل نزاعات وأشكال التحيز الثقافي والاجتماعي التـــي تعيق التواصل الإنساني والتفاهم والتسامح والحوار والتعاون لبنـــاء مجتمع السلام والتنمية وتكافؤ الفرص بين الأفراد والجماعات سواء في الفضاء الإفريقي المتوسطي أو في العالم ككل .

- **سادساً** : تفعيل أجهزة ومؤسسات اتحاد المغرب العربي، فهـــو من أهم المؤسسات أو التجمعات الإقليمية التي بيدها مفتاح حل المشكلة ، ويجـــب أن يقـــــدم لبلدانـــه كـــل الـــدعم المـــادي والاقتصادي والسياسي ليتمكن من الإسهام بفاعليـــة فـــي حـــل المش

• أهم مراجع الفصل السادس :

- *أولاً : باللغة العربية :*

1. الأهرام ، صحيفة مصرية يومية (2006) طبقاً للاتفاق بين البلدين ليبيا ترسل 350 سجيناً مصرياً إلى مصر ، شبكة الانترنت ، عدد يوم 2006/7/9 .

2. أحمد الأرقام و نبيل دريوش ، (2006) ، فرنسا تحذِّر من مخاطر فتح الحدود بمؤتمر الهجرة والتنمية ، الرباط 10 – 11 يوليو 2006 .

3. العربية ، قناة فضائية (2004) برنامج مهمة خاصة : الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ، مقدم الحلقة "نور الدين الفريضي" يوم الخميس 2004/12/23 ، ومحتويات هذا البرنامج أخذت من شبكة الانترنت :

htt://www.alarabiya.net/ARTICLEP.asp x ? p = 9001

4. الشرق الأوسط ، جريدة العرب الدولية (2005) الاتحاد الأوروبي يقرر التعاون مع ليبيا في مكافحة الهجرة غير الشرعية ، شبكة الانترنت:

htt://www.AAWSAT.com/Privt/de foult/ asp ? did = 303 584

5. محمد مصطفى عبد العزيز (2006) أوروبا توحد خططها لصد موجات الهجرة غير الشرعية ، شبكة الانترنت :

htt://arabicrwwnl/data/2006/1reports

6. الجزيرة نت ، قناة فضائية (2006) ، باريس تعتبر الهجرة غير الشرعية مشكل بلا حل شبكة الانترنت .

7. أخبار ليبيا ، موقع على شبكة الانترنت (2006) ليبيا ترحل 72 ألف مهاجر غير شرعي من أراضيها ، 2006/4/29 .

8. اليونسكو (2003) ، اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المهاجرين ، الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ، باريس منشورات اليونسكو .

9. جامعة الدول العربية (2006) ، مركز معلومات حول تقرير الهجرة المغاربية في أوروبا 2005/7/20 ، شبكة الانترنت .

10. دوتشة فالى DW ، قناة فضائية صوت ألمانيا ، مؤسسة حكومية ، قضايا وأحداث : بحث آفاق التعاون بين ليبيا ومنظمة الهجرة الدولية ، 25 إبريل 2006 ، ليبيا تحصل على مزيد من المساندة لمواجهة الهجرة غير الشرعية لأوروبا ، 26 إبريل 2006 ، شبكة الانترنت .

11. شبكة الانترنت (2006) ، فهرس ملف الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا ، مجموعة من المقالات .

12. شبكة الانترنت ، الهجرة السرية في المغرب من بلد العبور إلى بلد الاستقرار شبكة الانترنت .

13. شبكة الانترنت (2006) منظمة الهجرة الدولية تفتتح مكتباً لها في ليبيا، 27 إبريل 2006.

14. شبكة الانترنت (2006) ، وزير الاتصال الناطق الرسمي للحكومة المغربية جاهزون لإنجاح مؤتمر الهجرة ، ونسعى للبحث عن حلول ناجحة ، 2006/7/19 .

15. شبكة الانترنت (2006) ، مشاريع استثمارية ليبية جديدة بأفريقيا، 2006/4/30 ، شبكة الانترنت :

Htt://www.libyen.com/online/detal isnewsphp?news-id-197-sec

16. شبكة الانترنت (2005) ، متي يعقد الأوروبيون قران الهجرة والإرهاب، شبكة الانترنت :

Htt://mind/amirblogspat.com/2005/12blog-post-08html

17. نعيمه جينوني (2005) حقوق المهاجرين في دول المغرب العربي (تونس، الجزائر، المغرب) في : د. خديجة المدماد (محرر رئيسي) ، (2005) ، الهجرة غير الشرعية في بلدان المغرب العربي ، باريس ، منشورات اليونسكو ص ص (23-43) باللغة الفرنسية والفصل المشار إليه للأستاذة نعيمه جينوني ترجمه إلى اللغة العربية د. الهادي حنيش ، أستاذ اللغة الفرنسية بجامعة الفاتح طرابلس -- ليبيا .

18. د. نيفين سعد (2005) محرر ، عرب المهجر ، القاهرة ، منشورات معهد البحوث والدراسات العربية بالجامعة العربية .

- ***ثانياً: باللغة الإنجليزية :***

1. Channe Lind Storm (2002) Report on the Situation of Refugees in Morocco, Cairo, American University in Cairo.

Internet :

2. IOM, OIM (2002) International Migrations in Africa, Internet network.

3. ILO, Ministerial Symposium and Tripartite Sub-regional Capacity building (2005) Labour Migration for Integrations and development in West Africa, Dakar 26-29 July 2005.

4. Internet: Studies on Migration: Http://www.dw-world.del/dw/article, 21 44 16 44 35 2 00 html.

5. Labour Organization , International Migrations Organizations, and EU (2006) Seminar on Labour Migration for Integration and Development in Africa,

Rabat, Morocco 26-27 July 2006 (Working Papers and Documents of the Seminar).

6. MIREM (2006) Return Migration to the Maghreb Countries, MIREM Project, Internet: Statistics and news about members of Maghreb nationals removed from Spain
Internet: http://www. MIREM /statistics-1maghreb/grnhg6 15/6/2006.

7. Maha Ennagi (2006) Illegal Migration from Morocco. Internet network.

8. Sara Hamood (2006) African Transit Migration Through Libya to Europe: The Human Cost, Cairo, The American University in Cairo, Forced Migration and Refugee Studies, Internet Network.

((ملاحق الدراسة))

ملاحق الدراسة

- **ملحق رقم (1) :**

الأذن بترجمة فصلين من كتاب حول المهاجرين وحقوقهم في بلدان المغرب العربي للدكتورة خديجة المدماد ، ووضعهما كملاحق ، والفصلين هما : الملحق رقم (2) ، والملحق رقم (3) .

- **ملحق رقم (2) :**

حقوق المهاجرين في دول المغرب العربي (تونس ، الجزائر ، المغرب) .

- **ملحق رقم (3) :**

المهاجرون وحقوقهم في الجزائر .

ملحق (١)
الإذن بترجمة دراستين حول الهجرة

Yahoo! My Yahoo! Mail Make Y! your home page Search: Web Search

YAHOO! MAIL Welcome, elhawatali [Sign Out, My Account] Mail Home - Mail Tutorials -

Mail | Addresses | Calendar | Notepad | Upgrades - Options

Check Mail | Compose | Search Mail | Search the Web

Folders [Add - Edit]
Inbox (11)
Draft
Sent
Bulk (10) [Empty]
Trash [Empty]

My Folders [Hide]
Research activi...
ÌÇÕ ÈÃÛãÇå ÇáÎß... (7)

Search Shortcuts
My Photos
My Attachments

Previous | Next | Back to Messages Call or Instant Message khadijaelmadmad

Delete | Reply | Forward | Spam | Move...

This message is not flagged. [Flag Message - Mark as Unread] Printable View

Date: Wed, 27 Sep 2006 23:50:49 +0200 (CEST)

From: "Khadija Elmadmad" <khadijaelmadmad@yahoo.fr> Add to Address Book Add Mobile Alert
Yahoo! DomainKeys has confirmed that this message was sent by yahoo.fr. Learn more

Subject: RE : Dear Dr. Khadija Elmadmad

To: "Ali Elhawat" <elhawatali@yahoo.com>

Dear colleague,

First of all: Ramadan Mubarak Said.

As for the two chapters of the book "Les Migrants et leurs droits au Maghreb" (for which I was the editor and the coordinator of the research works) you are interested in translating and including in your future book, I do think that this could be feasible with the condition that you mention the book it was taken from, you give a summary of the book and state that the translation is yours and was taken from the original French texts.

I do not think that we need the approval of UNESCO for this.

The exact title of the book is : Khadija ELMADMAD (sous la direction), Les Migrants et leurs droits au Maghreb, Editions La Croisée des Chemins", Casablanca, 2004

The address of the Editor is:

- Editor : LA CROISEE DES CHEMINS
- Mr. Rednani
- Adress : Rue Essanaani, ex rue Daguerre et Chevreuil. Quartier Bourgogne. Casablanca, Morocco
- Tel : 022 27 99 87, Mobile Mr. Rednani : 212 063 44 38 00
- Fax : 212 22 26 05 01

Email : lacroiseedeschemins@lycos.com

ملحق رقم (2)

حقوق المهاجرين في دول المغرب العربي (تونس ، الجزائر ، المغرب)

نعيمة جينوني
NAIMA GUENNOUNI

- **ملاحظة** : وضع هذا النص هنا كملحق مترجم من الفرنسية الى العربية من الكتاب التالي للدكتورة خديجة المدماد ، وهو كالآتي :

Khadija El Madmad (2004) (Sous La Direction) Les Migrants et Leurs Droits au Maghreb, Editions La Croisee des Chenins, Casablanca (pp. 239-300)

وتفضلت الدكتورة خديجة المدماد بإعطاء الأذن لترجمة هذا الفصل من كتابها المذكور ووضعه في هذا الملحق .

الفهرس

الموضـــــــــــوع **الصفحة**



نبذة عن الهجرة المغاربية

1. نبذة تاريخية :

أ) أصول الهجرة المغاربية :

بدأت الهجرة المغاربية إلى أوروبا خلال المرحلة الاستعمارية . وكانت في بدايتها إجبارية وتتنوع حسب حاجة فرنسا من العمال والجنود ، وضمن الدول المغاربية الثلاث كانت الجزائر الأولى التي عرفت هذه الظاهرة . إذ وصل مهاجرون جزائريون إلى بعض المدن الفرنسية منذ نهاية القرن التاسع عشر ، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى تمَ استدعاء مليون مغاربي ونقلوا إلى فرنسا ، والذين بقوا على قيد الحياة أعيدوا إلى بلدانهم نهاية الحرب .

وغداة نهاية الحرب تم استدعاء الجزائريين لبناء فرنسا ، وطردوا إلى بلادهم خلال أزمة العشرينات .

وتكررت الظاهرة مع الحرب العالمية الثانية ، وقام المكتب الوطني للهجرة ، بتجنيد آلاف المغاربة غداة الحرب . وكان الجزائريون يتمتعون بوضعية تختلف عن الآخرين لأنهم كانوا يعتبرون مواطنين فرنسيين كما أن عددهم كان أكثر من المغاربيين

الآخرين ، وهكذا فقد كان عدد المهاجرين المغاربيين 250.000 في فرنسا منهم 220.000 جزائرياً ، 20.000 مغربياً ، و5.000 تونسياً وذلك في الخمسينيات من القرن الماضي .

وأدى استقلال المغرب وتونس عام 1956ف إلى سرعة حركة الهجرة نحو فرنسا وكذلك نحو ألمانيا وبلجيكا .

وفي عام 1963ف أي بعد عام من استقلال الجزائر وقعت هذه الأخيرة مع فرنسا اتفاقاً ثنائياً ، كما قامت تونس والمغرب بتوقيع اتفاق مماثل مع دول الهجرة الأساسية .

وخلال هذه الفترة ، أضحت الهجرة أكثر تنظيماً ، وتم وضع بعثات خاصة في الدول المغاربية الثلاث لتجنيد المهاجرين وتوقيع عقود عمل لكل المرشحين للهجرة . وفي عام 1974ف وصل عدد المهاجرين المغاربة في أوروبا 1.4 مليون شخصاً .

ومع ذلك ، لم تسر حركة الهجرة من الدول المغاربية بنفس الوتيرة . وفي الواقع فإن المغرب هي التي شهدت أكبر موجة هجرة إلي أوروبا فقد تضاعف عدد المغاربة عشرة أضعاف مقابل ستة أضعاف بالنسبة للتونسيين وضعفين ونصف بالنسبة للجزائريين وذلك خلال السبعينيات من القرن الماضي .

وشهدت الدول الأوروبية أزمة عام 1974 مما حذا بالأولى تحديد الهجرة التي لم تكن لتتم إلا في إطار تجمع عائلي مما أدى بدخول حوالي 12.400 شخصاً سنوياً .

إن إيقاف الهجرة أدى إلى انبثاق الهجرة غير الشرعية والموسمية نحو دول أخرى وخاصة العربية مثل ليبيا والعراق ما قبل الحرب ودول الخليج .

ب) تطور سمات الهجرة المغاربية :

منذ منتصف السبعينات تغيرت خصوصيات أو سمات الهجرة المغاربية حيث بدأنا نشاهد وجود ظاهرة الهجرة النسائية والهجرة الشبابية وذلك بوصول نساء وأطفال المهاجرين في ظل سياسة التجمع العائلي. كما بدأنا نشاهد تأنيث النشاطات .

ففي فرنسا تضاعف عدد النساء العاملات ذات الأصل المغاربي مابين 1982ف و1990 ف كما أن مستوى تعليم المغاربيين أرتفع في أوروبا ونسبة غير المتعلمين انخفضت إذ هبطت من 60% عام 1960 ف إلى أقل من 15% عام 1990ف .

وهناك خاصية أخرى لهذه الهجرة ألا وهي ارتفاع الشرائح الاجتماعية ـ المهنية فالعمال الذين كانوا يشكلون أكثر من ثلاث أرباع المغاربة العاملين في فرنسا عام 1982ف ، لم يعودوا يمثلون عام 1990ف إلا الثلثين . وبالتالي بدأنا نشاهد تصاعد الأطر ،

والحرفيين وذوي المهن الحرة والموظفين في قطاع الخدمات والتجارة ... الخ .

وهناك أيضاً خاصية جديدة وهي زيادة النشاطات الثلاثية. فالقطاعات الأولى والثانية انتقلت من 16% إلى 11% بالنسبة للأولى مابين 1975ف و1990ف، هو من 67% إلى 48% بالنسبة للثانية. في حين أن القطاع الثالث انتقل من 17% إلى 41% بنفس الفترة .

كما نلاحظ أيضاً تغيرًا في طبيعة الهجرة المؤقتة ذاتها حيث بدأت تتوسع لتصبح هجرة مستديمة إن لم تكن نهائية مما يدفع بالدول المستقبلة للهجرة لأن تختار سياسة الاندماج أو الانصهار . وآخر هذه الخصوصيات للهجرة هو انتشار الظاهرة الهجرية في الفضاء المغاربي ، وإذا ما تعلقت هذه الهجرة أساساً بالوسط الريفي ، فإنها بدأت تطول الوسط الحضري أيضاً وخاصة لدى الأشخاص المنهكين لتصل نهاية المطاف إلى الطبقات الوسطى مثل المهنيين وطلبة الدراسات العليا الذين يستقرون في البلد المضيف بعد انتهاء مرحلة دراستهم .

2. عوامل الهجرة المغاربية :

إن الأسباب التي تدفع إلى الهجرة في الغالب أسباباً إقتصادية وجغرافية وتاريخية وهكذا فإن مستوى التنمية ، والبطالة ،

والفروق المهمة في الدخول "جمع دخل" "سواء بين البلد الأصلي والبلد المضيف ، أو داخل البلد الأصلي ذاته" تعد عوامل مفسرة لدوافع المهاجرين .

أ) العوامل الإجتماعية ـ الإقتصادية :

إذا ما أخذنا في الإعتبار فروق الرواتب بين البلد الأصلى والبلد المضيف نلاحظ أن الدخل في الدول المتقدمة يزداد حسب مستوى غلاء المعيشة في حين أنه في بلدان المغرب العربي تسجل المرتبات تزايداً سلبياً .

كما ان العامل الإقتصادي في دول المغرب العربي يتجسد في عدم إستقرار اقتصادي رهيب كما يشهد بذلك معدل مستوى التضخم . وهذا التضخم غير المستقر يقود إلى وجود عجز مهم في عروض العمل ومستوى البطالة المرتفع في الـــدول المغاربية الثلاث .

إن مستوى أو معدل البطالة المرتفع في الدول الثلاث يعد أحد الأسباب الأساسية للهجرة في البلدان المغاربية . وهكذا فالبطالة تطول حوالي 16% من الأشخاص العاملين في تونس ، و30% فى الجزائر و13% في المغرب "وهذا المعدل المنخفض يفسر أهمية

العاملين في الريف ، أما في الوسط الحضري فإن معدل البطالة يتروح في حدود 22% رغم كل شيء".

تطور معدل البطالة بالدول المغاربية
في سنوات 1990-2000

البلـــد	1992 – 1989	1996–1997	2000
الجزائر	2103	3207	2908
المغرب "بالحضر"	16	1609	2105
تونس	1602	1509	1506

المصدر : بونار و شارم "ج" : "سوق العمل في اقتصاد الدول المغابية" عشية الانفتاح الأوروبي – المتوسطي ، 1999 .

ومن خلال هذه الأرقام يتضح إذا كان إستخدام جزء من العمالة يتم في الدول المغاربية الثلاث فهو يمس أساساً الشباب المؤهل الذي يحاول إيجاد عمل يتلاءم مع مستواهم التأهيلي "المؤهل العلمي" ، وفي الجزائر يسجل مستوى البطالة للشباب ما بين 15- 24 سنة الأكثر إرتفاعاً بنسبة تفوق بنسبة نصف هذه الشريحة من الشباب "أي 53.7% عام 1990ف و54% عام 2000ف" مقابل أكثر من الثلث في المغرب "أي 30% عام 1992ف و37.6% 2000ف بالنسبة للسكان الحضريين" وأقل من الثلث في تونس "31% عام 1989ف و27.9 عام 1994ف و1.9% عام 1997 ف" . ويزداد معدل البطالة حدة في أوساط الشباب من حاملي المؤهلات بصفة خاصة . وفي دول المغرب العربي الثلاث حيث كان تنامي فرص العمل في القطاع العام حلاً لبطالة الشباب المؤهلين ، تم التخلي

عنه عند ظهور برامج التعديل البنائي ، الخوصصة والإصلاح المستمر نحو العبور إلى إقتصاد السوق بالجزائر .

إن معدل بطالة المؤهلين في طريقه إلى الزيادة أكثر حيث نشاهد سنوياً آلاف الطلاب الذين يتحصلون على شهاداتهم ولايتحصلون على فرص عمل . وإحدى النتائج المتوقعة لهذه الوضعية هو تصاعد الهجرة إذ أنه وفي كل سنة كل مؤهل أو حامل دبلوم مرشح لأن يلجأ إلى الهجرة الشرعية أو السرية .

ب) عوامل جغرافية وتاريخية :

ومن جهة أخرى ، فإن الوضع الجغرافي أو الموقع الجغرافي لدول المغرب يعد عنصراً مشجعاً للمغادرة ، فالفاصل بين المغرب والشاطيء الإسباني لايتجاوز 12 كيلو متراً مما يجعل من هذه المنطقة بوابة اوروبا وأفريقيا في ذات الوقت . وهذا القرب الجغرافي سهل عبر التاريخ حركة العبور والفتوحات ، كما سمح عبر الحقب التاريخية المتعاقبة تحرك البشر بين ضفتي المتوسط ويظل العامل الأساسي الذي يسهل الهجرة غير الشرعية .

إن محاولات العبور نظراً لوجود وسائل ثراء قوية جداً وشجع هذه المحالاوت وجود شبكات متخصصة في هذا المجال .

ج) عوامل نفسية :

وهناك عنصراً آخر يلعب دور المحرض على السفر للمهاجرين وهو يتعلق بصورة النجاح الاجتماعي المتعلق بهيئة المهاجر عندما يعود الى البلد أثناء العطلة، وبشكل عام، فصورة المهاجر هذه، هي صورة الشخص الذي يعيش في رفاهية في بلد الاستقبال وهو يأتي لقضاء العطلة في سيارة فارهة ويسمح لنفسه بشراء الأشياء التي لايستطيع المواطنون المغاربة شراؤها .

3. حالة المد الهجري :

لقد كانت الدول المغاربية تشكل منذ أمد بعيد منطقة لتصدير العمالة ، ولكنها أصبحت منذ فترة وجيزة منطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين "السريين" ، كما أن هذه البلدان تستقبل أيضاً مهاجرين مما يجعل منها منطقة هجرة .

أ) الدول المغاربية ، منطقة نزوح :

حسب الإحصائيات ، التى تظل تقريبية ، فقدر عدد المغاربيين الذين يستقرون في الخارج بحوالي ثلاثة مليون نسمة ويشكل مواطنو المغرب نصف هذا العدد "المستقرين في أوروبا" أما الجزائريون فيمثلون أقل من الثلث بقليل ، والبقية من التونسيين .

ونصف النازحين المغربيين يعيش في فرنسا والنصف الآخر يعيش في دول أوروبية أخرى مثل هولندا، بلجيكا، إيطاليا ، ألمانيا وأسبانيا . أما الجزائريون والتونسيون فيتمركزون أساساً في فرنسا حيث تشكل الجالية الجزائرية أكبر جالية أجنبية عدداً بعد البرتغاليين .

ومع ذلك ، تجدر الملاحظة أن هذه التقديرات لاتأخذ في الإعتبار ظاهرتين مهمتين أخذتـــا فى التطور خلال السنوات الأخيرة وهما : ظاهرة التجنس و ظاهرة الهجرة غير الشرعية .

فأما ظاهرة التجنس فقد شهدت تطوراً سريعاً ، ففي ست دول أوروبية قفز عدد المتجنسين من 15.000 عام 1988ف إلى 37.000 عام 1993 ، مما يعني وجود 160.000 حالة إضافية .

وحسب الإحصائيات المتوفرة فقد كان عدد المتجنسين في فرنسا عام 1994ف هو 42.792 مقابل 37.273 عام 1997ف .

ومن هذا العدد يشكل المغربيون 53% ، والجزائريون 25% والتونسيون 22%. كما أن طلبات التسوية المسجلة في إيطاليا وإسبانيا توضح حجم الظاهرة . فطلبات التسوية المقدمة من المغربيين تصل 48.000 حالة في إسبانيا عام 1999ف ، وأكثر من 3000 جزائرياً . وحالات التسوية التي تمت في إيطاليا تعلقت بـــ 64.000 مغربياً و34.000 تونسياً في نفس العام .

ويمكن إضافة إلى المليونين والنصف مغاربي المسجلين رسمياً في أوروبا نهاية التسعينات من القرن الماضي ، يمكن إضافة 500.000 شخصا متجنساً أو مهاجر غير شرعي ، يستقرون في ليبيا ودول الخليج [1] ، و400.000 آخرين مستقرين في بقية أجزاء العالم، أي بعدد إجمالي يبلغ ثلاثة مليون نسمة ونصف مغاربي يعيشون في الخارج . ويمكننا ملاحظة زيادة حالات الهجرة إلى أماكن أو وجهات جديدة مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا التي أضحت وجهات مفضلة لجزء من النخبة أو الصفوة الجزائرية ، وذلك خلال السنوات الأخيرة في التسعينات من هذا القرن .

ب) الدول المغاربية ، منطقة هجرة :

عرفت منطقة المغرب العربي بكونها دوماً ذات أشكال متعددة من التحركات البشرية وخاصة تلك المرتبطة بممارسات سياحية وخاصة أوروبية . وهذه الممارسات السياحية من الشمال إلى ا لجنوب تتعلق أساساً بأبناء سكان شمال أفريقيا أثناء المرحلة الإستعمارية من اليهود ذوي الأصل الأفريقي الشمالي أو "الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى" والأسبان . كما توجد أيضاً ممارسات البالغين والشباب المغاربيين من الجيل الثاني المستقرين في أوروبا

---

[1] إن المهاجرين من المغرب وتونس والجزائر وموريتانيا، والمستقرين في ليبيا لغرض العمل أو الإقامة أو السياحة لا يعتبرون في حكم القانون الليبي مهاجرين غير شرعيين، فهم مهاجرون يقيمون في ليبيا بموجب اتفاقية اتحاد المغرب العربي الموقعة في شهر فبراير من عام 1989. وهذه الاتفاقية تعطي حق الإقامة والتنقل والعمل لمواطني الاتحاد المغاربي. (المترجم)

والذين يعودون إلى بلدانهم سنوياً أثناء العطلات . وهناك أيضاً سياحة الرعايا الأوروبيين الذين يترددون للإستقرار لفترات ممتدة في تونس أو المغرب . وبالتالى يمكننا إعتبار هذه الحالات من الإستقرار شكلاً جديداً من الهجرة المؤقتة لأنها لاتخضع لمفهوم السياحة التقليدية .

وإذا ماوجدت في الماضي عدة جماعات جاءت لتختار البقاء بشكل مستديم في دول المغرب العربي ، فاليوم يتضاءل عدد الهجرات الجماعية الدائمة . وأصبحت هذه التنقلات في أغلبها هجرات عبور ، أما الهجرات الدائمة فتتعلق بأسباب خاصة مثل حالات الزواج المختلط .

ج) الدول المغاربية : منطقة عبور للهجرة غير الشرعية :

لقد وجدت حركات الهجرة بين المغرب والمنطقة الساحلية الشمالية لأفريقيا على البحر المتوسط منذ أمد بعيد وذلك للروابط والعلاقات التاريخية والتجارية التي أدت إلى الإستقرار والإندماج النهائي لعدد من الصحراويين - الجنوبيين في منطقة المغرب العربي وخاصة في الجزائر بعد إكتشاف النفط .

وأغلب المهاجرين إلى منطقة المغرب العربي من النيجر ومالي وتشاد كانوا يذهبون إلى الجزائر لفترات قد تطول أو تقصر . فالأمر كان يعتمد على الإمكانيات المتوفرة لديهم للحصول على

النقود لإشباع حاجات أسرهم الباقية في بلدانهم أو اصطحاب أسرهم معهم، وخاصة في منطقة جنوب الجزائر الذي لم يكن مكتظاً بالسكان بسبب الظروف المناخية القاسية .

فمدينة تمنراست "*Tamanrasset*" بالجنوب الجزائري مثلاً ، شهدت قفزة في عدد سكانها حيث كان 3.000 نسمة منهم 332 شخصاً صحراوياً - جنوبياً عام 1966ف أصبح 65.000 نسمة منهم 31.000 نسمة صحراوياً - جنوبياً "وخاصة من النيجر ومالي" كما شهدت المغرب أيضاً ، وفي كل الأزمنة ، حركات بشرية قادمة من دول مثل السنغال وغينيا ومالي والنيجر.

ومنذ إغلاق الحدود الأوروبية ، تطورت ظاهرة النزوح أو الهجرة غير الشرعية بل إزدادت كثافة وحدة مما جعل الدول المغاربية الثلاث بلدان عبور رغم عنها .

إنهم على وجه الخصوص ، الصحراويون - الجنوبيون ، الذين يستخدمون أراضي هذه الدول الثلاث كمرحلة عبور قبلما يتمكنوا من المرور إلى الضفة الأخرى من المتوسط . وقد تصادفهم فرص العمل في عين المكان منتظرين إمكانية الدخول إلى أوروبا أو يستقرون في حالة فشلهم في ذلك أو يتركون فكرة الهجرة أصلاً .

وتعتبر إسبانيا وإيطاليا المحطات الآساسية لهذه الهجرة غير الشرعية القادمة من دول المغرب العربي . والأرقام الصحيحة قليلة

حول هذه الظاهرة . وحسب الصحف المغربية ، فإن عدد العابرين بصورة غير شرعية إلى مدينتي سبتة ومليلة وصل 20.000 شخصاً تم حصرهم في مضيق جبل طارق ما بين 1992 – 1997 ، و11.000 شخصاً في بداية عام 2000 .

وإزاء حجم هذه الظاهرة المتزايد ، إلتمست أسبانيا تعاون المغرب لمقاومة هذا النوع من الهجرة . وتشكل إيطاليا بعد إسبانيا ، المحطة الثانية لهذه الهجرة غير الشرعية . إذ يوجد بالبلاد أكثر من مليون مهاجر شرعي و253.000 مهاجر غير شرعي عام 1998ف [1] .

وقد طلبت إيطاليا دعم تونس لوضع حد لهذه الوضعية. كما أن الجزائر، ذات الحدود المشتركة مع عدة دول أفريقية ، هي الأخرى أصبحت محطة عبور لهؤلاء الجنوبيين – الصحراويين المهاجرين غير الشرعيين .

وعرفت الهجرة غير الشرعية ، شأنها شأن الهجرة الشرعية ، عدت خصوصيات مثل التأنيث ، والشبابية . فكثير من النساء الأفريقيات والأحداث حاولوا القيام بنفس المغامرة كالرجال وحاولوا عبور الحدود بكل الوسائل . ومظهر هؤلاء المهاجرين تغير أيضاً حيث بدأنا نشاهد نسبة عالية من حملة الشهادات المدرسية أو التكوين المهني

---

[1] هذا الرقم أكثر من ذلك الآن ولكن الوثيقة المتوفرة لا تحدده.

حق حماية المهاجرين في دول المغرب العربي

1. الدول المغاربية والمعاهدات الدولية :

أ) الدول المغاربية والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان :

لقد إنضمت دول المغرب العربي وصادقت على بعض النصوص الدولية والجهوية أو الإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان .

فحماية حقوق العمال المهاجرين يمر أولاً عبر حمايتهم كأفراد. والجدول التالي يوضح إقرار أهم المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان من قبل الدول المغاربية الثلاث عام 2003 ف:

	(1) CES CR	(2) CCRR	(3) CCPR OP1	(4) CERD	(5) CEDAW	(6) CAT	(7) CRT	(8) CRC OPA	(9) CRC OPSC	(10) MWC
الجزائر	2.9 989	12.9 1989	12.9 1989	14.2 1972	22.5 1989	12.9 1989	6.4 993	–	–	–
المغرب	3.5 979	3.5 1979	–	18.12 1970	22.6 1993	21.6 1993	1.1 993	2.5 002	22.10 2001	21.6 1993
تونس	8.3 969	18.3 1969	–	13.1 1967	20.9 1985	23.9 1988	.10 992	2.4 002	13.90 2002	–

فالمعاهدات التالية تم التصديق عليها، على الأقل، من قبل دولة مغاربية واحدة :

1. المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية (*CESCR*) (م د ح ق ج ث) ، والجهة المسئولة عن مراقبتها هي لجنة حقوق الإنسان .

2. المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية (*CCPR*) (م د ح م س) ، والجهة المسئولة عن مراقبتها هي لجنة حقوق الإنسان .

3. ملحق المعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية (*CCPR-OP1*) (م م د ح م س) .

4. المعاهدة الدولية حول إلغاء كل أشكال التفرقة العنصرية (*CERD*) والجهة المراقبة هي لجنة إلغاء الميز العنصري .

5. المعاهدة الدولية حول إلغاء كل أشكال الميز العنصري إزاء المرأة (*CEDAW*) والجهة المراقبة لها هي لجنة إلغاء الميز العنصري إزاء المرأة .

6. المعاهدة المضادة للتعذيب وكل العقوبات أو الممارسات الوحشية ، غير الإنسانية (*CAT*) ، والجهة المراقبة لها اللجنة المضادة للتعذيب .

7. المعاهدة المتعلقة بحقوق الطفل (*CRC*) والجهة المراقبة لها هي لجنـــة حقوق الطفل .

8. ملحق المعاهدة المتعلقة بحماية الطفل ، والمتضمن منع توريط الأطفال في أزمات عسكرية (*CRC-OP-AC*) .

9. ملحق المعاهدة المتعلقة بحماية الطفل والمتضمن بيع الأطفال ، ومنع بغاء الأطفال والخلاعة التي تعرض الأطفال (CRC-OP-SC) .

10. المعاهدة الدولية حول حماية حقوق كل العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (MUC) والتي تبنتها الجمعية العمومية عام 1990ف .

ويتضح من هذا الجدول أن الدول المغاربية الثلاث وقعت أغلب المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان عدا الملحق الثاني للمعاهدة الدولية المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام . وتجدر الملاحظة أن المغرب إحدى الدول القلائل التي صادقت على المعاهدة الدولية حول حماية العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ومع ذلك تجب الإشارة إلى أن بعض التصديقات صاحبتها تحفظات ما . مما يقلل من أهميتها ويقلص مفعولها بشكل ملحوظ. فالمغرب مثلاً وضعت بعض التحفظات حول المعاهدة المتعلقة بإلغاء كل أشكال الميز إزاء المرأة والتي لم تكن بعض نصوصها تتمشى مع التشريع الوطني .

ب) الدول المغاربية والمعاهدات الدولية لمنظمة العمل الدولية :

تونس : إن تونس عضو بمنظمة العمل الدولية منذ عام 1956ف ، وقد صادقت على 57 معاهدة منها 51 معاهدة دخلت حيز التنفيذ .

المعاهــــــــــــــــــــــــــــــــدة	دخولها حيز التنفيذ
المعاهدة (رقم 14) حول الرا حة الأسبوعية (صناعة) لعام 1921	1957-5-15
المعاهدة (رقم 17) حول تعويض حوادث العمل لعام 1925	1957-5-15
المعاهدة (رقم 18) حول الأمراض المهنية لعام 1925	1959-1-12
المعاهدة (رقم 19) حول المساواة في المعاملة (حوادث العمل) لعام 1925	1956-6-15
المعاهدة (رقم 29) حول العمل الشاق لعام 1930	1962-12-17
المعاهدة (رقم 52) حول العطلات المدفوعة الأجر لعام 1936	1957-5-15
المعاهدة (رقم 81) حول	1957-5-15
المعاهدة (رقم 87) حول الحرية النقابية وحماية الحق النقابي لعام 1948	1957-6-18
المعاهدة (رقم 89) حول العمل الليلي (للمرأة) لعام 1948	1957-5-15
المعاهدة (رقم 100) حول المساواة لعام 1951	1968-10-11
المعاهدة (رقم 105) حول إلغاء العمل الشاق لعام 1957	1959-1-12
المعاهدة (رقم 106) حول الراحة الأسبوعية لعام 1957	1958-5-28
المعاهدة (رقم 118) حول المساواة في المعاملة (الضمان الإجتماعي لعام 1962)	1965-9-20
المعاهدة (رقم 182) حول الأشكال المؤلمة لعمل الأطفال لعام 1999	2000-2-28

المغرب : المغرب أيضاً عضو بمنظمة العمل الدولية منذ الإستقلال عام 1956 وقد صادقت على 49 معاهدة منها 48 دخلت حيز التنفيذ .

المعاهـــــــــــــــــــــــدة	دخولها حيز التنفيذ
المعاهدة (رقم 2) حول البطالة لعام 1919	1960-10-14
المعاهدة (رقم 4) حول العمل الليلي (للمرأة) لعام 1919	1956-6-13
المعاهدة (رقم 14) حول الراحة الأسبوعية (صناعة) لعام 1921	1956-9-20
المعاهدة (رقم 17) حول تعويض حوادث العمل لعام 1925	1956-9-20
المعاهدة (رقم 18) حول الأمراض المهنية لعام 1925	1956-9-20
المعاهدة (رقم 29) حول العمل بالإكراه لعام 1930	1957-5-20
المعاهدة (رقم 41) المعدلة للعمل الليلي (للمرأة) لعام 1934	1956-6-13
المعاهدة (رقم 42) المعدلة للأمراض المهنية لعام 1934	1957-5-20
المعاهدة (رقم 55) حول إلزام صاحب السفينة في حالة مرض أو حادث بالبحر	1958-3-14
المعاهدة (رقم 65) حول العقوبات (العمال الأصليين) لعام 1939	1963-3-27
المعاهدة (رقم 94) حول	1956-9-20
المعاهدة (رقم 98) حول حق التنظيم والحوار الجماعي لعام 1949	1957-5-20
المعاهدة (رقم 100) حول المساواة في الأجر لعام 1951	1979-5-11
المعاهدة (رقم 105) حول إلغاء العمل بالإكراه لعام 1957	1966-12-1
المعاهدة (رقم 111) المتعلقة بالتفرقة (في العمل والمهنة) لعام 1958	1963-3-27
المعاهدة (رقم 135) المتعلقة بتمثيل العمال لعام 1971	2002-4-5
المعاهدة (رقم 138) حول العمر الأدنى، العمر الأدنى الخاص 15 سنة لعام 1973	2000-1-6

الجزائر: تعتبر الجزائر عضو بمنظمة العمل الدولية منذ 1962ف ،

وقد صادقت على 54 معاهدة منها 50 معاهدة دخلت حيز التنفيذ :

المعاهـــــــــــــــــــــــدة	دخولها حيز التنفيذ
المعاهدة (رقم 6) حول العمل الليلي للأطفال (صناعة) لعام 1919	1962-1-19
المعاهدة (رقم 14) حول الراحة الأسبوعية (صناعة) لعام 1921	1962-10-19
المعاهدة (رقم 17) حول تعويض حوادث العمل لعام 1925	1962-10-19
المعاهدة (رقم 18) حول الأمراض المهنية لعام 1925	1962-10-19
المعاهدة (رقم 19) حول المساواة في المعاملة (حوادث العمل) لعام 1925	1962-10-19
المعاهدة (رقم 24) حول تأمين المرضى (صناعة) لعام 1927	1962-10-19
المعاهدة (رقم 29) حول العمل بالإكراه لعام 1930	1962-10-19
المعاهدة (رقم 42) المعدلة للأمراض المهنية لعام 1934	1962-10-19

المعاهدة (رقم 77) حول الفحص الطبي للمراهقين (صناعة) لعام 1946	1962-10-19
المعاهدة (رقم 87) حول الحرية النقابية وحماية الحق النقابي لعام 1948	1962-10-19
المعاهدة (رقم 89) حول العمل الليلي (للمرأة) لعام 1948	1962-10-19
المعاهدة (رقم 95) حول حماية المرتب لعام 1949	1962-10-19
المعاهدة (رقم 97) حول العمال المهاجرين المعدلة مع إستثناء نصوص الملحق رقم 2 لعام 1949	1962-10-19
المعاهدة (رقم 105) حول إلغاء العمل بالإكراه لعام 1957	1969-6-12

وهكذا فإن دول المغرب العربي صادقت على معظم المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان، ولكن وضعية إحترام هذه الحقوق تختلف من بلد إلى آخر كما تحدده التقارير الوطنية التالية :

2. الدول المغاربية والمعاهدات الإقليمية والثنائية :

أ) معاهدات جامعة الدول العربية :

تعود مسألة النزوح إلى دول الخليج إلى سنوات الثلاثينات من القرن الماضي عند إكتشاف النفط في هذه المنطقة . فالإمتيازات كانت تتوقع إمكانية إستيراد اليد العاملة الأجنبية عندما لايستطيع سوق العمل المحلي توفير اليد العاملة المطلوبة .

ولقد إزدادت الحركة إتساعاً في السبعينات من القرن الماضي غداة الأزمة النفطية حيث وجدد حوالي 11 مليون عامل مغاربي في المنطقة خلال التسعينات . وفي 1965ف أصدر مجلس الوحدة

الإقتصادية التابع للجامعة العربية قانوناً يهدف إلى تسهيل دخول كل مواطن عربي إلى أرض دول عربية أخرى عضو . وبالتالي تلتزم الدول الأعضاء بتسجيل وتشجيع عمل رعايا الدول العربية الأخرى على أراضيها وذلك بإلغاء تأشيرات الدخول بالنسبة لرعايا الدول الأعضاء بالمجلس ، وبتجديد بطاقة الإقامة عند إنتهاء صلاحية بطاقة العمل .

كما أنشأ هذا المجلس بالتعاون مع المكتب العربي للشغل ، لجنة مكلفة بتحويل اليد العاملة مابين الدول العربية . وفي 1990ف أوصت هذه اللجنة الدول العربية بالتصديق على المعاهدات المتعلقة بتحرك اليد العاملة بالمنطقة وإحترام إلتزاماتها فيما يخص : تسهيل إجراءات تنقل العمال العرب وذلك بهدف تشجيع العمل وخاصة بتقديم الفرص إلى عائلاتهم لخوض التعليم والتأهيل اللازم وضمان الحريات الأساسية لهؤلاء العمال المهاجرين تمشياً مع إحتياجات التنمية الإقتصادية .

وقد أنشئت منظمة العمل العربية عام 1965ف من قبل وزراء العمل العرب الذين صادقوا في ذات الوقت على الميثاق العربي للعمل .

وتؤكد الدول العربية الموقعة على هذا الميثاق على إرادتها لضمان الحقوق الأساسية للمواطن العربي ، وتقرر في هذا السياق ، وضع برنامج تعاون متكامل حول المسائل المتعلقة بالعمل من أجل تكييف تشريعات العمل والضمان الإجتماعي وسياسة المرتبات ، طبقاً لمبادئ الميثاق العربي للعمل الذي تمت المصادقة عليه .

وأسس المؤتمر العربي للعمل لجنة المعاهدات والتوصيات :

- المعاهدة العربية رقم (11) حول تنقل اليد العاملة لعام 1967ف وهي تستهدف تحقيق الإتحاد الإقتصادي والإجتماعي بفضل منح حرية تنقل الأشخاص بين هذه الدول . وتلتزم الدول الأعضاء بتسهيل تنقل العمالة وإعطاء نفس الحقوق إلى العمال المهاجرين شأنهم شأن العمال الوطنيين ، وخاصة في مجال حماية العمل "مرتبات ، ساعات العمل ، العطلات المدفوعة ، الضمان الإجتماعي" ولكن لاتوجد أية دولة مغاربية وقعت على هذه المعاهدة .

- المعاهدة العربية رقم 4 والمتعلقة بتنقل العمالة لعام 1975ف. ويهدف هذا النص إلى الوحدة العربية بفضل تحرك اليد العاملة . وهو يلزم ، في هذا المعنى ، كل دولة موقعة بتبني سياسات هجرة تتمشى مع إحتياجاتها الإقتصادية والإجتماعية وهي (أي المعاهدة) تتضمن أيضاً حق التجمع العائلي ومنح

بطاقات إقامة لأفراد عائلات العمال المهاجرين . وهنا أيضاً لاتوجد أيـــة دولة مغاربية صادقت على هذه المعاهدة .

- المعاهدة العربية رقم (9) لعام 1977ف والتوصية رقم 2 لعام 1977ف ، المتعلقة بالتكوين المهني لليد العاملة . والنصوص تميل إلى إخفاء مشاكل نقص اليد العاملة المؤهلة التي تعاني منها الدول العربية . وتلتزم الدول بتسهيل تحرك أو تنقل وإستخدام العمال الأجانب . أما التوصية فإنها تهدف إلى تطبيق المعاهدة . ولم توقع الدول الموردة الأساسية للعمالة على هذه المعاهدة كما أن الدول المغاربية لم تصادق عليها أيضاً .

وفي عام 1984ف أكد بيان صادر عن المجلس الإقتصادي والإجتماعي لدول الجامعة العربية على ضرورة منح العمال المهاجرين العرب نفس الحقوق التي يتمتع بها المواطنون تمشياً مع التشريعات الوطنية وذلك بغية تقديم الظروف الملائمة لعودة "العقول" العربية .

ب) المعاهدات الثنائية ما بين الدول العربية :

ضمن الدول التي وقعت أكبر عدد من المعاهدات الثنائية، نجد تونس، السودان، والمغرب . وكأمثلة على ذلك :

- المعاهدة المبرمة بين المغرب وليبيا عام 1983ف .
- المعاهدة المبرمة بين السودان ومصر عام 1977ف .
- المعاهدة المبرمة بين تونس وليبيا عام 1971ف .
- المعاهدة المبرمة بين السودان وليبيا عام 1965ف .

وهذه المعاهدات الثنائية تضم في مجملها إجراءات تستهدف حماية المصالح للدولتين الموقعتين . وهذا النوع من المعاهدات يعطي ضمانات أكثر مما تعطيه المعاهدات متعددة الأطراف ، خاصة للدول المصدرة للعمالة .

وتدور هذه المعاهدات أساساً حول التعاون بين البلدين بهدف تسهيل إستخدام العمال المهاجرين . فرجال الإعمال يقدمون عطاءاتهم إلى السلطات المعنية التي تقوم بتسليم العمال عقود عمل فردية أو جماعية . وشروط العمل والحقوق المخصصة للعمال محددة في هذه العقود . فتعطي للعمال المهاجرين إمكانية تحويل جزءاً من عوائدهم إلى بلدانهم ويلتزم العامل من جانبه ، بعدم الإنخراط في الحياة السياسية للبلد المضيف مع إحترام عاداته وتقاليده .

ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن المعاهدات الثنائية تمنح للعمال حقوقاً أقل مما تمنحه المعاهدات متعددة الأطراف . فالمعاهدات

الثنائية تؤكد اساساً على عدم التمييز بين العمال الوافدين والوطنيين . وإذا ماوضعنا معاهدة 1971 ف بين العراق وتونس ، فإن هذه المعاهدات لاتمنح للعمال المهاجرين حق التجمع العائلي أو التكوين المهني (يستثنى من ذلك المعاهدة بين المغرب وليبيا لعام 1983) .

ج) *المعاهدات مع بقية المناطق "أوروبا" :*

علاوة على العالم العربي ، تعتبر أوروبا منطقة أخرى معنية بالهجرة المغاربية . وهكذا فقد وقع الإتحاد الأوروبي إتفاقيات مشاركة مع المغرب وتونس عام 1995 و1996ف.

ففي الجزء المتعلق بالتعاون الإجتماعي والثقافي ، تشمل إتفاقية المشاركة بين المغرب والإتحاد الأوروبي نصوصاً تتعلق بالعمال المغاربة إذ كل دولة عضو بالإتحاد الأوروبي تضمن غياب كل تمييز إزاء العمال المغاربة في مسألة المرتبات ، وشروط العمل والإعفاء .

فالمادة 64 من هذه الإتفاقية تنص على : "كل دولة عضو تمنح للعمال ذوي الجنسية المغربية المنشغلين في أراضيها ، نظاماً يتجسد من خلال غياب كل أشكال التمييز المبني على الجنسية بالنسبة لرعاياها وذلك فيما يتعلق بشروط العمل ، والمرتبات والإعفاء" .

كما إتفقت الأطراف أيضاً حول ضرورة تقليص ضغط الهجرة من خلال تحسين الأوضاع المعيشية ، وخلق فرص العمل وتنمية التكوين في مناطق الهجرة . وإتفق الإتحاد الأوروبي و المغرب على ضرورة تعميق الحوار فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية وأعتبروا أن الحوار الإجتماعي يجب أن يتمحور حول المشاكل المتعلقة بأوضاع أو شروط عودة هؤلاء الأشخاص الموجودون في وضع غير قانوني .

وتتوقع هذه الإتفاقيات إنشاء منطقة للتبادل الحر في إطار شراكة في أفق 2010ف . وهناك إتفاق شبيه لازال على بساط البحث مع الجزائر .

كما تدور هذه الإتفاقيات أيضاً حول وضع حوار سياسي إجتماعي مع الإتحاد الأوروبي ولكنها لاتخصص إلا مكاناً محدوداً للمسائل المتعلقة بالهجرة . والإتفاق الموقع مع المغرب هو وحده ينص على أن هذا الحوار يستهدف تحسين حركة المرور وإندماج العمال المغاربة المستقرين بصورة شرعية في الأراضي الأوروبية.

وتوضع هذه التقارير تحت تصرف العموم في بلدانهم . كما تتوقع الإتفاقية ايضاً نصاً إختيارياً حول النقض الفردي في حالة

إنتهاك الحقوق الفردية التي تنص عليها ماتسمى المعاهدة . ويتضمن النص كذلك آليات إختيارية مثل اللجوء إلى الشكوى والتحكيم بين الدول .

- الدول المغاربية والمعاهدة :

وفي الوقت الحالي ، تعتبر المغرب الدولة المغاربية الوحيدة التي صادقت على المعاهدة . ولاتوجد دولة هجرة غربية صادقت على المعاهدة في حين ان أغلب العمال المهاجرين يعيشون في اوروبا وأمريكا الشمالية .

وهناك إثني وعشرين دولة صادقت على المعاهدة عند دخولها حيز التنفيذ يوم 2003/7/1 وهي مصر عام 1993ف ، المغرب 1993ف ، السيشل 1994ف ، كولومبيا ، أوغندا ، الفلبين عام 1995 ف ، البوسنة والهرسك وسيريلانكا عام 1996ف ، الرأس الأخضر عام 1997ف ، أذربيجان ، المكسيك والسنغال عام 1999 ف ، بوليفيا ، غانا وغينيا عام 2000ف ، البليز(*BELIZE*) والأروجواي عام 2001ف ، الإكوادور وطاجكستان عام 2002ف ، وأخيراً جواتيمالا ، ومالي والسلفادور عام 2003ف .

وتدرس التقارير الثلاثة حول دول المغرب العربي حقوق المهاجرين في تونس الجزائر والمغرب . وفي حالة المغرب ، تتعلق المسألة أساساً بفهم وتحليل العوامل والأسباب الجوهرية وكذلك السياق

السياسي والقانوني التي أدت إلى التصديق على المعاهدة . كما يدرس التقرير التغيرات أو غياب التغيرات البناءة المؤدية للتصديق ، وذلك من أجل إستخلاص الدروس الضرورية لنشر وتنمية التصديق على المعاهدة في المنطقة كلها .

وفي حالة تونس والجزائر فالأمر يتعلق تحديداً بمعالجة كل العوائق ، بالنسبة لكل دولة ، السياسية والقانونية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية للتصديق ، وتحاول التقارير بالنسبة لهاتين الدولتين وضع إستراتيجية عن طريق التوصيات من أجل نشر المعاهدة لدى مسئولي الحكومة والمجتمع المدني بغية تشجيع التصديق عليها .

الدول المغاربية ومعاهدة الأمم المتحدة حول حقوق المهاجرين

- **المعاهدة :**

بعدما وصلت عتبة الإحدى وعشرين تصديقاً ، هاهي المعاهدة الدولية حول حماية حقوق كل المهاجرين وأفراد أسرهم تدخل حيز التنفيذ يوم اول يوليو 2003ف والهدف الأساسي لهذه المعاهدة هو إحترام حقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين .

وهي لاتمنح حقوقاً جديدة ولكنها تستهدف ضمان المساواة في المعاملة بين المهاجرين والوطنيين وهى تتجسد من خلال تحديدها مفهوم واسع للعامل المهاجر وتضمن حماية متعددة للعامل وأسرته.

وهكذا فالمعاهدة تشمل عدة فئات مثل عمال الحدود ، العمال الموسميين ، رجال البحر ، العمال المتجولين ، العمال المستخدمين بصفة إنجاز مشاريع ، العمال المقبولين لإنجاز عمل خاص ، والعمال المستقلين .

أما مصطلح "فرد العائلة" فهو ينطبق على الأشخاص المتزوجين من عمال مهاجرين أو لديهم علاقات من شأنها ، بمقتضى القانون النافذ ، إعطاء نتائج شبيهة للزواج مثل الأطفال أو أشخاص آخرين على كاهل العامل .

والمعاهدة تميز بين العامل الذي هو في وضع قانوني عن العامل الذي هو في وضع غير قانوني ولكنها تمنح لهما حداً أدني من حماية حقوقهم الأساسية . وهي تقترح آليات للمراقبة والإلزام من أجل السهر أو الحرص على حماية العامل المهاجر وأفراد أسرته. وبالتالي فقد تأسست "لجنة حماية حقوق كل العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم" . ويكمن دور هذه اللجنة المؤلفة من خبراء في فحص التقارير الوطنية التي توجهها الدول الأعضاء والمتعلقة بتطبيق المعاهدة . وتقوم اللجنة بإسداء الملاحظات والتعليقات إلى الدولة المعنية وبعد ذلك تقدم تقريراً سنوياً إلى الجمعية العامة بالأمم المتحدة .

ملحق رقم (3)

المهاجرون وحقوقهم في الجزائر

محمد سايب موزات
عزوز كردون
حسين العبدلاوي
حسن صوابر

- **ملاحظة** : وضع هذا النص هنا كملحق مترجم من الفرنسية الى العربية من الكتاب التالي للدكتورة خديجة المدماد ، وهو كالآتي :

Khadija El Madmad (2004) (Sous La Direction) Les Migrants et Leurs Droits au Maghreb, Editions La Croisee des Chenins, Casablanca (pp. 239-300)

وتفضلت الدكتورة خديجة المدماد بإعطاء الأذن لترجمة هذا الفصل من كتابها المذكور ووضعه في هذا الملحق .

الفهرس

الموضــــــــــوع	الصفحة

▪ **الأدوات القانونية لحماية حقوق المهاجرين واتفاقية الأمم المتحدة :**

الخلاصة والتوصيات

يتفحص الجزء الأول ظروف العاملين المهاجرين حسب مقاربة واحدة للمركبين عبر المكونات التاليـــة: تقـــدير الـــسكان وتحليـــل السمات وتفحص ظروف عيشهم وأثر هذه الهجـــرة علـــى الـــبلاد وأخيراً المشاكل التي تثيرها الهجرة غير الشرعية .

- **ظروف الجزائريين بالخارج** :

إن شكل السياسة الجزائرية يتحدد مباشـــرة بتـــصور خـــاص للمهاجرين الجزائريين بالخارج ، هذا التصور الذي توسع منذ ئـــد إلى فكرة الجالية الوطنية بالخارج لتوسيع هذا التحديد أقـــر علـــى حجم الذين اعترف بهم "جزائريين بالخـــارج" . وهكـــذا فالـــسكان المسجلون لدى القنصليات يصل عددهم إلى 940.000 مهاجر ، بينما قد يبلغ حجم الجالية الوطنية بالخارج 1.2 مليون شخص يمثلون 4% من السكان الجزائريين . وهؤلاء لم يعودوا متركزين فـــي فرنـــسا فتفحص معطيات الهجرة الجديدة تظهر توسعا للفضاء الهجري إلى أقطار أخرى بأوروبا وأمريكا الشمالية وبلدان الخليج . كما أن هذا التغير في المسار ترافق بتغيير في السمات. فنلاحظ تأنـــث الـــدفق وتحركا أسريا أكثر منه فرديا ، كما نرى حركيـــة للكفـــاءات . إن

وضع المهاجرين الجزائريين في فرنسا هو أوضح كثيـرا ويظـل غير معروف معرفة كاملة في ما سواها . وعلى صعيد النـشاط ، يقدر السكان النشطون الجزائريون بفرنسا نحـو 228.000 شـخص منهم 30%عاطلون ، وأغلـب النـشطين المـشغلين هـم عمـال ومستخدمون . والعاطلون عن العمل مـن الجزائـريين ينتظـرون أطول الفترات للعثور على عمل . وعلى صعيد السكن فإن نـسبة شغل المسكن لدى المهاجرين الجزائريين هي في حدود 3.14 مقابل 2.4 للمتوسط الوطني الفرنسي . يبدو أن الجزائـريين هـم أسـوء الناس سكناً في فرنسا . وعلى صعيد التمـدرس يبـدو أن أطفـال المهاجرين الجزائريين هم من بين أولئك الذين لهـم نتـائج جيـدة بالمدراس .

والهجرة الجزائرية غير الشرعية تظل غير معروفـة معرفـة جيدة لأنها غير مدروسة حتى الآن ، على أن صـنفين يمكـن أن يحددا : الصنف الأول هو ذلك الذي يدخل بطريق شرعية إلى البلد المستقبل ثم يستقر في اللا شرعية . وهذه العملية تتم عبر شـبكات الدعم وعبر عرض الشغل غير الشرعي. والفئة الثانية هـي فئـة أولئك الذين لهم مشاريع غير شرعية منذ البداية والمعروفين باسـم "الحرّاقة" . وإن تفحص المعطيات لدى المواني بالجزائر تظهر أن عمليات اعتراض غير الشرعيين تتزايد وتيرتها سنة بعد سنة .

وختاما نرى أن أثر الهجرة على المجتمع ليس كما تافها والأثر الاقتصادي ظل دوما يُقاس بما يتم تحويله من مكاسب وعمليات التحويل هذه هي في حالة انخفاض عظيم منذ سنوات التسعين . وثمة أوجه أخرى إيجابية تلاحظ ، فالهجرة تنتج الكفاءات وتضاعف قدرات المبادرة وهي تنطوي على قدرات توفير .

- **وضع الأجانب بالجزائر** :

إن تفحص وضع الأجانب بالجزائر ، أي الشق الآخر من إشكالية الهجرة يتكشف عن أن البلاد كمّاً هائلا من القوانين المطابقة للمعايير الدولية حول المهاجرين . إن الأجانب الذين دخلوا البلاد بطريقة شرعية يقدر عددهم بأقل من 1% من سكان الجزائر ، وإن منحى نحو النمو لا يمكن استبعاده مع إقامة اقتصاد مفتوح . وأغلبية السكان الأجانب الساحقة هي من أصل عربي ، وخاصة مغربية . وأجانب يعيشون خاصة في أسر أي ما يقدر بحوالي 15.000 عائلة وهم مستقرون من تاريخ بعيد . وعلى صعيد النشاط نلاحظ أن 24% يعملون و15% عاطلون . وعلى صعيد السكن، تحتل الأسر الأجنبية مساكن في الغالب فسيحة تقدر بخمس حجرات في المتوسط ، وهم في غالبيتهم 86% يقيمون في بيوت فردية أو تقليدية وتحتوي على مستوى تجهيز مريح . والعنصر النشاز

الوحيد في وضع الأجانب هو مستوى التعليم ، مع نسبة غير متعلمين عالية نسبياً 38% ونسبة تمدرس للأطفال (من 6 إلى 14 سنة) هم دون المتوسط الوطني .

وإن هجرة الأجانب غير الشرعية التي كانت تعد ظاهرة عارضة باتت تتخذ منحى متزايد في السنوات الأخيرة ، وهي هجرة عبور ، ذلك أن هدف المهاجرين يصبح استقرار هؤلاء السكان بالجزائر نهائيا . ويأتي أغلبهم من إفريقيا جنوب الصحراء "ماليون وعاجيون وبوركينيون وغانيون وسينغاليون وكمرونيون ..." وهم يسلكون المسار التالي : تمنغست – عين صالح – غرداية – وهران – مغنية – وجدة – طنجه – مليله . ولقد تم إيقاف أكثر من 4000 شخص من قبل رجال الدرك الجزائريين سنة 2002 .

إن أثر العمال الأجانب الذين يقبلون رسميا في البلاد هو إجمالا أقل من آثار الهجرة غير الشرعية . إن الأسرة الأجنبية المستقرة منذ أمد بعيد مندمجة تماما في المجتمع الجزائري ، وهي عديدة خاصة الزواج المختلط منها ممن ينتظرون الحصول على الجنسية الجزائرية . أما السكان الأجانب غير الشرعيين فهم يثيرون مشاكل حدودية عند عبورهم الحدود من المغرب إلى إسبانيا .

- **التوصيات** :

إن مآسي بشرية تحدث بانتظام بحالات وفاة أثناء ردهم. وإن توقف الأجانب على الأراضي الجزائرية يطرح مشكلا إنسانياً يتحتم تقليصه إلى الحد الأدنى .

أما بخصوص التكفل بالمهاجرين فالسلطة الرسمية هي العامل الوحيد عبر وزارة الشؤون الخارجية وهي وحدها المخولة تمثيل الجزائر والمواطنين الجزائريين بالخارج . ولقد تم مؤخراً إنشاء وزارة مفوضة مكلفة بالجالية الجزائرية بالخارج ومهمتها الملاحظة والمساعدة في اتخاذ القرار ، كما أن الأحزاب السياسية الجزائرية حاضرة ونشطة داخل الجالية الجزائرية بالخارج . والهيئات الدولية المعتمدة بالجزائر تتدخل لدى فئات المقيمين الأجانب وهي : منظمة الشغل الدولية للعمال الأجانب والمفوضية العليا للاجئين تتدخل لصالح اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة من أجل المهاجرين بشكل عام . وعمل المنظمات غير الحكومية في اتجاه المهاجرين محدود إلى حد ما باستثناء الهلال الأحمر الجزائري .

توصية : إن هذا العامل الذي ظل هامشيا هو ما ينبغي دعمه إذ أن العمل الإنساني لا يحتمل انتظار الإجراءات المؤسساتية. وعمل المنظمات غير الحكومية المباشر هو ذو فعالية أكبر .

ويتفحص الجزء الثاني الأدوات القانونية الخاصة بحماية حقوق المهاجرين بالتوافق مع القرار رقم 158/45 للجمعية العامة للأمم المتحدة . ففي مرحلة أولى يتم التذكير بالاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر وذلك من أجل تحديد إطار التشريع الجزائري فيما يتعلق بحماية كل العمال المهاجرين .

1. حماية الجالية الجزائرية بالخارج :

إن مجموع النصوص التنظيمية على المستوى الوطني متعلقة بالوكالة الوطنية للشغل الوحيدة المخولة منح رخصة عمل للأجانب المقبولين رسمياً على الأراضي الجزائرية ووزارة الداخلية هي التي تمنح بطاقة الإقامة . وبالإضافة إلى النصوص الوطنية أبرمت السلطات مجموعة من الاتفاقيات مع فرنسا من أجل حماية حقوق المهاجرين الجزائريين وهي اتفاقيات إيفيان واتفاقية حول الضمان الاجتماعي واتفاق حول الخدمة الوطنية .

أما بخصوص الاتفاقيات الثنائية فالجزائر لم توقع اتفاقيات إلا مع تونس والمملكة المغربية من بين البلدان المجاورة . أما مع جاراتها الأخرى : مالي والنيجر وموريتانيا وليبيا ، فلا وجود لاتفاق . كما أن الجزائر أقامت اتفاقيات مع بلدان أخرى من أوروبا "خاصة بلجيكا" ، وأمريكا الشمالية "كندا بالخصوص" .

وفي ما عدا ذاك بأوروبا وحتى حيث يوجد مجموعـــات مـــن الجزائريين كبيرة نسبيا "مثل : ألمانيا وإيطاليا وسويسرا وإنجلترا... " يخضع العمال الجزائريون للقانون العـــام . علـــى أن الـــسلطات الجزائرية ما تنفك تشجع الجزائريين على أن ينتظموا فـــي إطـــار الحركات الجمعياتية لحماية حقوقهم والدفاع عنها في سائر البلـــدان التي تستقبلهم .

توصية : في هذا الإطار يبدو من المرغـــوب فيـــه أن تقـــام اتفاقيات ثنائية كلما بلغ حضور المهاجرين الجزائـــريين مـــستوى معينا في البلدان التي تستقبلهم .

2. حماية الرعايا الأجانب في الجزائر :

أما بخصوص حماية حقوق الأجانب بالجزائر ففـــضلا عـــن الاتفاقيات الثنائية المشار إليها سابق وعن منظمة الشغل الدوليـــة، للجزائر قوانين واسعة تشمل كل أوجه الحياة "العمل – الـــصحية – المدرسة – التأمين الاجتماعي" تخص الأجانب بالجزائر ، كما أنـــه قد أعدت نصوص خاصـــة لممارســـة بعـــض المهـــن "التجاريـــة والصناعية والحرفية والمهـــن الحـــرة ..." أو تهـــم بالخـــصوص المهاجرين الذين قد يعملون في دواليب الدولة والجماعات المحلية .

التوصية : إن حماية حقوق المهاجرين الأجانب هجرة شرعية أو غير شرعية تستلزم مراقبة مستمرة وعناية من السلطات الجزائرية .

3. الجزائر والاتفاقية الدولية حول حماية كل العاملين المهاجرين وأفراد عائلاتهم :

وختاماً وبعد تفحص لظروف المهاجرين وبعد تحليل الأدوات القانونية ، نقدم قراءتنا الاجتماعية القانونية للاتفاقية الدولية للأمم المتحدة الخاصة بحماية كل العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم . ولهذه الاتفاقية هدف رئيس يتمثل في محاربة الاستغلال وخروقات حقوق الإنسان لجميع المهاجرين وأسرهم . وهذا تقدم مهم يرتكز على اتفاقية المكتب الدولي للشغل الموقعة من الجزائر من أجل حماية المهاجرين الاقتصادية .

وباختصار ، تثار ثلاثة شروط جوهرية لها علاقة بالمصادقة على اتفاقية 1990 : **أولاً** : إن تصنيف العاملين المهاجرين الذي وضعه القرار لا يمكن أن يتم في الأوضاع الحالية لنظام المعلومات الإحصائية . **ثانياً** : إن العوامل تتدخل حاليا بشكل مشتت على جبهة الهجرة الدولية . **ثالثاً** : إن حقوق الإنسان الأساسية رغم أنها يكفلها التشريع الجزائري فإنها ما زالت تعاني من مشكل التطبيق

والمتابعة . وإثر تفحص هذه الظروف ارتأى ضرورة إعادة تحديد السياسات الهجرية باعتبار ذلك نتيجة مباشرة لتوقيع هذه الاتفاقية .

التوصية : بعد قراءة متأنية لمجموع البنود ، نحـــن مقتنعـــون بأن المصادقة على هذه الاتفاقية لا تثير مشاكل كبرى ولا عقبـــات من أي شكل وإن الشروط المشار إليها يمكن أخذها فـــي الحـــسبان بكل يسر بعد التوقيع ، وذلك بإنشاء مرصـــد للحركـــات الهجريـــة وذلك عبر إنشاء فضاء تشاور بين مختلـــف الفـــاعلين وبمتابعـــة صارمة لاحترام حقوق الإنسان الأساسية .

إن هذه الاتفاقية ، تشكل بالعكس أداة حماية إضافية من أجـــل الدفاع عن حقوق الجالية الجزائرية بالخارج وخاصة فـــي بلـــدان الشمال حتى وإن لم يقرها بعد أي من البلدان المصنعة . وبالنـــسبة للجزائر تأخذ هذه الاتفاقية في الحـــسبان مطلبهـــا الـــرئيس وهـــو الأولوية للاتفاقيات الثنائية وهي في الواقع أقوى توصية تبرز عبر هذه الدراسة .

• المقدمة :

إن هذه الدراسة تمت في إطار مشروع إقليمي لليونسكو بالتنسيق مع كرسي اليونسكو : الهجرة وحقوق الإنسان بجامعة الدار البيضاء بالمغرب . وإن المقاربة المتعددة التخصص التي اختارها الفريق الجزائري تقوم على ضرورة فتح مجال التحليل من أجل تحديد العلاقات المعيارية لأحكام النصوص التشريعية . ونحن نتناول ، بهذه الروح ، تحليل معاهدة الأمم المتحدة الدولية الخاصة بحقوق كل العاملين المهاجرين وأسرهم والتي صادقت عليها الجمعية العمومية بقرارها رقم 158/45 1990.12.18 ، والتي أصبحت نافذة بتاريخ 2003.07.01 ولم توقعها الجزائر بعد .

ولقد اتضحت ضرورة إعادة طرح إشكالية الهجرة الدولية في الأحوال الاقتصادية العالمية لسببين اثنين على الأقل : فالأول له صلة بالعلاقات الجديدة التي تقوم بين البلدان والأقاليم في سيرورة العولمة . والثاني هو ذلك المتعلق ببروز وعي قومي جديد بحقوق الإنسان . وعن هذه الأبعاد الجديدة للهجرة الدولية ، بخصوص الجزائر ، يجب أن تضاف إلى التغييرات العميقة التي نتجت عن الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خاصة عند نهاية الثمانينات . وإن هذه التغييرات قد تمت في ظرف داخلي اتصف

بصراعات سياسية بالغة العنف . وإن هذا الوضع الداخلي لم يتسبب في عزلة الجزائر على الصعيد الدولي فحسب بل كان كذلك سببا في رحيل آلاف الجزائريين إلى الخارج .

ولتحديد إطار هذه الدراسة ، يبدو لنا من المهم أن نعين السكان المستهدفين بهذا القرار ، معتمدين في ذلك على مبادئ مجموع مؤسسات الأمم المتحدة ومعاييرها . ويقترح هذا القرار في مادته الأولى ، تكوين مفهوم لفكرة العمال المهاجرين . فهذا التعبير يعني "الأشخاص الذين سيمارسون أو هم يمارسون أو مارسوا نشاطا مأجورا في دولة ليسوا هم من رعاياها" . كما تم اقتراح تنميط لإقامة التمييزات الضرورية بين العمال المهاجرين ، أي العمال الحدوديين والعمال الموسميين ورجال البحر والعمال المترحلين وأولئك الذين يتم تشغيلهم في مشاريع والذين يقبلون على أساس عمل معين . ونصوص هذا القرار لا تنطبق ، كما هو محدد في المادة (2) على العمال الذين يمارسون وظائف رسمية والمستثمرين واللاجئين وعديمي الجنسية والطلبة ورجال البحر دون تصريح . كما تم التمييز بين العمال المهاجرين في وضع رسمي وأولئك الذين هم في وضع غير شرعي .

ومن جانب آخر ، يحدد هذا القرار كذلك في مادته الرابعة عبارة "أعضاء الأسرة" التي تعني "الأشخاص الزواج أو الزوجات" للعمال المهاجرين أو أولئك الذين لهم علاقات تنتج ، وفقا للقانون المطبق ، آثاراً تعادل الزواج وكذلك الأبناء الذين هم عالة والأشخاص الآخرين الذين هم عالة المعترف بهم أعضاء للأسرة وفقا للتشريع المطبق والاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف المطبقة بين الدول المعنية" .

وانطلاقاً من هذا الإطار التصوري يقترح هذا التقرير في فصل أول القيام بمسح لحركات المهاجرين لأولئك الذين يغادرون الجزائر إلى الخارج فحسب بل كذلك أولئك القادمين من الخارج إلى الجزائر . وإن هذه الحركة المزدوجة سوف يتم تحليلها وفق عدد من المؤشرات التي يفترض فيها أن تقدم أجوبة للأسئلة التالية : من هم ؟ ما هي ظروف عيشهم ؟ ما هو أثر الهجرة على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد ؟ وفي فصل ثان سوف نتناول الأدوات القانونية لحماية حقوق المهاجرين ، عبر تحليل الأدوات المتعددة الأطراف وعلى ضوء الاتفاقيات الثنائية وبالارتكاز على هذا التفحص سوف يكون عند ذاك من الممكن تحديد العقبات التي يتوجب تجاوزها والمساعي الواجب القيام بها

من قبل العاملين ذوي الاختصاص من أجل إنجاح تطبيق هذه الاتفاقية والآثار المترتبة عليها .

تقويم لوضع حركات الهجرة

إن أدبيات الهجرة الدولية غنية جداً حول مسألة الجزائريين بالخارج ، خاصة في فرنسا ، وإن لم يوجد إلا القليل من العناصر عن المهاجرين الجزائريين في بلدان أخرى من العالم "بباكستان وإنجلترا وألمانيا وبلدان الخليج أو كندا" ، فإن الوضع يجد تفسيره في حداثة الظاهرة . أما بخصوص وضع الأجانب بالجزائر فلا نجد تفسيرا يمكن أن يقدم عذراً لعدم وجود دراسات ومعلومات . والوضع الذي تحاول تقديمه يرتكز على مسألة المهاجرين وكذلك على تحليل النصوص التنظيمية المنشورة . وفي هذا الفصل سوف نتفحص تباعا ظرف الجزائريين بالخارج وظرف الأجانب بالجزائر .

1. ظروف الجزائريين بالخارج :

أن حركية الجزائريين تتم اليوم في ظرف هجرة جديدة ، على عكس منفى سابقيهم من الجيل الأول . إن عوامل الجذب هي أقوى

بكثير من عوامل الطرد . إن ما يحدث ضغط الهجرة ليس هو الثقل الديموغرافي المتناقص منذ سنوات بل الخيال المهجري الذي يتغذى من كل الفوائد المرئية التي ينشرها النمط الغربي وكذلك الظروف المأساوية التي عاشها الشعب الجزائري في سنوات التسعين .

وفي ظرف تحول في معطيات الهجرة ، تطورت علاقات المهاجرين الجزائريين ببلادهم الأصلية تطورا سريعا مع تجدد تصوري جديد . إن سمت المهاجرين قد تغير وكذلك مساراتهم وإن ظروف عيش المهاجرين – على الأقل في فرنسا – ما زالت موسومة بهشاشة كبرى . وإن أثر الهجرة على البلد الأصل يبدو إيجابيا رغم أنه لم يعد يطرح مرتبطا بتحويلات الأموال المباشرة فحسب بل كذلك لما يمكن أن يفيد في تحويل الموارد الاقتصادية والتكنولوجية والرمزية . على أن النغمة النشاز في ذلك منشأها الهجرة غير النظامية .

– مفهوم الجالية الوطنية بالخارج :

إن توزيعة المهاجرين الجديدة بسماحها بتنويع أشكال الحركة وأنماط الاستقرار في البلدان التي تستقبلهم قد عقدت معرفة التدفق معرفة كمية . وإن العقبة الكائدة التي تقف أمام هذه المعرفة هي صعوبة تصورية تعود جذورها إلى تحديد فئات المهاجرين . ولتوضيح هذا الاختلاف القائم والمراد بقاؤه عن قصد ، حسب

البعض ، لأهداف سياسية خاصة من أجل استعماله أداة ، يجدر بنا أن نكب على الحالة الجزائرية الفرنسية .

إن تعبير "هجرة جزائرية" قد اختفى في الخطاب الرسمي، كما اختفى في النصوص التنظيمية للجزائر وحل محله اصطلاح جديد "الجماعة الجزائرية المقيمة بالخارج" . وفي مفهوم القانون الجزائري إن هذه المجموعة تتكون من مجموع المواطنين ذوي الجنسية الجزائرية أيا كان مكان ميلادهم وأيا كانت علاقاتهم القانونية بالبلاد التي يعيشون فيها . وهكذا فالجزائريون الذين يحملون جنسية أخرى يحتفظون بجنسيتهم الأصلية وهم يتم إحصاؤهم ضمن أعداد الجالية شرط أن يكونوا مسجلين لدى الممثلية القنصلية الجزائرية .

والإحصائيات القائمة على أساس هذا المفهوم "2003" للمهاجر قد رصدت جملة فاقت 1.200.000 جزائري مسجلين منهم 1.100.000 في فرنسا سنة 1998.

إن الإحصائيات الفرنسية "2002" مستندة على تعريف مختلف للمهاجر "والمهاجر الجزائري خاصة" تقدم أرقاما أقل أهمية من تلك التي تذكرها المصالح القنصلية الجزائرية . وفي معنى القانون الفرنسي والإحصائيات الفرنسية إن المجموع المكون للجالية

الجزائرية المقيمة بفرنسا يتكون من ثلاث فئات : السكان المهاجرون الأجانب "جزائريون" والسكان المهاجرون الفرنسيون بالاكتساب والسكان الفرنسيون من والدين مهاجرين جزائريين . إن فئة المهاجر بالمعنى الضيق للكلمة لا تشمل إلا الأشخاص الجزائريين المولودين بالجزائر واحتفظوا بجنسيتهم الجزائرية . وبذلك فأبناء الوالدين المهاجرين المولودين بفرنسا والأشخاص الجزائريون الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية دون التخلي عن الجنسية الأصلية ليسوا معتبرين جزءا من السكان المهاجرين . والإحصائيات المبنية على أساس هذا التصنيف "تييري 2001 وطاف 2002 ووزارة الشؤون الاجتماعية 2003" تقدم أرقاما تختلف بحسب وتيرة التجنس أكثر منها بحسب تطور دفق المهاجرين .

ووفقا لمعطيات الإحصاء الفرنسي لسنة 1999 ، نلاحظ وجود 576.000 جزائري مهاجر منهم 477.000 مصنفون أجانب و157.000 حصلوا على الجنسية الفرنسية . وهذه المعطيات تظهر أن السكان المهاجرين الجزائريين قد تناقصوا وأن السكان الجزائريين الذين حصلوا على الجنسية الفرنسية قد تزايدوا . والأطفال الجزائريون الذين يعيشون في الأسر المهاجرة يبلغ عددهم 551.540 منهم 037 474 "أي 85.5%" مولودون في فرنسا من والدين أجانب وهم ليسوا محسوبين ضمن أعداد المهاجرين الجزائريين .

وعند الأخذ في الاعتبار هذا التنوع في مقاربـات التـصنيف لوضع المهاجر، نصل إلى إقامة تطور ثنائي لحضور الجزائـريين بالخارج . المقاربة التي تتحدث عـن الجاليـة الوطنيـة المقيمـة بالخارج وهي تحصي 1.200.000 جزائري . أما المقاربة التـي تتحدث عن إجراءات تسجيل الأجانب فإنهـا تحـصي 940.346 جزائرياً .

ومع ذلك ، فبالإمكان الإشارة إلى أن هذه المعضلة المتمثلة فـي تحديد كمية دفوقات الهجرة الجزائرية إلى الخـارج لا تمنـع أيـة محاولة للتعرف على المناحي الثقيلة التـي تبـرز عبـر التطـور الحديث .

أ) التوزيع الجديد للهجرة :

بالرغم من إيقاف تيارات هجرة اليد العاملة المأجورة والذي تم إثر قرار الحكومة الجزائرية سنة 1973، وقرار السلطات الفرنسية سنة 1974، فإن هجرة الجزائريين تواصلت ، وهي لا تبـدو أنهـا تأثرت باتفاقيات شنغن "خندريس 1982 و1999" وإن غلق الحدود بين الجزائر وفرنسا قد نشأ عنه ظهور أشكال جديدة من الحركية مـن مثل طرق لمّ الشمل الأسري واللجوء السياسي وحـالات الـدخول غير الشرعي والهجرات المتأرجحة وهجـرات العبـور وتحويـل

الهجرة من أجل الدراسة إلى طريق استقرار . كما أن عوامل جديدة خاصة بالبلدان الغربية قد سرّعت من الأشكال الجديدة للحركة من مثل طلب العمالة بحسب القطاعات "يد عاملة مؤهلة" . وثمة عوامل أخرى تغذي دفق الهجرة عند المنطلق من مثل الزعزعة الاجتماعية والسياسية وتكوين "مخزون" من الكوادر والكفاءات التي تحمل مشاريع تتجاوز العروض المحلية "العبداللاوي ، 2000 و2002" .

وتحت تأثير كل هذه العوامل لم تتوقف تيارات المهاجرين الجزائريين إلى الخارج، بل إنها تزايدت مثلما يمكن ملاحظته عبر حالة فرنسا . فالجزائريون قد أصبحوا بداء من سنة 1994 أكثر السكان الأجانب الذين عبروا الحدود الفرنسية ، كما أن تطور تيارات الجزائريين نحو البلدان الأوروبية الأخرى وأمريكا الشمالية قد تزايدت كذلك وخاصة في اتجاه كوبيك والولايات المتحدة وإسبانيا وبلجيكا وهولندا والمملكة المتحدة . وهذا الشكل من الحركية ميال إلى أن يصبح ثابتة غير أنه يظل مرتبطا ارتباطا قويا بتطور الوضع الأمني بالجزائر كما يشهد على ذلك تناقص الأعداد بدءا من 1995 .

- **توسيع فضاء الهجرة :**

لئن كانت فرنسا ما تزال تحتفظ بمكانها التقليدي باعتبارهـا أول وجهة للجزائريين، فهذا لا ينفي كونها باتت تفقد من أهميتهـا فـي خيال الهجرة عند الجزائريين وهكذا ، صارت فرنسا في طريقهـا لدى كثير من المهاجرين وخاصة الشباب، إلى أن تـصبح وجهـة مؤقتة في انتظار هجرة ثانية نحو بلدان أوروبيـة أخـرى ونحـو أمريكا الشمالية .

إن سياسة الهجرة الانتقائية التي تسلكها كندا والولايات المتحدة قد أفضت إلى تشكل تيارات منتظمة نحو هذين البلدين "بنـادا ، 1993 وهاشمي علوي 2001". وإن استقرار الجزائريين في شـتى المـدن بأمريكا الشمالية يتم ، ليس فحسب في إطار مسعى قنصلي ، بـل كذلك عبر تجمع طائفي وبتدخل منظمات خاصة متخصـصة فـي التكفل بمشاريعهم للهجرة . وهكذا وإلى جانب صـيغة ، شـبكات الاستقرار في بلدان أوروبا ، المكونة من المجموعة ، تتخذ الهجرة الفردية شيئا فشيئا مكانها مغيرة بذلك نسيج الدفق .

ب) مهاجرون جدد وأشكال جديدة :

عبر تعدد أشكال الحركية ، بالإمكان ملاحظة المناحي التاليـة : تأنيث للتيارات وحركية أسرية أكثر منها فردية وحركية كفاءات .

- **تأنيث التيارات :**

أصبحت النساء عوامل حركية ويبدو حضورهن عمليا في كل الأوضاع المتصلة بمختلف فئات المهاجرين. ونصيبهن في الأعداد المستقرة يتزايد سنة بعد أخرى "موزات والعبداللاوي ، 2003" وهكذا تمثل النسوة بالنسبة لفرنسا 42% من أعداد المجموعة الجزائرية المستقرة بفرنسا . وفي كيباك ، بلغ عدد النسوة اللائي قبلن – حسب بناده – 992 من مجموع 2006 حالة دخول سنة 1999 . وازداد عددهن فبلغ 1008 من مجموع 2500 حالة دخول سنة 2000 .

- **الحركية الأسرية :**

أن الجزائريين ما عادوا يهاجرون بمفردهم، على عكس مهاجري الجيل الأول ، فهم مصحوبون بأزواجهم وأبنائهم أو هم تلحق بهم أسرهم بعد شهور من استقرارهم. وظاهرة البعد الأسري في مشاريع الحركية تخص في المقام الأول أسراً شابة خاصة ومتعلمة . وهذه الحركية تتدخل عند تسجيل تطور في الخصوبة داخل المجموعة المستقرة . إن الحجم المتوسط للأسرة الجزائرية في فرنسا يسجل انخفاضا دائما وذلك ما أنجز عنه تغير في بنية الأسر .

- **حركية الكفاءات :**

إلى جانب هجرة العمل جاءت حركية اليد العاملة المؤهلة، والخبرات المؤهلة على مستوى رفيع فتحت تأثير الأحداث المأساوية التي عرفتها البلاد . تسارعت هذه الحركية لتتكثف وتتنوع في فئاتها ووجهاتها . والإحصائيات في هذا المجال صعب القيام بها والأرقام التي تقدمها بعض المصادر، حتى الرسمية منها ، قليل الوثوق فيها . والسمة الوظيفي المهيمن في الحركية هو كالتالي : الإعلامية والطب والتكنولوجيا "العبداللاوي ، 2003".

وإلى حركية الكفاءات العليا ينبغي أن نضيف هجرة اليد العاملة المؤهلة وحركية الطلبة "جيسر 2000" . وإعداد هذه الفئة الأخيرة التي تنحوا إلى أن يكون ذلك في إطار مشاريع فردية لا تنظمها الدولة هي في تزايد واضح ، كما يشهد على ذلك تسجيل زيادة قوية في تأشيرات إقامات طويلة من أجل الدراسة منحتها فرنسا للجزائريين في ما بين 1998 و2000 "وزارة الداخلية 2001" . وهذا الرقم تحول من 715 تأشيرة سنة 1998 إلى 1381 تأشيرة سنة 2000 أي بنسبة نمو بلغت 64% .

ج) وضع المهاجرين في بلدان الإقامة :

إن الجالية الجزائرية المستقرة بفرنسا بحكم قدمها وتجذرها في المجتمع الذي تقيم فيه ، تقدم أكبر وضوح من أجل تقويم وضعها الاجتماعي والاقتصادي وذلك ما ليس موجودا في حالة وضع المهاجرين الجزائريين في البلدان الأخرى . وثمة أربعة مؤشرات يمكن تفحصها وهي الشغل والبطالة وظروف السكن والتمدرس.

- الشغل :

إن المعطيات المتوفرة تبرز وضع العمال الجزائريين المتسم بهشاشته الاجتماعية والاقتصادية ، كما يظهر مدى تأثرهم السلبي بالبطالة وكذلك بتدهور مواردهم . ويُقدم التعداد العام للسكان الذي تم سنة 2002، رقم 2.1 مليون شخص من السكان العاملين المهاجرين منهم 40% من النساء . ويمثل هذا الرقم 8.1% من مجموع السكان النشطين . وتحتل الجالية الجزائرية بـ 228.000 نشط الترتيب الثاني خلف البرتغاليين وقبل المغاربة : وإن توزيع ملاك السكان النشطين حسب الفئات الاجتماعية والوظيفية يُظهر أن الجزائريين نسبيا هم أقل عددا من المتوسط الوطني في فئات العمال المستقلين وأرباب العمل والأطر، وهم أكثر عددا في فئات العمال والمستخدمين .

وإن تدهور وضع العاملين في ما يخص التشغيل يدفع النشطين الجزائريين نحو الأعمال المؤقتة – وعددهم بالنسبة للرجال وللنساء يقع فوق متوسط مجموع السكان المهاجرين – على أنهم أكثر عددا من البرتغاليين وأقل قليلاً من المغاربة .

وإن تحسن هذا الوضع المهني يصطدم بمصاعب تعارض المهاجرين الجزائريين في مجال التكوين المهني. فقد لوحظ أن الجزائريين هم أكثر من يعانون من مصاعب في سبيل تحسين مستوى التأهيل. والإحصائيات المتاحة حول هذه المسألة تظهر أن 75% من الجزائريين يبدءون عملهم بشغل مصنف في فئة العمال "غير ذوي الخبرة" والذين استطاعوا متابعة تكوين مهني لا يمثلون سوى 17% من أرقام المهاجرين الذين استفادوا من هذا التكوين .

– البطالة وتدني العائدات :

من الجلي أن تردي مستوى المهاجرين الجزائريين في ما يتعلق بالشغل كان من آثاره ازدياد أعدادهم من بين العاطلين ، وتكسف معطيات المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية (2002) أن 30.08% من المؤهلين للعمل من بين الجزائريين كانوا يبحثون عن شغل . وهم من بين أولئك الذين يقضون أطول فترة للحصول من جديد على عمل "420 يوما في المتوسط مقابل 300 يوم للفرنسيين" .

إن المهاجرين الجزائريين الذين هم في موقف هش في ما يتعلق بالشغل والمعرضين أكثر من مهاجرين آخرين لآثار البطالة قد تدنت عائداتهم باستمرار في السنوات العشر الأخيرة . وحسب استبيان أجراه المعهد الوطني للدراسات الديموغرافية (1997) كان متوسط دخل العامل الجزائري السنوي يقدر بـــ 80.000 فرنك فرنسي أي 12.000 أورو ، في حين أنه عند الفرنسيين بـــ 150.000 فرنك فرنسي أي 22.870 أورو . وتظهر نفس الدراسة أن 17% فقط من الأسر الجزائرية التي لها أبناء ما دون 25 سنة لها دخل أعلى من 150.000 فرنك فرنسي أي 24.400 أورو والحال أن هذه النسبة هي 27% عند الأسر الفرنسية . والمهاجرون الجزائريون هم كذلك عديدون في الفئات ذات الدخل المتدني . وتلاحظ هذه الدراسة كذلك أن 20% من الأسر الجزائرية لها دخل سنوي دون 90.000 فرنك فرنسي أي 13.720 أورو والحال أن 9% فقط من الأسر الفرنسية هي في هـــذا الوضع

- السكن

إن تدهور مستوى العائدات لها تأثير مباشر على الوضع فيما له صلة بالسكن وبالحصول على وسائل الراحلة في السكن والرفاهية المنزلية. وهكذا يلاحظ أن نسبة شغل المسكن مرتفعة لدى الأسر الجزائرية ، فهي تقدر بـــ 3.14 مقابل 2.4 الذي هو

متوسط المستوى الوطني . ونسبة الشغل إلى الحجرات هي حجرة عن كل فرد مقابل حجرتين عن كل فرد لمجموع الأسر في فرنسا . وإن تعداد السكان العام لسنة 1999 قدم المزيد من المعلومات عن هذا الوضع : 7.1% من الجزائريين الذين يعيشون بمفردهم يسكنون مساكن غير مريحة مقابل 2.2% من الأجانب الآسيويين و2.3% من الأتراك و4.6% من المغاربة و5.6% من الأفارقة جنوب الصحراء . وهكذا فالجزائريون هم من الأجانب الأسوأ حالا في السكن .

والمفارقة هي أن هذا الوضع غير الملائم في مجال السكن يتزامن مع منحى إلى تحسن وضع شغل المساكن . ولئن كان الجزائريون في غالبيتهم يستأجرون فهم مع ذلك أكثر عددا من غيرهم من المهاجرين في امتلاك مساكنهم .

- التمدرس :

إن تحليل تمدرس أطفال المهاجرين الجزائريين يظهر وضعا لا يسير في نفس اتجاه ظروف العيش ، فأبناء المهاجرين الجزائريين الذين يحيون في ظروف عيش غير ملائمة هم من بين أولئك الذين يحصلون على نتائج جيدة بالمدرسة . وإن كانت أعدادهم في الابتدائي والثانوي هي دون أعداد المغاربة فمن

المحتمل أن سبب ذلك يكمن في أن العديدين منهم مصنفون في فئة التلاميذ الفرنسيين لحصولهم على الجنسيتين الفرنسية والجزائرية .

د) *الهجرة الجزائرية غير الشرعية إلى الخارج أو "الحرّاقة" :*

منذ تشدد نسبي في سياسات الهجرة الأوروبية ، إنهم آلاف من العمال المهاجرين من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط الذين يحاولون عبور كل الحواجز متجاوزين الموانع من أجل الوصول – عبر شبكات منظمة – إلى مراكز عمل يعرضها الاقتصاد الأوروبي (باليدا 1991) . وهذا السبب ليس وحده بخصوص الجزائريين ، فالدافع الثاني إلى الرحيل بكل الوسائل يعود إلى وضع الصراعات السياسية البالغة أعلى مستويات العنف في التسعينيات ، وهذه الفئة الثانية تدخل عادة البلدان الآوية لهم بطريقة شرعية ثم تستقر في وضع اللا شرعية أو هي تقدم طلبا للجوء السياسي .

وثمة في الختام فئة تتجاوز كل المراحل ، إنها فئة "الحرّاقة" وهو رجال ونساء يركبون البحر بطريقة غير شرعية على ظهور السفن ويحاولون الوصول إلى موانئ بلدان شمال المتوسط . وتظهر أرقام رسمية لسنة 2000 إيقاف 141 "حرّاقا" بميناء وهران . وفي سنة 2001 تزايد هذا الرقم حيث بلغ 161 محاولة ركوب السفن

بطريقة غير شرعية . وفي النصف الأول من سنة 2002 سجلت 143 حالة إيقاف . وهذه الأرقام تبين عن تزايد في وتيرة المحاولات التي تم اعتراضها من قبل السلطات ولعل ذلك يدل على تزايد في المحاولات الناجحة . وتحدث مآس بانتظام عند اكتشافهم في عرض البحر .

هـ) أثر حركات الهجرة على المجتمع الجزائري :

إن أثر هجرة الجزائريين على بلادهم غالبا تم تفحصه حصرياً على صعيد تحويل الأجور ، والعائدات .. (موزات ، 2003) غير أنه ثمة أوجه أخرى للهجرة الجزائرية أهل لأن يتم التأكيد عليها : فالهجرة تنتج الكفاءات وتضاعف قدرات المغامرة وهي تحوي قدرات التوفير .

- فرار العقول أم حركية الكفاءات :

إن فرار الكفاءات العلمية والتقنية واليد العاملة المؤهلة تؤثر سلبا في الاقتصاد الوطني . إن هذا الطرح الخاص بهجرة العقول هو اليوم معترض عليه من قبل الطرح الذي يبرر حركية الكفاءات (نار ، 1992 وريجينالد ، 1989 وفاغنار ، 1998 ولطرش ، 2001) . أي بعبارة أخرى أن الكفاءات الوطنية هنا أ هناك يمكن أن تشكل ثروة موارد بشرية يمكن لاقتصاد البلاد الأصل أن يستفيد منها .

إن عدد الجزائريين مم لهم قدرات علمية ذات كفاءة عالية بالخارج يفوق 5000 . والأطباء في فرنسا هم من يشكلون أكبر رقم . فمن بين 10.000 طبيب أجنبي تم إحصاؤهم، 7000 هم جزائريون . وعدد البحاث الجزائريين بالولايات المتحدة يتجاوز 3000 شخص من مجموع 18.000 مواطن جزائري . والوضع مشابه في كويبك وبعض البلدان الأوروبية مثل ألمانيا التي وظفت مؤخراً أكثر من 300 معلوماتي جزائري .

- كفاءات المغامرة :

إن الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج تزخر في داخلها بالكفاءات عالية الخبرة القادرة على تقديم قدرات الخبرة والتحديث والإدارة . وحسب إحصائيات من "المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية" يمثل الجزائريون نصيبا مهما من بين 85.000 مقاول أجنبي بفرنسا . وهم يمتلكون مهارة تمكنهم من التكفل بمشاريعهم وبمواصلة تنفيذها دون الخضوع لإكراهات مالية أو إدارية . كما أخص المعهد (2002) 99.000 مقاول من أصل جزائري يعملون في العديد من البلدان الأوروبية ويحققون أرقام ربح تتجاوز 100 مليون أورور ويشغلون أكثر من مليوني عامل .

- **قدرات التوفير :**

بخصوص التوفير ، للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج قدرات لا بأس بها . فبخصوص فرنسا وحسب بحث ميداني أجرته مجموعة (بارببياس ، 2003) ظهر أن 50% من الجزائريين هم أناس موقرون . وحوالي 75% يوفرون وفق وتيرة شهرية ، وتوفيرهم موجه خاصة نحو منتجات معفاة من الضرائب وهذا يعادل التوفير الشعبي من باب الاحتياط. على أن رغباتهم في مجال التوفير يعبر عم ميل نحو التوفير بغية بلوغ الملكية العقارية وإنشاء المشاريع .

وفي دراسة تمت في نهاية الثمانينات ، كسف مصرف فرنسا عن أن استثمارات الجزائريين المباشرة بفرنسا بلغت للفترة 1984 – 1993 ، 661 مليون فرنك فرنسي (2003) . وبدءا من سنة 1991 ، بلغت الاستثمارات 100 مليون فرنك فرنسي سنويا ، وهي تتجه نحو قطاعات العقارات والتجارة والخدمات . ومجموع مبيعات التجار السنوية تقدر بـــ 25 مليار دولار أمريكي منها 75% في قطاع الفندقة والمطاعم .

- **تحويلات الأموال :**

منذ 1980 ، تراجع تحويل الأموال عبر المصارف بشكل ملحوظ. فحسبّ الإحصائيات المصرفية ، تقارب المبالغ التي

يحولها جزائريو فرنسا تجاه بلادهم الأصلية ثلاثة مليارات دولار سنوياً ، غير أن أقل من 10% من هذا المبلغ يمر عبر القنوات الرسمية . وحسب المعطيات التي قدمها مصرف الجزائر ووزارة البريد والهاتف ، فإن أهم جزء من المبالغ المحولة مصدرها التوفير من الأجور ومن المعاشات والتقاعد ومن الحوالات البريدية وعمليات تغيير العملة عند الدخول إلى البلاد .

- دور المهاجرين في الاستيرادات دون دفع :

على عكس ما يمكن اعتقاده ، فإن إدخال آليات جديدة للتغيير لصالح القائمين بالعمليات الاقتصادية من الجزائريين من أجل القيام بالتحويلات لم يؤثر في دور المهاجرين الجزائريين في تمويل عمليات الاستيراد دون دفع . وإن المعطيات المتاحة (2002) لا تسمح بتقدير هذه التحويلات تقديرا دقيقا غير أن الفرضية التي تبرز من خلال قراءة المعلومات المجموعة لدى المصالح المعنية تدفع إلى الاعتقاد إلى أن الاستيراد دون دفعه أموال لم يختف . وهكذا فإن إحصائيات السنوات التسعين تظهر أن قدماء مجاهدين قد استوردوا 38946 سيارة بمبلغ قدره 4.228.4 مليون دينار جزائري . والمركبات المستوردة تحت صيغة رخصة استيراد مركبات بلغ عددها 1871 مركبة بمبلغ قدره 142.6 مليون دينار جزائري . أما الأشياء المستوردة في إطار تغيير السكن فتمثل ما يعادل 388.4

مليون دينار جزائري . وختاماً ، الأشياء الأخرى والمنتجات المستوردة خارج هذه الصيغ تمثل ما يعادل 6.673.2 مليون دينار جزائري .

2. **وضع الأجانب في الجزائر** :

إن وضع الأجانب بالجزائر قد مر بتغيرات بحسب تاريخ الجزائر ويمكن ملاحظة أربع فترات تاريخية لحركات السكان الأجانب بالجزائر وهي فترات متميزة تماما ويمكن ملاحظتها في الماضي .

الأولى وهي فترة ما قبل الاستقلال . وحسب تعداد للسكان جرى سنة 1948، كان غير المسلمين الذين كان عددهم قد قدر بـــ 160.000 سنة 1856 ، قد انتقل إلى ما يقرب المليون . ويلاحظ أن 95% منهم فرنسيون و5% من جنسيات أخرى : أسبان وإيطاليون وسويسريون وإنجليز ومالطيون وبلجيكيون ويونانيون وبولنديون ومن بلدان شمال إفريقيا الثلاثة. كان السكان العاملون من غير المسلمين والأجانب بالجزائر الأهم إذ كان عددهم 259.000 عامل بينما لم يكن عدد العاملين بالمغرب سوى 94.000 (1947) و65.000 بتونس (1946) .

وعند الاستقلال حدث انسحاب السكان غير المسلمين والأجانب مع رحيل غالبية فرنسيي الجزائر وتبعتهم الطوائف الأخرى . كما يجب أن نشير إلى رحيل مسلمين جزائريين كانوا مساعدين في الجيش الفرنسي .

ومن أجل إعادة بناء الجزائر، اختار المسؤولون سوق عمل إقليمي . فالمكتب الوطني لليد العاملة الذي أنشئ لهذا الغرض كان يجب أن يصبح الوجه الوحيد لسوق العمل ، وذلك من أجل استيراد اليد العاملة المتخصصة وتصدير العمال غير المؤهلين وذلك وفق اتفاقيات مع فرنسا مثلاً . وكانت اليد العاملة الكفوءة تأتي ليس من أوروبا فحسب بل كذلك من شمال إفريقيا ومصر والشرق الأوسط والاتحاد السوفييتي سابقا .

وبدءا من سنوات الـــ 80 ، حل الجزائريون محل اليد العاملة الأجنبية إثر عملية التعريب التي قامت بها الجزائر وبالإضافة إلى النتائج المسجلة من النظام التربوي والتكويني . وأخيراً اضطر الأجانب القليلون الذين كانوا ما زالوا يقيمون بالجزائر إلى ترك البلاد إثر أعمال العنف السياسي لسنوات التسعين .

إن هذا التذكير التاريخي المقتضب بدا لنا مهما لتحديد وجود إستراتيجية سياسية ومؤسساتية قائمة على المعايير الدولية التي

تنظم وضع العاملين الأجانب ووضع أسرهم في إطار اتفاقية المكتب الدولي للشغل حول العمال المهاجرين .

وإن فترة تاريخية خامسة للهجرة تنفتح الآن في الجزائر مع انفتاح اقتصادها ومع حضور أكبر متوقع لعمال أجانب ، وثمة بعد جنسيتان جديدتان على عين المكان وهما الصينيون "في البناء والأشغال العامة" والهنود "في الحديد والصلب" .

والوضع الحالي للعمال الأجانب في الجزائر يرتكز على معادلة مزدوجة يتوجب طرحها مشكلا ، وضعية العمال الأجانب الداخلين بطرق شرعية للبلدان ووضعية العمال الداخلين بطرق غير شرعية ، فمن هم هؤلاء ؟ وفي أي ظروف يعيشون في الجزائر ؟ وما هو أثر هذه الهجرة على البلاد ؟

أ) من هم الأجانب ؟ :

إن السكان الأجانب يمكن التعرف عليهم عبر بعض المؤشرات من التعداد العام الأخير للسكان والمساكن وكذلك عبر سجلات الإدارة العامة للأمن الوطني. ومن هذين المصدرين يمكن القيام بتقدير للهجرة الدولية . إلى أنه ينبغي الإشارة إلى محدودية هذه

المعطيات ، فهي لا تمكن من إجراء تحليل معمق لعدم وجود بحوث نوعية خاصة بالأجانب بالجزائر .

- المقيمون الأجانب يمثلون 0.26% من السكان الجزائريين :

إن عدد السكان الأجانب الإجمالي يقدر بـ 74.551 شخص حسب التعداد العام للسكان والمساكن لسنة 1998 . وهم يمثلون 0.26% من مجموع السكان المقيمين بالجزائر . ويتكون هذا العدد من 42.2% من الذكور و50.8% من الإناث .

- هرم الأعمار ذو قاعدة عريضة :

يمثل السكان ما دون 15 سنة 28.7% من مجموع السكان الأجانب المقيمين ويمثل السكان الذين هم في سن التمدرس "6 ـــ 14 سنة" 17% من هؤلاء السكان الأجانب . والسكان "الأجانب" الذين هم في سن العمل "15 ـــ 59 سنة" يمثلون 57.4% ويمثل السكان الذين هم في العمر الثالث "المسنون" 13.9% .

وتعطي نسب الأعمار هذه صورة هرم عريض في قاعدته وتسمح بالافتراض أن العمال يعيشون في أشرهم. وثمة نسبة من النساء أقل من نسبة الرجال للفئة 10 – 20 سنة وذلك ما يدل أن الشباب الأجانب من الذكور هم أكثر من يأتون للإقامة بالجزائر من أجل العمل أو من أجل الدراسة . وهذه البنية من المحتمل أنها

ترجمة لوجود كثير من الأسر الكاملة ، آباء وأبناء ونسبة الأشخاص المتقدمين في السن تجد تفسيرها في وجود مقيمين منذ أمد بعيد .

ب) الأجانب حسب المعطيات الرسمية :

إن المعطيات الإجمالية للإحصاء العام للسكان والمساكن لسنة 1998 والإدارة العامة للأمن الوطني لسنة 2002 تظهر اختلافا بسيطا : 551 74 مقيما أجنبياً "حسب المصدر الأول" و138 80 حسب المصدر الثاني . وهذا الاختلاف مرده إلى :

- الأرقام تمثل فترتين مختلفتين .
- أرقام الإدارة العامة للأمن الوطني أدق إذ أن الرقم يمثل بطاقات إقامة صرفت وأحصيت بخلاف التعداد العام للسكان والسكن حيث أن المعطيات أخذت من أسر مع احتمالات رفض الإجابة أو بسبب الغياب أو الإغفال أثناء الإحصاء . ولهذا السبب يمكن اعتبار أرقام الأمن الوطني رسمية .

- الجالية العربية هي الأهم عدداً :

إن بنية السكان بحسب الجنسيات تظهر لنا فروقات تحمل معاني أكثر . فالمغاربة يمثلون 55.1% من مجموع الأجانب المقيمين بالجزائر والجالية العربية ما زالت هي الأكثر عدداً . فهي تمثل

78.2% من المقيمين الأجانب بالجزائر، وهذا الرقم هو "76.3% حسب التعداد العام للسكان" والأفارقة غير العرب المقيمون بالجزائر يمثلون 9.4% من مجموع المقيمين الجانب بالجزائر "3.9% حسب التعداد" ويمثل الأوروبيون بالجزائر 10.6% من الأجانب المقيمين بالجزائر "6.7% حسب التعداد". وتقدر نسبة الآسيويين بـ 13.5% "مقابل 1.9% من الإحصاء" وأخيراً الأمريكيون 1.3% "لقاء 0.3% من الإحصاء" .

- هيكلية السكان الذين هم في سن 15 سنة فما فوق حسب الوضع الزواجي :

إن السكان الأجانب متزوجون بنسبة 32.9% وهذه النسبة هي 46.6% عند الرجال و20.5% عند النساء . ويمثل العزاب فيهم 53.3% من هؤلاء السكان "48.6% للرجال و57.5% للنساء" "ملحق رقم 2" وتزيد نسبة المطلقين والأرامل ما يزيد قليلا عن 10% من السكان الأجانب من سن 15 سنة فما فوق . ومتوسط سن الزواج 34 سنة للرجال و29 سنة للنساء .

ج) ظروف عيش الأجانب :

ثلاث مؤشرات تقدم لنا ظروف عيش الأجانب وهي الوضع الفردي وظروف السكن ومستوى التعليم . إن عبء الأسر الأجنبية بالجزائر ضعيف نسبياً "حسب الإحصاء العام لسنة 1998" إذ هو لا يمثل

سوى 15.443 أسرة ، بمتوسط 4.8 شخص للأسرة الواحدة . والأسر التي يتكون من شخص واحد لا تتمل سوى 8% من المجموع . كما أن 76.9% من رؤساء العائلات الأجانب هم رجال و23.1% نساء. ومتوسط عمر أرباب الأسر هو 52 سنة أي 50 سنة للرجال و58 للنساء .

– العاملون يمثلون 24% من السكان الأجانب:

وحسب الوضع الفردي ،فبنية السكان الأجانب من سن 15 سنة فما فوق هي كالتالي : 24% يشغلون وظيفة و15% هم من العاطلين و7.2% متقاعدون و8.4% طلبة وختاماً 44% لا يعملون .

– إنهم يسكنون في بيوت حسنة التجهيز :

إجمالاً ، الأسر الأجانب المقيمون بالجزائر يشغلون مساكن فسيحة إلى حد . ومتوسط عدد الحجرات للمسكن هو 5 غرف . وبحسب أنواع المساكن ، يقيم غالبية الأجانب في مساكن فردية 53% أو مساكن تقليدية 23% .

كما نلاحظ أن 18% من السكان الأجانب يقيمون في عمارات جماعية مقابل 6% في مساكن متواضعة. وحسب مستوى الراحة يمكننا أن نسجل المواصفات التالية :

– 81.7% من الأسر الأجنبية لها مطبخ في البيت الذي تقيم فيه .

– 49.2% لها بيت حمام .

– 81.4% لها بيت خلاء .

- 84.2% من المساكن المشغولة مربوطة بشبكة المجاري .
- 74.7% من المساكن المشغولة مربوطة بشبكة المياه .
- 70.7% من المساكن المشغولة مربوطة بالمجاري .
- 36% من المساكن المشغولة مربوطة بشبكة غاز المدينة .

- نسبة تمدرس دون المتوسط الوطني والأميون عديدون :

إن أبناء الأجانب يرتادون المدارس من الجزائريين ، لكن نلاحظ نسبة تمدرس ضعيفة نسبيا قياسا بالمتوسط الوطني . والنسبة لدى الأطفال ما بين 6 و14 سنة هي حوالي 78% "79% للأولاد و77% للبنات" . كما نسجل نسبة أمية مرتفعة إلى حد 39% "47% للنساء" للسكان من السادسة فما فوق . وإجمالا وبخصوص مستوى التعلم فإن نسبة الأشخاص غير المتعلمين مرتفعة إلى حد ما "38%" . والمستويات تتدنى من الابتدائي 22% إلى المتوسط 15.3% إلى الثانوي 12.3% وأخيراً إلى العالي 7.3% .

د) أثر الهجرة الشرعية في المجتمع محقق :

إن أثر الهجرة الشرعية في الاقتصاد الجزائري يظل غير معروف إلى حد. وإن إسهام العمال المهاجرين على الصعيد الاقتصادي لا يشك فيه . ذلك أن رخص الإقامة لا تمنح إلا للأشخاص ذوي الخبرات غير المتوفرة في سوق العمل المحلي .

وعلى الصعيد الاجتماعي والثقافي يشاطر أغلب المهاجرين "إنهم من أصل عربي في غالبيتهم" الجزائريين نفس القيم .

أما الأجانب ذوو الثقافة المختلفة فهم أحرار في ممارسة دينهم لأن للجزائر أدوات قانونية تسمح بممارسة الشعائر الدينية .

هـ) الهجرة غير الشرعية بالجزائر :

إن هجرة الأجانب غير الشرعية هي أبعد من أن تكون ظاهرة جماعية غير أنها ببعدها الاجتماعي توشك أن تصبح مشكلة كبرى في الجزائر ، وإن أكثر حالات الدخول غير الشرعي إلى التراب الجزائري محددة على مستوى الحدود مع مالي والنيجر جنوب الصحراء . وهذه المنطقة هي في الواقع فريسة حركات سكان مرتبطة بمجال الطوارق والرحل الاقتصادي . وتجوال الرحل فيها حر إلى حد ما واقتصاد المقايضة مقنن . وهذا المجال يشكل معبرا متميزا للمهاجرين من جنوب الصحراء العاملين بولايات الجنوب وخاصة بتمنرست . وما بقيت هذه الحركات مقتصرة على هذه المنطقة يظل المشكل متصلا باقتصاد حدود أي بحقوق عمال حدوديين في منطق هجرة متبادلة غير أن الأمر ليس كذلك عندما يحدث استقرار طويل .

- **من الهجرة المتبادلة إلى هجرة العبور :**

إن الحالات الحديثة التي رصدتها السلطات الجزائرية أبانت عن حركة جديدة نحو مناطق شمال الجزائر ونحو المملكة المغربية وتونس بهدف الوصول إلى أوروبا . وإن منطق هجرة العبور هذا ليس دون عواقب حتى وإن لم يكن عبؤها سعل التقدير . إن الدخول إلى الأراضي لا يتم باستمرار بشكل غير شرعي . غير أن عملية غير شرعية تبدأ حال انتهاء مدة الإقامة الشرعية .

وحسب تقارير رجال الدرك الجزائريين، يوجد أغلب الأجانب الذين هم في وضع غير قانوني على طول مسار من الجنوب إلى الشمال، مرور بتمنرست وعين صالح وغرداية ووهران ومغنية ووجدة وطنجة . وهؤلاء الأجانب هم من جنسيات شتى : ماليون وعاجيون وبوركينيون وغانيون وسنغاليون ونيجيريون وكمرونيون . ولقد قام رجال الدرك سنة 2002 بإيقاف أكثر من 4000 شخص بالجزائر. وعلاوة على الآثار الاجتماعية للمشاكل الإنسانية "مساكن غير مريحة وعدم وجود موارد ثابتة ... " التي تنجم في المعسكرات لهذا الغرض في مغنية على سبيل المثال بولاية تلمسان فإن الأثر الاجتماعي الاقتصادي ليس هيناً.

- الأثر الاجتماعي الاقتصادي للهجرة غير الشرعية :

على صعيد الأثر الاجتماعي الاقتصادي ، الوضع هو أكثر تعقيدا لأنه يواكب غموضا محيط بظروف المهاجرين غير الشرعيين . وإن سلسلة من شبكات التهريب قد استقرت لمدة طويلة على مستوى الحدود ومما يسّر ذلك خاصة ضخامة طول الحدود الجزائرية في الصحراء . إن هذه الشبكات متضافرة مع تصدعات الحدود الجزائرية المغربية تجعل المهمة غاية في الصعوبة من جانب المصالح الحدودية من الجانبين من أجل مراقبة الأشخاص وكذلك المنتجات التي تسلك الطريق غير الشرعية . إن المهاجرين الذين هم في وضع غير قانوني يشكلون كذلك يدا عاملة رخيصة ، لا لصالح بعض المؤسسات الاقتصادية فحسب "البناء والأشغال العامة على سبيل المثال" بل كذلك للاقتصاد المنزلي .

- بدلاً من الخاتمة :

لختم حديثنا عن واقع وضع المهاجرين ، يبدو لنا من المهم أن نؤكد على أنه حتى اليوم لم يُكرس أي بحث علمي للسكان الأجانب بالجزائر ولا للمواطنين الجزائريين بالخارج . إن المعطيات الإحصائية الرسمية لا تعكس بالتالي سوى الجزء المرئي من جبل الجليد . ولقد أحدثت الحكومة الجزائرية كتابة دولة للسهر على الحفاظ على مصالح الجالية الوطنية بالخارج . أما التكفل بمصالح الأجانب بالجزائر فذلك شأن المصالح القنصلية للبلدان التابعين لها . وفي ما يخص المهاجرين غير الشرعيين، فإن المنظمات غير الحكومية وبعثة المنظمة الدولية للهجرة التي اعتمدت مؤخرا بالجزائر العاصمة هي التي تتكفل بهم . وختاماً ولأسباب إنسانية ، تعود إدارة المعسكرات واللاجئين إلى المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة .

الأدوات القانونية لحماية حقوق المهاجرين
واتفاقية الأمم المتحدة لسنة 1990

إن وضع الهجرة كما رسمناه في خطوطه العريضة يفترض وجود عدد من الأدوات القانونية التي تضمن حماية حقوق المهاجرين . وقي هذا الباب سوف يتم تفحص ثلاثة عناصر أساسية ، أولا : يبدو لنا مهماً أن نذكر بالمعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر حتى هذا اليوم ، ثم إن الأمر سوف يتعلق بمعرفة إلى أي حد تمت ترجمة بنود هذه الاتفاقيات على أرض الواقع لا بالتكفل بالمهاجرين الجزائريين بالخارج فحسب بل كذلك في ما يتعلق بالأجانب في الجزائر . وفي النهاية ، نقترح قراءة للاتفاقية الدولية حول حقوق كل المهاجرين وأعضاء أسرهم والتي صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1990 ، والتي دخلت حيز التنفيذ يوم أول يوليو 2003 ، والتي لم توقعها الجزائر حتى الآن .

1. **الاتفاقية الدولية** :

لقد قامت الجزائر منذ حصولها على الاستقلال بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالعمال المهاجرين . لكن إثر إصلاحات اقتصادية وسياسية في نهاية الثمانينات ، بادرت

السلطات الجزائرية بالتصديق على مجموعة جديدة من الاتفاقيات الدولية حول حقوق الإنسان . وإن تذكرا بهذه الاتفاقيات مهم لتحديد الأدوات المتاحة للسلطات الجزائرية ذات الصلة بحقوق العمال المهاجرين وبحقوق الإنسان .

إن أولى الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الجزائر لها صلة بحقوق العمال المهاجرين للمنظمة الدولية للشغل :

- C29 : اتفاقية حول العمل الشاق لسنة 1930 والمصادق عليها يوم 1962.10.19.
- C71 : اتفاقية عن التأمين الاجتماعي لرجال البحر لسنة 1946 وتم التوقيع عليها يوم 1962.10.19.
- C97 : اتفاقية حول العمال المهاجرين "معدلة" لسنة 1949 وتم التوقيع عليها يوم 1962.10.19 .
- C100 : اتفاقية حول المساواة في الأجر لسنة 1951 وقعت يوم 1962.10.19 .
- C105 : اتفاقية حول إلغاء العمل بالإكراه لسنة 1957 وقعت يوم 1969.06.12 .
- C111 : اتفاقية خاصة بالتمييز "عمل ووظيفة" لسنة 1958 وقعت يوم 1969.06.12 .

والمجموعة الثانية للمعاهدات الدولية المصادق عليها من قبل الجزائر بعد الإصلاحات وهي التالية :

- الميثاق الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، المصادق عليه بتاريخ 1989 "09.12" .
- الاتفاقية ضد التعذيب والعقوبات الأخرى أو المعاملات الأليمة أو غير الإنسانية أو الحاطة من كرامة الإنسان ، موقعة يوم 1989.09.12 .
- الميثاق الدولي ذو العلاقة بالحقوق المدنية والسياسية وكذلك البروتوكول الاختياري لهذا الميثاق ، وقع يوم 1989.09.12.
- الاتفاقية الخاصة بحقوق الأطفال الموقعة بتاريخ 1993.04.16 .
- الاتفاقية حول إلغاء أي شكل من أشكال التمييز العنصري الموقعة بتاريخ 1994.05.11.
- الاتفاقية حول إلغاء أي شكل من أشكال التمييز ضد النساء وقعت بتاريخ 1996.05.22.

إن الجزائر بانخراطها في احترام حقوق الإنسان وحقوق العمال المهاجرين باتت تمتلك مجموعة واسعة من الأدوات القانونية . كيف تُرجم تطبيق هذه الأدوات على أرض الواقع ؟

2. حماية العمال المهاجرين حسب التشريع الجزائري :

إن الدستور الجزائري في صيغته الحالية يحدد في فصله الثالث المادة 24 ، مسؤولية الدولة في حماية كل مواطن بالخارج . كما ينص في مكان آخر ، بالفصل 5 ، المادة 7 ، أن كل أجنبي موجود على الأرض الوطنية ينعم بحماية القانون لشخصه ولممتلكاته. وأخيرا وعلى صعيد حقوق الإنسان يكرس الدستور في فصله الثالث مجموعة من البنود ذات الصلة بالدفاع الفردي أو الجماعي عن حقوق الإنسان الأساسية وعن الحريات الفردية والجماعية "مادة 33" وعلى حرمة الكائن البشري "مادة 34" وعلى عقاب التعديات المقترفة ضد الحقوق والحريات والماسة ماديا أو معنويا بكرامة الإنسان "مادة 35" وبحرية المعتقد وحرية الرأي "مادة 36" .

والتزام الجزائر هذا قد ترجم في الواقع منذ حصولها على الاستقلال بتطبيق الاتفاقية رقم 97 للمكتب الدولي للشغل ، وفي مادته الأولى إن كل دولة عضو بالمكتب الدولي للشغل التي تسري عليها هذه الاتفاقية تلتزم بأن تضع تحت تصرف المكتب الدولي للشغل وأي عضو آخر ، حسب الطلب معلومات عن السياسة والتشريع الوطنيين والذين لهما صلة بالنزوح والهجرة .

وحسب المادة 6 من هذه الاتفاقية ، منصوص بأن على أي عضو أن يلتزم بأن يطبق دون تمييز في الوطن والعرق والدين أو الجنس على النازحين الموجودين شرعياً في حدود أرضه ، معاملة لا تكون أقل من تلك التي يطبقها على رعاياه أنفسهم خاصة في ما له صلة بالأجر "بما في ذلك العلاوات العائلية والإجازات المدفوعة الأجر والتدريب وسن القبول للعمل ..." والانتساب للمنظمات النقابية والتمتع بالمزايا التي تتيحها الاتفاقيات الجماعية والسكن والتأمين الاجتماعي والضرائب والرسوم وشتى المساهمات والقضايا في العدل .

إن تطبيق هذه الاتفاقية ترجم بإنشاء المكتب الوطني لليد العاملة الذي كان له مهمة الخدمة العامة "المادة رقم 62.99 بتاريخ 1962.11.29" وطيلة هذه المدة ، كانت الجزائر تصدر اليد العاملة نحو أوروبا "وخاصة فرنسا" وتستورد من الخارج اليد العاملة اللازمة لتشغيل المؤسسات والشركات الوطنية . وتمت إعادة تنظيم هذا المكتب سنة 1971 وكانت سياسة جديدة للهجرة ستطبق حوالي سنة 1973 بهدف إعادة إدخال العمال الجزائريين بالخارج. وآخر إعادة تنظيم لهذا المكتب تمت سنة 1990 وذلك بتوسيع مهمته فالوكالة الوطنية للعمل مهمتاه :

- البحث عن كل الفرص التي تسمح بتشغيل الوطنيين المترشحين للهجرة .
- في إطار التشريع الخاص بتشغيل العمال الأجانب دراسة طلبات إدخال عمالة أجنبية من أجل تقديم الترخيصات المنصوص عليها في اللوائح المنظمة المعمول بها ولتنظيم السجل الوطني للعمال الأجانب وإدارته "مادة 3".

إن حقوق العمال المهاجرين إلى الجزائر وكذلك حقوق الجزائريين الذاهبين للعمل بالخارج تتدرج ، مثلما أشرنا آنفا ، في المعايير التي تحددها الاتفاقية ويحددها المكتب الدولي للشغل والتي ترجمت إلى إنشاء خدمة عامة . ولقد كان الجزائريون بالخارج دوما في مركز اهتمام السلطات العامة . وتظهر حمايتهم في كل النصوص الأساسية منذ الاستقلال .

إن الجالية الجزائرية بالخارج عادت من جديد أثناء العشرية الماضية أحد الاهتمامات الكبرى للحكومة مع إنشاء مفوضية وزارية تابعة لمصالح رئيس الحكومة ومهمتها الملاحظة . على أنه ينبغي التأكيد على أن إدارة المواطنين الجزائريين بالخارج تتبع وزارة الشؤون الخارجية ومهمة المفوض الخاصة بالمراقبة هي من ثلاثة أنواع :

- حماية الجالية الوطنية بالخارج . وتهدف هذه المهمة في جوهرها إلى حماية الشخصية والكرامة فيما له صلة باحترام الاتفاقيات القنصلية الثنائية مع البلدان المستقبلة ومتعددة الأطراف مع المؤسسات الدولية واحترام الحقوق العامة للإنسان وحرية ممارسة الشعائر والخصوصية الثقافية . والوزارة المفوضة تعمل هكذا مثل محطة إنذار في حالة وجود عوز أو قصور يمكن أن يولد تعقيدات ، وهذه المهمة ترتكز على تعاون الحركة الجمعياتية للجالية الجزائرية بالخارج .

- تيسير تنظيم الجزائريين بالخارج ومساعدتهم . وهذه المهمة تهدف إلى تطوير أعمال نوعية برعاية نشاطات ثقافية وتنمية أعمال التضامن لا بين أعضاء الجالية فحسب بل كذلك تجاه الجزائر. ولقد تم تقديم إسهام خاص لتنمية شبكات تعليم لغة الأصل وثقافة الأصل وإلى دعم المراكز الثقافية ودُور الجزائر . كما أن أعمال تنسيق وتبادل قد طورت في اتجاه نواب البرلمان الذين يمثلون الجالية الجزائرية لدى البرلمان الجزائري .

- استنفار الكفاءات والقدرات لدى الجزائريين بالخارج . وهذه المهمة تهدف إلى إشراك الشتات في جهود تنمية الجزائر الاقتصادية والتقنية والعلمية .

أ) حماية المهاجرين الجزائريين بالخارج :

أبرمت الجزائر اتفاقيات مع بعض البلدان التي تستقبل مواطنيها وخاصة مع فرنسا التي ترتبط بها بعلاقات أكثر من تاريخية نظرا إلى أن حضور هذه الدولة الاستعمارية على الأرض الجزائرية يعود إلى سنة 1832 . وإن اتفاقيات "إيفيان" سنة 1962 هي الأولى من نوعها التي تعرف حرية حركة الأشخاص والممتلكات . غير أنه مع مرور الزمن وأخذا في الحسبان تطورات الوضع في الجزائر وفي فرنسا فقدت تلك الاتفاقيات من ملاءمتها وتوجب عقد اتفاقيات أخرى لتصحيح الوضع . ومن بين الاتفاقيات المهمة الموقعة بين البلدين ينبغي ذكر:

- اتفاق خاص بممارسة المهن الحرة 1963 .
- بروتوكول 1964.04.10 الذي يحدد حجم العمال المهاجرين .
- اتفاق خاص باليد العاملة سنة 1968 يحدد حصص العمال .
- اتفاقية حول الضمان الاجتماعي في شهر 10. 1981 .
- اتفاق حول تعليم لغة الأصل وثقافتها 1981 .
- اتفاق حول الخدمة الوطنية 1983 .

- ملحق بتاريخ 1985.12.22 الاتفاقيات 1968 عن اليد العاملة .
- تبادل رسائل حول دخول الجزائريين إلى فرنسا والإقامة فيها 1994.08.07 .

كل هذه الاتفاقات ترسم حدود حماية المواطنين الذين يتركون وطنهم ، غير أن الأهم له صلة بالخدمة الوطنية لأنه يكرس ثنائية الجنسية عمليا بسماحه للشبان الجزائريين المولودين بفرنسا باختيار أداء الخدمة الوطنية بالجزائر أو بفرنسا .

واليوم ومع اختفاء الخدمة العسكرية بفرنسا حيث أصبح الجيش مهنيا، لم يعد للخيار مكان. وعلى المستوى الجزائري بوزارة الدفاع ، ثمة إكباب على التفكير في إلغاء الخدمة العسكرية من عدمه واستبدالها بجيش مهني .

- **اتفاقات موقعة مع بلدان أخرى :**

عن الجزائر التي لها حدود مشتركة مع سبع بلدان إفريقية لم توقع اتفاقيات حول الهجرة إلا مع اثنتين منهما وهما المغرب وتونس . ولعدم وجود اتفاقات مع البلدان الأخرى المجاورة "مالي – ليبيا – النيجر – موريتانيا" فإن الرعايا لا يستفيدون من أية مزايا ولا أية حصانة وهم يخضعون للنظام العام الذي يطبق على كل الأجانب . إن الاتفاقات الموقعة مع تونس والمغرب ومع بلدان

عربية أخرى تحدد الواجبات المتبادلة بين الموقعين ، غير أن تطبيق ذلك غير مؤكد ويخضع للعلاقات السياسية بين الدول ، مما ينجم عنه خاصة صعوبات التنقل بين الدول . وضرورة التأشيرة لا تسمح بحرية التنقل خاصة وأن المواطنين الجزائريين في هذا البلد لا يستفيدون من الغطاء الاجتماعي .

وفي تونس ، كان المهاجرون الجزائريون المقيمون منذ أمد بعيد في هذا البلد يستفيدون من الحقوق القانونية والاقتصادية مثل التونسيين، فأصبحوا ضمن النظام العام المخصص للأجانب . لذلك فهم ملزمون في كل معاملة بالحصول على ترخيص سابق . وهذا الوضع أثار مخاوف السلطات العامة من الجانبين فبادرت إلى توقيع محضر 1997 ، بخصوص كل المسائل ذات الصلة بالجالية الجزائرية بتونس ، ويبدو أن هذا المحضر يفتح آفاقا أفضل للمستقبل .

ووقعت الجزائر المهتمة بحماية رعاياها اتفاقات مع بلدان أوروبية ومن شمال أمريكا، مثلما هو الشأن مع بلجيكا حول الضمان الاجتماعي وتشغيل الجزائريين وإقامتهم "1970" واتفاقية قنصلية .

أما مع البلدان الأخرى فلا وجود لاتفاقيات حتى مع تلك التي بها جاليات كبيرة مثل سويسرا وألمانيا ، فالمواطنون الجزائريون

المتقاعدون أو العاجزون لا يستطيعون – على سبيل المثال – تحويل معاشاتهم إلى الجزائر .

مع ذلك ، ينبغي الاعتراف أن الجزائر على الصعيد الدبلوماسي والقنصلي قد كلفت دوماً غطاء قيماً لرعاياها حيثما وجد رعاياها ، غير أن هذا عادة يقتصر على الجانب الإداري للحالة المدنية ، لذلك من الواجب إعادة توزيع الشبكة الدبلوماسية والقنصلية وفق تمركز المهاجرين الجزائريين .

وخارج الإطار القانوني والدبلوماسي ، ينبغي الإشارة إلى الجالية الجزائرية بالخارج تنظم نفسها عبر جمعيات للدفاع عن حقوقها المادية والمعنوية ، بحسب إمكاناتها ووسائلها وهي تحاول تأكيد حضورها في البلاد التي تستقبلها في إطار جديد جمعياتي أو إعلامي أو غيره .

ومن جانب آخر الموزعون في كل مكان من العالم تقريبا يعيشون ظروفا تختلف من بلد إلى آخر ... فالجزائريون بأمريكا الشمالية يعيشون في ظروف اجتماعية مختلفة عن تلك الموجودة بأوروبا . وذلك يعني أنه في ما عدا بعض الحمايات الاجتماعية المكفولة عبر الاتفاقات الثنائية حيث تكفل حقوق المواطن الجزائري في مجال الحماية الاجتماعية والتقاعد ، لا تستطيع الدولة الجزائرية

الحصول على مزايا أخرى غير تلك التي يقرها تشريع البلد المضيف .

وبشكل عام يمكن القول أن حقوق المواطنين الجزائريين بالخارج تظل أحد اهتمامات الدولة المركزية ، لكن الوضع يظل متصفا ببعض مناطق الظل بسبب تعقد المهاجرين الجزائريين وانتشارهم وغياب الدراسات المعمقة .

على الصعيد السياسي : كل الجزائريين الراشدين المسجلين يحق لهم التصويت ولهم تمثيل في المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والأحزاب السياسية الجزائرية نشطة داخل الجالية بالخارج .

على الصعيد الثقافي : يوجد دعم دائم من السلطات الجزائرية للحفاظ على صلات ثقافية مع احترام قوانين البلد المضيف ، تعلم اللغة الوطنية والشعائر الدينية والجوانب الثقافية والفنية عبر وسائل الإعلام . وقناة الجزائر التلفزية تغطي تقريباً كل منطقة أوروبا الغربية مع بث بالفرنسية موجه خاصة للسكان الجزائريين بالخارج.

على الصعيد الاقتصادي : كان تحويل الأموال إلى العائلة بالجزائر الرابط الوحيد مع الوطن ، لكن مع ظهور اقتصاد السوق بالجزائر ارتسمت علاقات اقتصادية أخرى بعض المحاولات

لإنشاء شركات بالجزائر ، وكذلك إدماج البحاث الجزائريين بالخارج في جميع المجالس العلمية والتقنية .

على الصعيد السياسي : ظل لم شمل الأسر كل أول عنصر مطمئن في الاتفاقات الثنائية خاصة بفرنسا ، أحد المشاكل الكبرى اليوم هو الهجرة غير الشرعية واستعمال الإستراتيجية الأسرية أو مسارات العمل غير الشرعي المنظم في البلدان المستهدفة .

ب) حماية المواطنين الأجانب في الجزائر :

إن المواطنين الأجانب المقيمين بالبلاد أو العابرين يخضعون لتشريع خاص يمكنهم من الحصول على تراخيص إقامة مؤقتة. والتشريع الخاص بإقامة الفرنسيين – مثلاً – يمنحهم رخصة بالإقامة لعشر سنين قابلة للتجديد للقدماء منهم، ورخصة سنوية قابلة للتجديد للفرنسيين الذين سوف يستقرون لاحقاً ، ويسري هذا على الزوج والأبناء القصر .

كما أن نصوصا أخرى خاصة تنظم إقامة الأجانب بالجزائر مثل القرار 158.81 بتاريخ 1981.07.18 الخاص بتنقل التونسيين وإقامتهم ، كما توجد نصوص تخاطب كل الأجانب دون تخصيص للجنسية . ونصوص تبين شروط استخدام عمال أجانب . وتوجد إلى جانب ذلك نصوص نوعية تخص استخدام الأجانب في الجزائر ، منها ما يحدد شروط تشغيل الملاك الأجنبي في الدوائر الحكومية

والتجمعات المحلية والمعاهد العامة . ويحدد حقوق العمال الأجانب وواجباتهم . كما توجد نصوص تخص المهن التجارية والصناعية والصناعة التقليدية والمهن الحرة التي يمارسها الأجانب على الأرض الجزائرية .

على صعيد الصحة والرعاية الاجتماعية: يوجد مرسوم رقم 64 ـــ 56 بتاريخ 1964.01.31 تتكفل بموجبه الإدارة المركزية لوزارة الشؤون الاجتماعية الملاك الأجنبي العامل في المؤسسات الاستشفائية والرعاية بحماية المواطنين بالتالي مكفولة ، إضافة إلى النظام العام المتاح للجميع .

واحترام هذه النصوص التي وضعت غالبها أثناء عهد الاشتراكية بالجزائر قد تم بسرعة.

وآخر قانون بتاريخ 1990.04.21 يعطي الأولوية للوطنيين في التشغيل على الأجانب .

لكن منذ تطبيق اقتصاد السوق والسنوات الدامية التي مرت بها الجزائر وضعت تشديدات من قبل الدول المعنية من أجل تأمين السكان الأجانب بالجزائر . ومنذئذ ظهر وضع جديد بحضور عمال أجانب في وضع غير شرعي . والسياسة الجزائرية في هذا الصدد واضحة في غياب تشريع تجري الدولة الجزائرية اتصالات مع الدول المعنية من أجل إجراءات الطرد حالة بحالة .

وبصفة عامة حقوق العمال الأجانب المقبولين رسمياً في الجزائر يكفلها النصوص الجزائرية ، وذلك رغم المشاكل الكبرى للاقتصاد والمجتمع الجزائري .

والحقوق الثقافية مكفولة ، وفتح المدارس مسموح به في إطار اتفاقات ثقافية كتدريس اللغات الأجنبية والمنهج الخاص بالدول المعنية . كما أن النشاطات الثقافية والفنية مسموح بها دون أي تحديد ، فالجالية المسيحية مثلاً ممثلة في الجزائر برئيس أساقفة في الجزائر والعمال الأجانب المسيحيون لهم الحق في أيام عطلة ومدفوعة الأجر أثناء أعيادهم الدينية مثل عيد الفصح وخميس الصعود وعيد صعود العذراء وعيد الميلاد. كما أن الملاك اليهودي يمنح عطلة في أيام رؤوس السنة ويوم كبور والفصح ، مدفوعة الأجر. كما أن حق تشكيل جمعيات ثقافية مكفول .

على الصعيد الاقتصادي : للعمال الأجانب نفس حقوق المواطنين ولهم نفس الواجبات وغطاء اجتماعي إلزامي .

وعلى الصعيد الاجتماعي : يحق للعمال الأجانب وأفراد أسرهم الاستفادة من جميع الأنظمة الاجتماعية "العلاج ، الدراسة ، إيجار المساكن والوصول إلى التجهيز والبنى التحتية للترفيه والرياضة" .

3. الاتفاقية الدولية للأمم المتحدة حول حماية كل العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم في الظرف الجزائري :

بصفة عامة ، استغرق تطبيق هذه الاتفاقية 12 سنة فقد صودق عليها في الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة 1990. وتوجب انتظار تسليم آلة التطبيق العشرين سنة 2003 لدخولها حيز التطبيق . ولقد قامت الجزائر من جانبها بجهد عظيم منذ الإصلاح الثلاثي "السياسي والاقتصادي والاجتماعي" الذي شرع فيه سنة 1989 للتصديق على الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان .

وعلى ضوء تحليلنا للأدوات القانونية الحالية للجزائر لا يمكن لبنود هذه الاتفاقية إلا أن توطد الساسة الجزائرية في مجال حقوق كل العاملين المهاجرين .

أ) الظروف الأساسية لنجاح هذه الاتفاقية :

إن عددا من الحقوق المذكورة في القرار هي إجمالا مأخوذة في الاعتبار من قبل الأدوات العاملة حاليا بالجزائر بخصوص العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم . وإن التصديق عليها من قبل الجزائر سيسمح لها بالمشاركة عمليا وكاملا في المناقشات واللقاءات الخاصة بحقوق الإنسان . وبالمصادقة على هذه الأداة

القانونية الدولية الهامة سوف تعيد الجزائر تأكيد ترابطها وعدم قابليتها للتقسيم ، وهي التي أكدتها بقوة المؤتمر العالمي للأمم المتحدة حول حقوق الإنسان الذي عقد بالعاصمة النمساوية سنة 1993 .

وعند المصادقة عليها من قبل المؤسسات المختصة دستوريا ونعني بذلك رئيس الجمهورية طبقا للمادة 77 ، فقرة 9 من الدستور الجزائري لسنة 1996 ، سوف/ نافذ على كامل التراب الجزائري وتكون لها قوة أعلى من القانون ، كما تنص على ذلك المادة 132 من الدستور المذكور . ثلاثة شروط أساسية تستحق توفرها : معرفة تامة بظرف العمال المهاجرين وتنسيق في أعمال الدولة والمجتمع المدني بشكل أفضل وتحسن ملموس في احترام الحقوق الأساسية في الجزائر .

إن الأمر يتعلق أولا بمعرفة دقيقة بطبيعة مشكل المهاجر وفق تنميط الاتفاقية . إن تحليل المعطيات الكمية للعمال المهاجرين وأسرهم العمال الجزائريون بالخارج منهم والأجانب بالجزائر ، يظل مجملاً إلى حد ما ، وحتى تقريبياً . وليس بالإمكان ، وفق المعطيات المتاحة ، إبراز نماذج للعمال المهاجرين وفق ما أقره القرار 158/45 . وهكذا يبدو لنا من الضرورة لمعرفة العمال المهاجرين معرفة جيدة أن نستحدث مرصدا مجهزا بالوسائل

الملائمة وبنظام معلومات إحصائية قادر على جمع كل المعلومات الضرورية عن العمال المهاجرين وعلى معالجتها وتحليلها وعلى توزيعها ودون هذه المعرفة الدقيقة ودون التعرف على السكان المستهدفين والمشاكل الخاصة بكل فئة من العمال ودون قدرة على الاستباق بخصوص الشبكات ومسارات حركات الهجرة ، دون كل ذلك فكل عمل نقوم به يكون من قبيل الارتجال والاستعجال .

ثم يتوجب توضيح طريقة إدارة العملية عبر توضيح الأدوار والمواقع الخاصة بكل عامل يتوجب عليه التدخل من أجل تحديد سياسات الهجرة . إن المشكل مزدوج عند هذا المستوى . فمن ناحية ، إن إدارة الجالية الجزائرية بالخارج ، يبدو أنها اليوم تتجه نحو مقاربة تتسم بالمزيد من الهدوء ويترجم ذلك باستحداث مؤسسات مكلفة بحماية مصالح هذه الجالية بالخارج : المجلس المؤقت للتنسيق والمتابعة الذي أسس في مارس 1996 وكتابة دولة أنشئت على مستوى الحكومة . تلك أمثلة ، لكن لا نملك إلا أن نعترف أن تلك العوامل المهمة ما زالت لا تملك كل الوسائل اللازمة وأن النتائج المسجلة ما زالت غير واضحة . ومن جانب آخر ، وفي اتجاه العمال المهاجرين بالجزائر ، إن الفعلة ما زالوا يعملون في فوضى : فالوكالة الوطنية لليد العاملة التابعة لإدارة

التشغيل بوزارة العمل والضمان الاجتماعي هي العامل الرئيس في مجال إدارة حركات الهجرة . وهذه الوكالة لا تمتلك الوسائل الملائمة "المالية والبشرية ... " للقيام برسائلها كما ينبغي . وإن إدارة شرطة الحدود "التابعة للإدارة العامة للأمن الوطني بوزارة الداخلية" وهي جانب آخر في إدارة الحدود دخولا وخروجا، منهكة في مكافحة الإرهاب والتهريب على مستوى الحدود الجزائرية . وبالرغم من وضع آلية للتنسيق بين الخدمات الحدودية فإن قدرات مراقبة الحدود تظل محدودة جداً وقليلة الفعالية .

وختاماً ، الشرط الأخير والأهم بكثير له صلة إلى تحسين ملموس لحقوق الإنسان بالجزائر وذلك مع الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية. ذلك إن وجود الأدوات القانونية ليس كافيا في حد ذاته . إن الوضع الاجتماعي بالجزائر هو ذو حركية متدفقة لفرط شدة القيود السياسية السابقة . إن القليل من الأمثلة يغني لرسم السبيل الواجب سلوكه من أجل احترام حقوق كل العمال المهاجرين وأسرهم احتراما دقيقا وفق عبارات القرار 158/45 .

وعلى صعيد الحقوق السياسية : تفخر الجزائر بأن العديد من أعضاء الجالية الجزائرية بالخارج يشاركون ويصلون إلى السلطة

في البلدان المضيفة لكن على الصعيد الوطني فإن مشاركة العمال الأجانب أو ذوي الأصول الأجنبية في الحياة السياسية ، حسب علمنا ، هي ضرب من الأوهام في الوضع الحالي . إن تطبيق المادة 42 والفقرة 2 منها خاصة تقترح تيسير استشارة العمال المهاجرين وأسرهم أو مشاركتهم في القرارات الخاصة بحياة التجمعات المحلية وإدارتها .

وعلى صعيد الحقوق الاقتصادية : وأمام نسبة البطالة المرتفعة ، فإن الوصول إلى الشغل صعب . وفي هذا الظرف وبالرغم من أن الحق في العمل معترف به للعمال الأجانب ولأعضاء أسرهم فإن أرابا العمل كثير منهم الذين يشترطون للتشغيل ، الجنسية الجزائرية . وثمة مثل آخر بليغ وهو مثل حقوق تحويل المكاسب والتوفيرات والمنصوص عليها في المادة 32 للقرار 158/45 ، فإن التحويلات التي يقوم بها العمال المهاجرون "من الجزائر أو إليها" مرخص بها في إطار الاتفاقيات الثنائية أو التعاون التقني فحسب . وأي تحويل خارج هذا الظرف غير ممكن . وإن قابلية الدينار الجزائري الجزئية للتحويل هي عقبة كأداء أمام كل عامل أجنبي يدفع له أجره بالعملة المحلية .

وعلى صعيد الحقوق الثقافية : يعرض التشريع الجزائري فضاء من الحرية رحباً ، غير أن الوضع الثقافي الجزائري ما زال يفتقر إلى فضاءات حرية . ذلك أن التجربة الديمقراطية الجزائرية ما زالت حديثة وما زال الكثير مما يجب القيام به من أجل تحرير الفضاء الثقافي وللقبول بتثاقف صريح . وإن تطبيق البنود المنصوص عليها في المادتين 12 و13 رغم ارتكازها على تحديدات ممكنة ليس سهلا في ظرف الجزائر الحالي .

وعلى صعيد الحقوق الاجتماعية : فالنبذ الاجتماعي ممنوع في الجزائر ، بل إن الحكومة الجزائرية سياسة وطنية ضد النبذ الاجتماعي سنة 2000 . وهذا المنع في احترام الحقوق لا يلغيه في الواقع . إن المادة 43 من القرار 45/158 يستحق اهتمامنا . وإن مثلين اثنين كافيان لتحديد العقبات . إن الجزائر تعيش أزمة في السكن حادة واتخذت السلطات الجزائرية المبادرة منذ أمد بعيد لبناء مساكن اجتماعية. وإن وصول العمال الأجانب إلى السكن الاجتماعي غير وارد عمليا في تعاملات الإدارتين ، خارج اتفاقات ثنائية . ومثل آخر نسوقه ، وهو الأهم دون منازع : وهو حق الأسرة "المادة 44" إن المشاكل المتعلقة بقانون الأسرة متنازع فيها في الجزائر غير أن التشريع الجزائري يشاطر مبادئ القرار 45/ 158 بإقراره بأن الأسرة في العنصر الطبيعي والأساسي في

المجتمع وينبغي علينا التأكيد على عنصرين على الأقل : أولا ، إن الحق في تعدد الزوجات "المعترف به في الجزائر" لا يتيسر التوفيق بينه وبين الحق في لم شمل الأسرة لا بالنسبة للعمال الأجانب بالجزائر فحسب بل كذلك للعمال الجزائريين بالخارج. ثانياً ، المشاكل الناجمة عن الطلاق ، في حال الزواج المختلط ، تثير مسائل حساسة مرتبطة بتدمل حقوق الأطفال .

وخلاصة القول : إن بعض عناصر الأجوبة هذه المرتبطة بالمصادقة على معاهدة الأمم المتحدة حول حقوق كل العمال المهاجرين وأسرهم تدعو أساسا إلى إعادة تحديد سياسات الهجرة على الصعيد الوطني وعلى الصعيد الدولي .

ب) إعادة تحديد سياسات الهجرة :

إن القرار 158/45 يفرض إعادة تحديد سياسات الهجرة لا في بلد الشغل فحسب بل كذلك للبلد الأصل ، وذلك ما يوجب تغيير الاتفاقات الثنائية تغييرا ملموساً ، والتي تعترف اتفاقية الأمم المتحدة هذه بسلطتها . ويمكن أن نؤكد عند هذا المستوى من التحليل على نتيجتين أساسيتين خاصة :

في ما يخص الجزائر: إن أول ما يترتب على هذه المصادقة هو الجانب القانوني ، ويخصّ تصور فكرة العامل المهاجر ذاتها.

ومثلما أشرنا إليه في الفصل الأول ، يرتكز التصور الجزائري على فكرة "الجالية الجزائرية بالخارج" . إن هذا التصور الاستراتيجي لا يمكن أن يتماشى مع بنود هذه المعاهدة التابعة للأمم المتحدة . وبناء على ذلك فإن الجهاز الحكومي المؤسس من أجل حماية الجالية الجزائرية بالخارج مدعو إلى تصور جديد يشمل حقوق "كل العمال المهاجرين" الجزائريين بالخارج والأجانب بالجزائر .

وقد تكون النتيجة الثانية مرتبطة بقدرة الجزائر على إعادة التفاوض مع البلدان الأصل في ما له صلة بالعمال الأجانب بالجزائر ومع البلدان التي تستقبل العمال الجزائريين بالخارج . وفي الظرف الحالي وحسب المعطيات المتاحة ، فإن أغلب العمال الأجانب الموجودين في وضع قانوني بالجزائر هم من المملكة المغربية التي قد صادقت كذلك على اتفاقية الأمم المتحدة هذه. كما أن معظم العمال الأجانب الذين هم في وضع غير قانوني بالجزائر قادمون من البلدان جنوب الصحراء . ومن جانب آخر ، فإن غالبية العمال الجزائريين بالخارج متمركزون في أوروبا وفرنسا خاصة . ومع المسارات الجديدة التي سلكها المهاجرون الجزائريون خاصة بالبلدان العربية بالخليج وبأمريكا الشمالية يتوجب على السلطات الجزائرية القيام بمفاوضات جديدة .

ومن أجل أن نختم الحديث عن الأدوات القانونية من أجل حماية حقوق كل المهاجرين ، والتي لها صلة بالقرار رقم 158/45 لمعاهدة الأمم المتحدة لسنة 1999 علينا الإقرار بأن التحليل ليس شاملاً وذلك لتعدد الدالات الواجب أخذها في الاعتبار . إن تفحصنا مكّن أولا من القيام بأول إحصاء للنصوص ذات الصلة بحقوق العمال المهاجرين ثم من طرح عدد من الشروط التي نعتبرها أساسية ، والتي يجب أن تؤخذ في الحسبان من أجل إنجاح هذه الاتفاقية في الجزائر . وبذلك فالمشاكل الجوهرية مرتبطة بإقامة آليات المتابعة أكثر مما هي متصلة بفحوى المعاهدة .


اتحاد المغرب العربي
الجامعة المغاربية
طرابلس - ليبيا
الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا
عبر بلدان المغرب العربي
دكتور
علي الحوات
الطبعة الأولى
منشورات الجامعة المغاربية
طرابلس - ليبيا
2007